القسم الأول

مصر وإفريقية

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الأول

مصر فى وادى النيل

الفصل الأول

الدولة الحديثة والسودان

عملت مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر على توسيع اقليمها فى منطقة الشرق العربى وإفريقية فى نفس الوقت . وكانت تجربتها فريدة فى نوعها وتستحق التسجيل ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى لم يزد فيه تعداد المصريين على مليونين ونصف مليون نسمة . وبعد أن أنشأت مصر ادارة حديثة فى بلادها وقامت بتجربة فى شبه الجزيرة العربية تحولت أنظارها إلى السودان . فما هى الاسباب التى دفعت مصر إلى هذا الاتجاه ؟ وكيف تم لها أن تتحد مع هذه المناطق الافريقية الواسعة ؟ وما الذى تمكنت من إنشائه هناك ؟

(١) - أسباب الفتح :

تمكنت مصر منذ ١٨١١ من ضرب النظام الاقطاعى المملوكى ضربة قاسية ، وتمكنت بعد ذلك من البدء فى تطوير اقتصادياتها ، سواء أكانت مرتبطة بالزراعة أو بالتجارة أو بالتصنيع . وبعد التشكيل الاجتماعى الاقطاعى ظهرت مصر فى شكل جديد تساوت فيه الرعية أمام ولى الأمر ، رأس الدولة . لقد أصبحت الدولة هى كل شىء فى مصر ، ولها حقوق على كل المصريين ، وفى مساواة تامة . وأصبح من مستلزمات هذه الدولة أن تحرص على أمنها الداخلى والخارجى ، أى على سلامة أراضيها ، وتسيطر كذلك على الموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لها داخل حدودها . ومادامت هذه الدولة قد عملت على توحيد اقاليم المشرق العربى ، فمن الطبيعى أن تفكر فى ادخال

السودان معها داخل هذه الدولة الحديثة الناشئة . كما أن إمكانية وجود اعداء ، شرقيين أو غربيين لهذه الدولة ، كان يفرض عليها أمر القضاء عليهم ، حتى تتمكن من الاستمرار فى تجربتها حتى النهاية ، وتوحد المنطقة وتدافع عنها ضد الاطماع الاستعمارية ، وتسوى بين ابنائها فى الحقوق والواجبات ، كما تسوى بينهم فى المصير .

فالدولة اذن كانت هى السبب الأول المحرك لعملية فتح مصر للسودان ، أو ضم مصر للسودان ، أو اتحادهما معا ؛ سواء أكان ذلك لارضاء عوامل سياسية أو أقتصادية أو أستراتيجية أو معنوية .

وكان جزء من المماليك قد فر إلى الصعيد بعد مذبحة القلعة سنة ١٨١١ ، ثم إضطر بعد ذلك إلى الخروج جنوبا مبتعدا بنفسه عن سلطة الدولة التى قررت القضاء على الاقطاع . وتمكن بعض المماليك من المعيشة فى اقليم النوبة واقليم دنقلة ، وبشكل يجعل حكومة مصر تخشى من امكانية عودتهم أو مناوءتهم لها . وخشيت مصر من تحالف هؤلاء البكوات مع سلطان سنار أو تحالفهم مع ملك الامهرة أو مع الانجليز . فاضطر الوالى الى أن يطلب من ملك سنار سنة ١٨١٣ عدم مساعدة هؤلاء المماليك ، ثم عاد وطلب نفس الشيء فى سنة ١٨١٥ من ملك الامهرة . وكانت القوات المصرية فى ذلك الوقت مشغولة فى الجزيرة العربية ، وكان معظمها من القوات القديمة وغير النظامية ، وانهكت فى صحراء نجد وقفارها ، ثم بدأت الجبهة اليمنية فى مشاغبة القوات المصرية ، فهل كان فى وسع محمد على ، وولايته تكاد تكون بدون قوات دفاع كافية ، أن يستمر فى عملياته لمعونة السلطان فى الجزيرة العربية ويترك اعداءه المماليك يهددونه فى ولايته ؟ لا شك أن موقف محمد على كان صعبا من هذه الناحية خاصة وانه لن ينسى الدور الذى قامت به انجلترا لاعادة نفوذها الى مصر سنة ١٨٠٦ متحالفة فى ذلك مع المماليك ، وارسالها حملة فريزر إلى مصر فى العام التالى . وكان من الطبيعى أن يخشى محمد على أى دسائس بريطانية ضده ، خاصة وانه قد اضاف المماليك الى صفوف اعدائه ، ولم تكن

العلاقات ودية بين الحبشة ومصر . فأى تحالف مملوكى بريطانى ، أو مملوكى حبشى ، أو مملوكى سودانى سيؤثر بلاشك على وضعية الدولة المصرية التى كانت قواتها موزعة فى بلاد العرب .

ومع سلامة الدولة وامنها لايمكننا أن ننسى ضرورة وحتمية نموها ، فاذا كانت مصر كدولة قد أخذت فى التجاوب مع البلاد العربية ، واذا كان محمد على قد طالب السلطان فى ذلك الوقت بمنحه ولاية سوريا حتى يتمكن من تضييق الخناق على الوهابيين من جانبين ، فمن الطبيعى أن تنمو هذه الدولة المصرية فى بقية الاقاليم العربية ، وخاصة تلك التى تواجه سواحلها سواحل الحجاز ، أى فى الاقاليم السودانية .

وكان محمد على يعرف اهمية الموارد الاقتصادية للسودان ، وسمع عن وجود الذهب والزمرد فيه ، وعلم بوصول القوافل تحمل الصمغ العربى وريش النعام وسن الفيل من كردفان وعبر درب الاربعين حتى اسيوط . وكانت هذه القوافل تصطحب معها عددا من الرقيق أو العبيد الذين كان وجودهم يعتبر سلعة من السلع ، لها قيمتها الاقتصادية ، رغم انها بشرية ، ويعترف بها المجتمع ، بل ويحتاج اليها . وكان فى وسع مصر أن تحصل على رجال اصحاء اقوياء يعملون فيها أو يشتركون فى قواتها المحاربة ، وكان هذا اغراء جديد لاولى الامر على التفكير فى السيطرة على السودان ، أو وضع امكانياته متحدة ومكملة للامكانيات المصرية . ولقد عرف عن السودانيين الامانة والنظافة ، فكانوا يصلحون للعمل عند الامراء وكانوا يصلحون للعمل فى الجيش وخاصة فى المناطق النائية ، والمناطق التى توجد بها مراكز للحراسة .

وكان من حق مصر – وهى تعيش على النيل – أن تسير جنوبا مع هذا النهر صوب منابعه ، خاصة وأن أى حدود لم توجد ولم توضع بين مصر والاقاليم الجنوبية فى افريقية . ومن الطبيعى ان يحاول المصريون حل هذا اللغز الذى يتلخص فى معرفة مكان منابع النيل .

كانت كل هذه العوامل تدفع الدولة المصرية دفعا صوب السودان ، وصوب الجنوب ، وصوب الاقاليم الافريقية الموغلة فى افريقيتها ، والتى تتمم مصر . وأخيرا فعلينا الا ننسى تلك المحاولات التى قام بها بعض ابناء جنوب الوادى نفسه لوصول ادارة الدولة المصرية اليهم ، وكان بعضهم يشكو من فقد سلطنته أو امارته ، والبعض راغب فى الوحدة مع مصر ، والبعض يتمنى أن يكون مصريا . ولقد اتصل عدد كبير منهم برأس الدولة المصرية فى ذلك الوقت ، فى القاهرة ، ثم فى الحجاز حينما ذهب لنجدة القوات العسكرية هناك ، ثم فى القاهرة بعد عودته من جديد . وما من شك فى انهم قد زينوا له العملية واعطوه مواصفات عن اقاليمهم تغرى بالدخول فى عمليات بعيدة ، وفى الوقت الذى كانت مصر فيه مشغولة دائما بالجزيرة العربية . وعلى أى حال فيصعب علينا تقديم أحد العوامل على العامل الآخر رغم انها تكاتفت سويا ونجحت فى أن تقرر مصر أمر الذهاب الى السودان ، سواء أكان ذلك لاسباب اقتصادية أو سياسية أو معنوية أو استراتيجية .

(٢) – الحملات الحربية :

أفادت القيادة المصرية من تجربتها مع الجنود وفى مسائل التموين والنقل من الحرب فى الجزيرة العربية ، وكان فى وسعها أن تقوم بتجربة فى السودان أحسن من تجربتها أمام الوهابيين . وكانت القوات المصرية حتى ذلك الوقت تشتمل على اعداد كبيرة من الجنود غير النظاميين ، ومن الاتراك والالبان والمغاربة . وكانت هذه الجنود من بقايا جيش الاحتلال العثمانى فى مصر ، إذ أن الجيش المصرى الحديث ، المنظم المدرب ، لم يكن قد نزل بعد إلى ميدان المعركة . وعلى أى حال فمهما كانت درجة الضبط والربط عند هؤلاء الجنود فان عددا منهم كان من الفرسان ، وكانوا جميعا يستخدمون البنادق والغارات ، أى يستخدمون الاسلحة النارية ، وهى ميزة كبيرة تميزهم على غيرهم من المقاتلين فى المنطقة فى ذلك الوقت . ولم يكن من المتوقع أن يقاوم الامراء الاقطاعيون فى السودان مثل هذه القوات ذلك أن النظام كان شبه معدوم لديهم ، وكان

اعتمادهم على الحراب قبل أى شيء آخر .

وبدأ اعداد القوات المصرية اللازمة للسودان باشراف محمد لاظوغلى ، الذى كان عليه اعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر ، والحرب طويلة المدى ، وفى ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم . ولقد اجتمعت هذه القوات فى حلفا وقارب عددها الخمسة آلاف . ثم بدأت العمليات لنسف بعض الصخور فى الجنادل حتى تتمكن السفن من المرور ، ثم بدأت الحملة سيرها .

ولقد كانت اولى نتائج هذا التحرك هو استسلام عدد من البكوات المماليك وطلبهم العودة وأسرهم إلى مصر .

وكان قائد الحملة هو اسماعيل كامل ابن الوالى محمد على ، وكان شابا بلغ من العمر خمسة وعشرين سنة ، نشطا غيورا وربما مغرورا إذ أنه لم يظهر من الكفاءة مثل ماأظهره أخوه ابراهيم . وسارت الحملة بعد الشلال الثانى جنوبا مصطحبة معها مهماتها ومؤنتها وذخائرها ، وسار الفرسان لحماية المشاة فى الوقت الذى تقدمت فيه السفن مع النهر . ووقعت أولى الاشتباكات مع الشايقية ، وخاصة بعد أن أصر القائد الشاب على ضرورة تسليمهم لاسلحتهم وعدد من جيادهم له ، وعلى أساس ان الباشا يرغب فى ضمان ولائهم ، وأنه يريد شعبا يفلح الأرض لايحمل السلاح ويقاتل ، وفى الوقت الذى قد لاترغب الدولة فيه فى قيام المشكلات . وحينما انتهت المعركة ، ورغم انتصار القوات المصرية ، اضطر محمد على إلى التدخل وتوبيخ ابنه على مثل هذا الاشتباك . ووقعت موقعة فى كورتى وانتصر فيها المصريون كذلك ، ثم استمرت الحملة فى زحفها جنوبا صوب مملكة سنار .

وكانت مرحلة العمليات فى اقليم سنار تبشر بدخول الحرب فى طور جديد ، بعد أن انضمت أقاليم حلفا ودنقلة للحكم المصرى . واستتبع هذا الطور ارسال ابراهيم باشا إلى جنوب الوادى لكى يبدأ فى تنظيم وسائل الحكم

والادارة . وكانت أنظار الحكومة ، وتفكير الدولة قد بدأت فى الاتجاه فى هذه الفترة صوب الامكانيات الاقتصادية والبشرية للسودان ، وبشكل واضح ، وللوصول إلى مزج هذه الامكانيات بامكانيات شمال الوادى . فظهر اهتمام الحكومة بالسودانيين كعنصر هام ولازم للتجنيد ، كما ظهر اهتمامها بالبحث عن العروق المعدنية والمناجم ، وخاصة للمعدن النفيس الاصفر الرنان ، الذى يمكن به شراء كل شىء ، وتقييم كل شىء .

وبدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين بعض الامراء السودانيين لارسال الشبان إلى مصر للخدمة فى الجيش ، وصدرت الأوامر بمنع خروج أى من أبناء السودان للخارج باسم الرق أو الاسترقاق ، فالسودانى جندى وتفضله الدولة المصرية كعنصر محارب ، ولا تسمح بالمتاجرة فيه . وصدرت الأوامر للمسئولين فى جنوب الوادى لارسال الاخشاب اللازمة لبناء السفن وغيرها من غابات السودان . وكانت الحكومة تحتاج فى أول الأمر إلى ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سودانى سنويا للعمل فى الجيش ، ثم زاد هذا العدد نتيجة لاحتياج الحكومة للسودانيين للخدمة فى الأقاليم السودانية نفسها ، بعد أن ثبت عدم ملاءمة مناخ السودان للعناصر التركية والشامية .

وبعد أن عملت الحملة الأولى بقيادة اسماعيل فى منطقة سنار ، أخذت الحملة الثانية بقيادة ابراهيم فى العمل فى منطقة النيل الأبيض . أما الحملة الثالثة فكانت بقيادة محمد بك الدفتردار ، صهر محمد على ، والذى كان عليه أن يعمل فى منطقة غرب السودان ، فى كردفان وحتى دارفور .

ولم تلق هذه الحملات صعوبة تذكر ، وذلك بسبب اختلاف التسليح بين السودانيين والقوات المصرية . وهناك عامل ثان أثر فى قلة العمليات الحربية بين المصريين والسودانيين ، وهو يرجع إلى شدة تمسك السودانيين بالاسلام ، ذلك الدين الذى يحرم على المسلم مجاهدة المسلم ، ويحرم عليه إعتبار بلاده أرض جهاد . ولقد قبل السودانيون انضمامهم لمصر واتحادهم معها ، غير

مفرقين بين مصرى وسودانى ، وكانوا فى حقيقة الأمر يتطلعون إلى الوحدة ، وهى طبيعية بين شعبين عربيين مسلمين ومتجاورين . ولقد حاول بعض المؤرخين إستغلال حادثة قتل اسماعيل ابن محمد على لاضفاء ضوء معين على العلاقة القائمة بين المصريين والسودانيين ، ولكن هذه الحادثة لاتدل على الكثير خاصة وانها مرتبطة بشخص ، ولم يحدث مثلها فى مناطق أخرى من السودان ، وإن كانت هذه الحادثة – مع ماتلاها من انتقام محمد بك الدفتردار – سببا فى فرار كثير من الأهالى من المنطقة ، وتركهم لقراهم وعدم دفعهم الضرائب ، فحرمت الحكومة بهذا الشكل من مجهوداتهم كرعايا ، واستمرت هذه الحال لمدة سنوات طويلة فى تلك المنطقة قبل ان تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية . وعلى أى حال فاذا كانت عملية الدفتردار قد حرمت الحكومة من الضرائب ، إلا أنها اخضعت الاقليم ، وزودت مصر بعدد من السودانيين للعمل فى قواتها المسلحة .

وتمت بذلك المرحلة الأولى من مراحل فتح السودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأصبح على السودان الذى اتحد مع مصر ان يشارك نفس مصير المصريين . وبدأت الدولة فى اعداد وسائل الادارة اللازمة لحكم هذه الاقاليم الشاسعة ، والتى اكدت لها صفتها الافريقية .

(٣) – الادارة :

كان اسماعيل ابن محمد على هو أول من تولى حكومة عموم السودان أو حكمدارية السودان . وصدر أمر والده بتعيينه فى هذا المنصب فى شهر يوليو سنة ١٨٢٢ وبعد أن قتل فى سنار عين محمد على صهره محمد بك الدفتردار حاكما عاما على السودان ، أو الاقاليم السودانية ، فى فبراير سنة ١٨٢٣ .

وظل الدفتردار يحتل هذا المنصب ، وتلك السلطة حتى اكتوبر سنة ١٨٢٤ . ولقد اثرت عملية انتقامه لمقتل اسماعيل على علاقته بالاهالى فى بعض

المناطق ، فاضطر محمد على إلى ارسال محمد بك جركس لاحتلال هذا المنصب ، وحكم ملحقات مصر الجنوبية . إلا أنه لم يبق فى الحكم لمدة طويلة ، ولا يمكننا أن ننسب له أى عمل هام إذ أنه قتل فى ابريل سنة ١٨٢٦ وخلفه على باشا خورشيد فى شهر يونيو . وظل هذا الاخير مدة ١٢ عاما حاكما عاما على الاقاليم السودانية ، وساعد هذا الوقت على حياة الاستقرار ، وعلى بدء تنفيذ سياسة حكومية فى تلك الاقاليم .

يمكننا أن نعتبر أن الحكام الثلاث الاول لم يقوموا بالشىء الكثير ، فضلا عن أنه يمكننا أن ننسب اليهم شرف فتح السودان . ولكن خورشيد باشا اهتم بالادارة وانشأ أول نواة لادارة حكومية فى السودان ، اقتبسها من الادارة المصرية الى حد ما ، رغم انه طبقها بنوع من المرونة . واختار خورشيد باشا مكان التقاء النيلين الازرق والابيض موقعا لعاصمة السودان ، وكان هذا هو المركز المتوسط بين الاقاليم السودانية المختلفة ، والذى يسهل اتصاله بمصر من ناحية اخرى ، وتلتقى عنده طرق القوافل البرية والبحرية ، مما يرشحه لكى يكون عاصمة للبلاد ، ومما يساعد على نجاح وسرعة ازدهار وزيادة سكان مدينة الخرطوم .

ويمكننا أن نفهم من اختيار عاصمة للاقاليم السودانية نوع العلاقة التى ستقوم بين هذه الاقاليم وبين مصر ، وهى تشبه الى حد كبير نفس العلاقة التى كانت موجودة بين مصر والدولة العثمانية . فهناك عاصمة ، ولكنها تخضع لعاصمة أكبر . وكان هذا هو نظام تسلسل القيادة العسكرى ، أو النظام المركزى للحكم ، والذى يسمح للقاهرة – مركز النشاط – بتوجيه السياسة فى الخرطوم وجدة ودمشق .

وعلى أى حال فان لدينا شهادات كثيرة من الرحالة الذين زاروا السودان فى هذه الفترة ، وتثبت السرعة التى ازدهرت بها مدينة الخرطوم ، خاصة وأن خورشيد قد عمل على تأمين التجارة وتأمين قوافل التجار ، فازداد الازدهار

داخل السودان نفسه ، كما زاد الازدهار بين مصر والسودان ، واتصل التجار ببعضهم . وكانت مدة حكم خورشيد باشا الطويلة ، والتى بلغت اثنتى عشر سنة ، تسمح له بالعمل على تشجيع الزراعة ومساعدة الاهالى على انشاء السواقى وزراعة القطن والنيلة وقصب السكر . واصبحت هذه المحصولات من أهم المنتجات السودانية . وكانت هذه المواد تعتبر مواد خام لازمة للصناعة ، وخصوصا فى مصر فى ذلك الوقت ، وبخاصة فى الصناعات الحربية ، التى تحتاج للقطن وتحتاج للبارود . ولا شك أن السلطة المركزية فى مصر كانت تعضد خورشيد باشا فى سياسته وادارته للسودان ، مادامت قد سمحت له بالبقاء هناك مثل هذا الوقت .

ومن المعروف أن محمد على نفسه كان يهتم شخصيا بادارة السودان ، وليس أدل على ذلك من رحلته التى قام بها الى تلك الاقاليم فى ديسمبر سنة ١٨٣٨ ، وقد بلغ من العمر سبعين عاما . ولقد اظهر محمد على حبه واحترامه للعدل والقانون ، وعمل على نشرهما فى السودان ، فعزل حاكم كردفان ، كما اضطر الى محاكمة عدد من الموظفين والكتبة التابعين له ومصادرة اموالهم نتيجة لمحاكمتهم ومعرفة سوء ادارتهم واستغلالهم لسلطتهم مع الاهالى . وكان محمد على يعتبر نفسه مربيا للاهالى فى الاقاليم التى يحكمها ، ويعرف ان عليه واجب مساعدتها لاستمرار تطورها وتمدنها ولا شك ان خورشيد باشا كان يعرف ذلك جيدا ويحاول تطبيقه فى القطاع المعهود به اليه حسب امكانياته .

ونشطت التجارة فى هذه الفترة وزادت رقعة الأرض المزروعة ، وادخلت بعض الصناعات ، مثل صناعة السفن فى ترسانة الخرطوم . وشجعت الحكومة التعليم الموجود فى ذلك الوقت ، وان كان متواضعا ويقتصر على شكل الكتاتيب . واظهرت الحكومة احترامها لرجال التعليم والفقهاء ، ولم تنس استشارة اصحاب الرأى من السودانيين فى المسائل الهامة التى تعرض لها . كل هذا بطبيعة الحال فى وقت كانت فيه حكومة السودان حكومة عسكرية . ولقد عملت هذه الحكومة على محاولة وقف غارات الاحباش على حدود

السودان ، وهجوم عصاباتهم على قوافل التجارة . وليس ادل على تجاوب الاهالى مع تلك السلطة المركزية الجديدة ، واحترامهم للقانون ، من مذكرات الرحلات التى تمكن الاوربيون من القيام بها فى تلك المناطق ، وفى ذلك العصر ، ودون أن يقع لهم أى حادث ، علما بأن قوة الجيش المصرى فى السودان كانت تتراوح بين خمسة وسبعة آلاف جندى .

ولقد ساهم السودان منذ ذلك العصر فى بناء الامبراطورية المصرية ، واصبح ابناؤه المجندون يعتبرون من بين خيرة رجال الجيش المصرى .

وبعد حكم على باشا خورشيد تولى السلطة فى جنوب الوادى أحمد باشا جركس المعروف بأبى ودان . ولقد عمل هذا الحاكم الجديد على تحسين الخرطوم ، وعلى تقسيم الاقاليم السودانية من الناحية الادارية إلى اخطاط ، والاخطاط إلى أقسام . وكانت أهم أعماله هى محاولة القضاء على الفوضى الموجودة فى كردفان واخضاع تلك المنطقة اخضاعا تاما للحكومة . ثم عمل على احتلال اقليم شرق السودان ، وانشأ مدينة كسلا لكى تكون عاصمة لاقليم التاكا الجديد . وتوفى هذا الحاكم فى الخرطوم سنة ١٨٤٣ . وكان حاكما قديرا ساعد على تركيز سلطة الحكومة ، وعلى توسيع رقعة الاقاليم المنضمة علاوة على انشائه للمدن الجديدة فى كسلا . ولكن الروايات تختلف فى أمر موته ، وتذكر بعضها أنه مات منتحرا ، وتذكر الأخرى أنه مات موته طبيعية . وعلى أى حال فقد يرجح أمر موته منتحرا بالسم . وكان بعض الوشاة قد أوعز إلى محمد على بأن أحمد باشا يعمل على الاستقلال بالسودان ، وأنه قد استند إلى امر كان قد اصدره السلطان سليم ، ويأمر فيه بأن يكون السودان وحدة ادارية مستقلة عن مصر وتخضع راسا للسلطان ، مثلها فى ذلك مثل مصر نفسها ، وأنه قد كتب إلى الباب العالى يعرض عليه تنفيذ هذه السياسة ، وتنصيبه هو ، واليا على الخرطوم فعزم محمد على على القبض عليه ، وأرسل قوة عسكرية من مصر لذلك . وسواء اصحت مسألة الوشاية ونزعاته الاستقلالية أو لم تصح ، فالمهم هو أن الحاكم العام قد تناول السم عند معرفته

قرار محمد على بالقبض عليه .

وتولى بعده أحمد باشا المنكلى أمر السودان ، واهتم بزراعة قصب السكر وبتنظيم المالية . ثم جاء بعده خالد خسرو باشا الذى صدر قرار تعيينه فى ديسمبر سنة ١٨٤٥ وان كان لم يصل إلى الخرطوم الا فى سنة ١٨٤٦ ، وبقى فى السودان حتى بداية عهد عباس . والمهم فى دراسة هذه الفترة هو معرفة أن استقرار الحاكم العام لمدة طويلة قد ساعد على استقرار الحالة العامة فى البلاد كما حدث فى عهد خورشيد . ولقد حاولت الحكومة أن تعمل على التقريب بين الاهالى والتقرب اليهم . وكان وجود الادارة المصرية فى السودان عاملا جديدا ادخل فى حياة الاهالى ، وساعد على تطور السودان ، بعد عدة قرون من التأخر .

ويمكننا أن نقول أن الادارة المصرية فى السودان لم تكن لها خطة واضحة وسياسة مرسومة من أول الامر ، ورغم ذلك فقد كان على حكام عموم السودان أن يدخلوا الى تلك البلاد نظاما اداريا يشبه النظام الموجود فى مصر ، أى يعنى استمرار الاقتباس من الغرب ، وفرض الانظمة من أعلى إلى أسفل ، أى من الحاكم إلى المحكوم . ولقد تركت الادارة المصرية تصريف أمور القرى والقبائل بين ايدى المشايخ المحليين ، ولكنها حاولت أن تضع إلى جانب سلطتهم بعض القوات العسكرية غير النظامية . ولم تكن الادارة تستطيع أن تفعل اكثر من ذلك ، وخاصه فى ذلك العصر ، وسيسمح هذا الوضع بضعف المراقبة وباستغلال النفوذ ، مما سيكون له أسوأ الاثر على كل من الحاكم والمحكوم .

ولقد فتحت الادارة المصرية دفاتر خراج للسودان بمجرد انتهاء فترة الفتح أو الغزو ، وتكونت لجنة لربط الضرائب وقررت ما يقرب من ٦٠ الف جنيه ضرائب سنوية ، وهى ليست مبالغ باهظة . كما أن الادارة فتحت دفاتر الفردة وعهدت بها إلى الجهاز الادارى لتولى جمعها ، وكان على الجنود غير النظاميين ان يعاونوا الادارة فى تنفيذ هذه المهمة . ولكنا نرى أن جمع هذه الضرائب كان

فى حقيقة الأمر متروكا للرؤساء المحليين ، مما ساعد على جبايتها دون مراعاة للمساواة ، وكان هذا التدرج الموجود بين شيخ القبيلة ، وشيخ مشايخ المنطقة ، ومأمور المركز ، فالمدير ، فالحكمدار فالحاكم يسمح لكل منهم أن يفرض الضرائب كما يحلو له ، إذ أن رئيسه المباشر كان يطالبه بمبلغ محدود من المال ، دون أن يتدخل لمعرفة المبلغ الذى حصله بالفعل . فكان فى استطاعته أن يفرض الضرائب على أهل احدى القرى ، ويعفى القرية الاخرى منها ، أو أن يحتفظ لنفسه بالمبلغ الذى يفيض عن حاجته . وكان معنى هذا ان بعض المسئولين عن جميع الضرائب فى السودان كان فى وسعهم جمع المال لحسابهم الخاص ، ودون ان يكون عليهم رقيب ، وكان كل ذلك يقع على كاهل الفلاح البسيط . فاذا اضفنا الى هذا عدم كفاية الكتاب وعدم وجود قوانين مالية واضحة ، وبعض تلاعب اصحاب النفوس الضعيفة ، لوجدنا أن الامر كان يحتاج الى حزم . وكان الاهالى قد تعودوا دفع اتاوات أو هبات أو هدايا – سنوية أو شهرية – للقضاة وللمعلمين فى الكتاب أو الزاوية ولائمة المساجد ، وكان الانحلال السياسى الموجود فى السودان قبل مجيىء المصريين لا يجبر كثير من السودانيين على أن يدفعوا اكثر من هذه الهدايا ، ولكن الاهالى اضطروا بعد مجيىء المصريين الى دفع الضرائب علاوة على الهدايا ، التى اصبح تقديمها نوعا من العادة أو العرف أو التقليد .

وعلى أى حال فان الادارة المصرية فى السودان قد عملت منذ استقرارها ، على تلافى هذه الاخطاء وغيرها ، وساعد على ذلك طول مدة حكم الحكام . وان كان الامر سيتغير بعد ذلك ، حين يتوالى على حكمدارية عموم السودان خمسة عشر حاكما عاما فى حوالى ثلاثين سنة . فعجز الحكام عن فهم البلاد والتعرف على أهلها ومعرفة حاجاتها .

وكان الاحتكاك الذى نشأ بين حضارتين متجانستين ومختلفتين فى درجة ارتفاعهما على السلم الحضارى فى غاية الاهمية بالنسبة للسودان ، إذ أنه دفع السودانيين إلى التحرك بعد فترات طويلة كانت حياتهم فيها هى حياة العصور الوسطى المظلمة .

الفصل الثانى

التطور والاطماع والسيادة

كانت التجربة المصرية فى السودان عاملا هاما ساعد على تطور المجتمع فى جنوب الوادى ، والخروج به من عصور الحياة البدائية والحكم القبلى الى مرحلة الدولة الحديثة . وكانت مصر نفسها قد تطورت فى هذا الوقت ، وبسرعة ، ومرت من النظام الاقطاعى إلى نظام اجتماعى قامت الدولة فيه بكل الاعباء ، ولصالح الجميع . ولكن نتائج تجربة الدولة الحديثة فى مصر نفسها اختلفت عن نتائج نفس التجربة فى السودان ، وان كان كل من الاقليمين ، كل من شطرى الوادى ، قد تطور وسار إلى الامام . فما هى الاسباب التى اثرت فى درجة تطور كل اقليم ؟ وماهو موقف الدول الاستعمارية من هذه التجربة الفريدة فى نوعها فى كل من شطرى الوادى ؟ وإلى أى شىء انتهت هذه التجربة ؟

(١) – التطور :

كانت مصر قد بدأت تطورها الاقتصادى الاجتماعى وبشكل عام منذ أن اصطدمت بالحملة الفرنسية ، ولو أن هذا التطور لم يظهر بشكل عملى تطبيقى إلا حين قام الشعب نفسه باختيار الوالى عليه ، وتوليته زمام الأمور . وسارت الدولة منذ السنوات الاولى من القرن التاسع عشر فى مصر على سياسة السيطرة والاشراف التام على كل وسائل الانتاج ، وظهر ذلك فى ميدان الملكية العقارية للاراضى الزراعية ، كما تبلور فيما بعد مع سيطرة الدولة على شئون التجارة وقيامها بمهمة التصنيع اللازمة للجيش وللقوات المسلحة وللبلاد .

ولقد أصبح كل المصريين فى ظل هذا النظام الجديد متساويين أمام القانون ، أى أمام الحكومة ، فالكل جمهور ، والكل رعية ، والكل يخضع لها ويعمل

وينتج قبل أن يطالب بأى شيء ولا شك أن هذه كانت هى الطريقة الوحيدة لكى تتمكن مصر من الخروج من نظام اقطاعى قديم ثابت راسخ ، عمل على استغلالها لمدة قرون طويلة ، ولم تظهر فيه فى البلاد قوة وطنية من الطبقة الوسطى ، أو البورجوازية ، التى تعمل بالتجارة ، يمكنها تحمل هذا العبء وتطوير المجتمع بنفسها . فوقع هذا العبء على كاهل الدولة ، وقامت به وطورت الاقتصاد ، وهو أساس هام من أسس المجتمع فى مصر .

ولكن التطور الذى حدث فى مصر بدأ منذ سنة ١٨٠٥ واستمر بعد ذلك خطوة من بعد خطوة بالاستيلاء على أراضى الاوقاف ، والتخطيط للنظام الزراعى ، وعمليات تسويق المحصول ، بعد ضرب المماليك ضربة قاضية بمذبحة القلعة سنة ١٨١١ . وأعطى هذا التطور ثماره فى مصر رغم انشغالها بالحرب فى بلاد شبه الجزيرة العربية ، ورغم تحملها أعباء جسيمة من الناحية الحربية والناحية الاقتصادية .

وكان الاقتصاد المصرى الموجه قد شعر مع بداية امتداد سلطة الدولة المصرية إلى السودان فى سنة ١٨٢١ بحاجته الى تكامل الموارد الاقتصادية بالاقاليم السودانية مع الموارد المصرية ، للاستمرار فى عملية الانتاج المتطورة والمتزايدة . ولكن السنوات الاولى التالية لتحرك القوات المصرية جنوبا فى السودان انفقت فى عملية التهدئة ، وفى محاولة انشاء أداة حكومية تسير أمور السودان . وحينما بدأت هذه الأداة الجديدة فى الاستقرار وفى الحكم كان بعض التعديل قد ادخل فى مصر نفسها ، على نظام الملكية العقارية ، ونظام سيطرة الدولة على الانتاج والتسويق ذلك أن محمد على كان قد بدأ فى السنوات الاخيرة من العشرينات فى اقطاع كبار رجال دولته مساحات من الاراضى يقومون باستصلاحها وباستثمارها ، مع اعفائهم من الضرائب لمدة فترة معينة ، حتى يزيد كمية الدخل القومى ، ويمهد لزيادة ايرادات الدولة المباشرة ، بعد فترة معينة . وجاء هذا التعديل فى السياسة الاقتصادية والانتاجية لمحمد على فى مصر فى الوقت الذى بدأت فيه الادارة الحكومية وسلطة الدولة الحديثة فى

الاستقرار فى السودان . فهل كان فى وسع محمد على أن يستمر على السير طبقا لتخطيط موجه واحتكارى للدولة فى السودان ، بعد أن قلل من درجة التوجيه والاحتكار وسيطرة الدولة على الاقتصاد فى مصر ؟

حقيقة أن رأس الدولة كان قد أصيب بصدمة حيال الدولة العثمانية ، ومن دولة الغرب فى ذلك الوقت ، بعد اشتراكه فى حرب اليونان أو حرب المورة ، وتدمير أسطوله واجباره على الرجوع إلى مصر . ولم تعمل الدولة العثمانية على مكافأة مصر على المجهودات الكبيرة التى قدمتها لها سوى باسناد ولاية كريت لها ، ووضعها تحت اشراف واليها . كما أن مصر شعرت بخطورة تدخل الدول الاوربية ضدها ، وامكانية تقويضها للنظام الذى انشأته ، وشعرت بعجز الباب العالى فى نفس الوقت عن مساندتها أمام مثل هذا الهجوم ، بل لقد شعرت الدولة المصرية فى ذلك الوقت بضرورة قيامها بدورها لتطوير المجتمع فى الشرق الادنى العربى ، وتطويره من ناحية الادارة والسياسة الاستراتيجية والاقتصاد ، حتى يمكنه أن يعمل بدوره على اصلاح الدولة العثمانية نفسها ، فوجدت مصر – وهى متحدة فى ذلك الوقت مع الحجاز ونجد والسودان وكلها بلاد عربية – ضرورة ضم الاقاليم السورية اليها ، حتى تتمكن من انشاء دولة لها أهميتها ، ويمكنها ان تعمل على تطوير المجتمع الشرق .

وجدت الدولة المصرية إذن أن عملياتها تتضارب مع بقاء الدولة العثمانية بالشكل الذى وجدت عليه ، وشعرت من ناحية أخرى بضرورة عدم الاصطدام بالغرب فى مثل هذه العمليات . وكانت سياستها تقوم على توجيه الاهالى نحو الانتاج ، ومحاولة نزع مايحملونه من أسلحة ، حتى يستتب الأمن ويتفرغ الأهالى للخدمة والانتاج . ولا شك أن هذا الوضع قد أثر فى سياسة محمد على فى مصر ، وجعله يحاول ارضاء عدد من قادة دولته ، وذلك بمنحهم مساحات واسعة من الأراضى التى يمكن اصلاحها وزراعتها ، وجعله بعد ذلك يفكر فى التعاون فى بعض القيادات الاقطاعية حتى لا يصطدم بها ، سواء أكانت هذه القيادات فى السودان أو فى لبنان ، كما يظهر من علاقاته مع امراء

الجبل بعد دخوله فى حرب الشام . وصعب على الدولة فى هذا الوضع الجديد ، ومع ذلك التطور الذى أصاب سياستها الاقتصادية ، أمر الاشراف ، والسيطرة التامة على الاقتصاد السودانى .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت الاقتصاد السودانى بأكمله كما كان قبل سنة ١٨٢١ . فنجد أنها قد أدخلت زراعة محصولات جديدة واحتفظت لنفسها بغلة انتاج محاصيل معينة فى شكل احتكار ، كما عاملت السودانيين على أنهم رعية ، وفرضت عليهم المشاركة فى الخدمة العسكرية الاجبارية ، مثلهم فى ذلك مثل اخوانهم فى شمال الوادى .

لقد أهتمت مصر بالحصول على مجندين من السودان ، خاصة وان مشروعاتها كانت تعتمد على الجيش وعلى القوة الحربية للوصول إلى أهدافها ، فكثرت طلبات محمد على لارسال السودانيين للخدمة فى الجيش ، وأثر ذلك على الانتاج الزراعى فى السودان . واهتمت مصر فى نفس الوقت الذى أدخلت فيه زراعة محصولات جديدة فى السودان بانشاء السواقى وشق القنوات ، وخاصة فى المديريات الشمالية حتى تتمكن من زيادة الانتاج . وبدلا من ان تتدخل فى الملكية العقارية للاراضى الزراعية ، كما حدث فى مصر منذ بضعة سنوات ، قامت الآن بترك هذه الملكية العقارية حرة فى السودان ، وعلى أساس ربط مبلغ معين من الضرائب على كل ساقية من سواقى الرى . ومرة جديدة نجد أن السودانيين – الذين لم يألفوا استخدام العملة منذ وقت طويل – ينظرون الى هذه الضرائب الحكومية على انها مرتفعة ، ويقوم عدد منهم بهجر مزارعة ، والذهاب الى اقليم شرق السودان أو اقليم كردفان ، للعمل فى الرعى ومعنى ذلك أن قطاعا من السودانيين لم يتجاوب مع هذا التطور المنطقى فى الانتاج ، من رعى الى زراعة موسمية ثم زراعة دائمة ، وفضل عليها التقهقر للوراء ، والعودة الى الانتاج البدائى والرعى . واثر هذا العامل بطبيعة الحال على الانتاج وعلى ايرادات الحكومة ، وكان الامر يتطلب مزيدا من السلم ومن التفاهم والتعليم ، حتى يستمر تطور المجتمع دون حدوث نكسات .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت رعيتها من السودانيين يفعلون مايرغبون ، بل حاولت أن توجههم صوب العمل والزراعة والانتاج .

ولاحظت الدولة انتشار عدد كبير من التجار الاجانب فى الاقاليم السودانية ، وعملهم على المتاجرة فى الصمغ العربى ، وكانت الادارة المصرية الحديثة فى جنوب الوادى قد شجعت قدوم الاجانب وقدوم بعثات التبشير ، ولكنها شعرت بخطورة ترك التجار الاجانب يجمعون الصمغ العربى ويجندون جيوشا كبيرة من الاهالى فى هذه العملية ولمصلحتهم دون غيرهم . وزاد الأمر خطورة أن هؤلاء التجار الاجانب كانوا يسلحون عددا من أعوانهم بالبنادق والاسلحة النارية .

وكانت هذه العمليات تغرى السودانيين الذين يفرون من الزراعة على الانضمام اليها ، ويضعون انفسهم فى خدمة التجار المستغلين الاجانب . فعملت الدولة على احتكار تجارة الصمغ العربى ، وحددت سعرا لبيعه ، وبالتسعيرة ، وهو ستين قرشا للقنطار ، ولايقل عنها ولايزيد ، والا فهناك عقوبة لكل من البائع العربى السودانى والمشترى الاجنبى ، وذلك حتى تحتفظ للبلاد بثروتها ، وتمنع الاجانب من المساومة فيها . ولقد اضطر بعض المديرين إلى عقاب السودانيين ، بل والاوربيين الذين يرفضون تنفيذ هذه الأوامر ، وكانت العقوبة عقوبة بدنية فى ذلك الوقت ، ولاتسمح للاجنبى الذى يذوقها بالعصى أو بالكرباج ، بالعودة إلى المخالفة من جديد .

ووجدت الدولة أن من حقها السيطرة على المناجم والمعادن وثروة تحت الارض فى السودان وبعد أن علمت بوجود الذهب فى منطقة فازوغلى امرت بالبحث عنه واستخراجه وتنقيته . ومع زيادة الاعباء الملقاه على كاهل الدولة ازداد احتياجها لهذا المعدن النفيس . وزادت حروب الشام من الاعباء المالية لمصر فى الوقت الذى تجمعت فيه الغيوم ، وانذرت بقرب هجوم الدولة العثمانية على مصر ، وفى الوقت الذى اظهرت فيه بريطانيا موقفا عدائيا صريحا . وفى

هذا الوقت سافر محمد على إلى السودان ، ولم يقم كثيرا فى الخرطوم ، بل تركها إلى الروصيرص ثم إلى فازوغلى ، التى بنيت فيها مساكن للعمل ، وثكنات للجند ، وإحدى المستشفيات ، ونمت كمدينة لها قيمتها . وشاهد محمد على هناك عمليات تصفية وتنقية وصهر الذهب ، واستغل الوالى نفس الرحلة للاصلاح من أحوال الادارة فى السودان . وحين علم بعد ذلك بوجود الذهب فى منطقة جبال النوبا أمر بتجهيز الحملات العسكرية لتوسيع حدود الدولة التى يظن أن الذهب موجود فيها . وقد أرسل عددا كبيرا من العمال والآلات لاستخراج الذهب وتصفيته ، مع عدد من المهندسين والاطباء والموظفين للحصول على هذا المعدن .

ولا شك أن كل هذه العمليات ، من سيادة أمور السلم ، وانشاء اداة حكومية ، وانشاء عدد من المدن والعواصم ، قد أثر فى المجتمع السودانى تأثيرا كبيرا ، وأصبح من السهل على السودانيين أن يشاركوا المصريين فى حياتهم ، وفى مصيرهم . أما هذه القطاعات وتلك العناصر التى لم تتجاوب مع سياسة الدولة الجديدة ، ومع مجهوداتها فى الانتاج ، فانها كانت قلة بسيطة ، ولا تعبر عن مجموع السودان .

وشارك السودانى المصرى حياة الجندية والعمل فى الادارة والمعيشة فى ظل قانون واحد ، واصبحت ملحقات مصر هى اجزاء فعلية من مصر ، واصبح فى وسع المجتمع السودانى أن يستمر فى تطوره ، وفى تجاوبه ، رغم الاطماع الاستعمارية التى احاطت بهذه الدولة المصرية الحديثة من كل جانب .

(٢) – الاطماع :

كانت أولى الاطماع الاستعمارية هى اطماع الدولة البريطانية ، والتى حاولت زيادة نفوذها فى مصر منذ خروج الحملة الفرنسية منها ، ومحاولة بريطانيا التحالف مع المماليك ، وارسال حملة الجنرال فريزر لاحتلال مصر سنة

١٨٠٧ . ولقد قامت بريطانيا فى نفس الوقت بارسال بعثة اللورد فلانسيا للمرور فى شرق السودان ، ولزيارة الحبشة تمهيدا لاقامة تحالف جنوبى إفريقى يمكنه أن يعارض مصر ويصطدم بها أو يؤثر فى مياه النيل ، أو حتى يهدد بالتصرف فيها ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بريطانيا بمهاجمة مصر نفسها . وهكذا خشيت مصر منذ أول الأمر من إمكانية قيام تحالف بريطانى حبشى ضدها . وبعد أن فر بعض امراء المماليك إلى السودان ، زادت مخاوفها من امكانية قيام تحالف مملوكى بريطانى ، أو تحالف مملوكى حبشى ضدها . وكان من المنطقى أن يحدث صدام بين أى من هذه القوى ، أو مجموعها ، وبين مصر ، خاصة وأن طبيعة تكون هذه القوى وطبيعة مصالحها كانت تتعارض مع طبيعة تكوين مصر ومصالح أهلها .

كان المماليك يمثلون قوة اقطاعية ، ويحاولون اعادة سيطرتهم وامتيازاتهم على مصر ، كما كانت الحبشة تعيش فى نظام اقطاعى واضح ، وتناصب مصر العداء ، بدعوى اختلاف الدين بين الاقليمين الافريقيين ، ورغم وجود رأس وبطريرك الكنيسة الحبشية فى مصر . وكانت بريطانيا دولة استعمارية ترفض قيام دولة حديثة تسيطر على طرق المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق الأقصى ، وخاصة بعد أن دخلت القوات المصرية الشام ، وأصبح طريقى الهند يمران داخل حدود الدولة المصرية المتحدة . كما كانت بريطانيا دولة تجارية ، تسير على أساس رأسمالى ، وطبقا لنظرية حرية التجارة والباب المفتوح ، التى تسمح لها بالمساومة ، وبالحصول على المواد الأولية بأقل سعر ممكن ، وبيع منتجاتها ومصنوعاتها بأعلى سعر ممكن . وكانت بريطانيا تناصب الدولة المصرية العداء ، خاصة وأنها قد خشيت من إمكانية بعث النهضة الحديثة فى الشرق الادنى ، أو إمكانية تدخل روسيا بدعوى الدفاع عن الدولة العثمانية أمام الاعتداء المصرى ، مع ماقد يؤديه ذلك إلى تمكن روسيا من الخروج من المضايق إلى البحر المتوسط .

وإذا كانت مصر قد تمكنت من القضاء على الخطر المملوكى فى شمال

السودان بسهولة ، فانها قد اضطرت إلى إرسال بعض الحملات إلى شرق السودان لمنع أى إعتداء حبشى على هذه الاقاليم ، ولمنع العصابات الحبشية من قلقلة النظام على حدود الدولة الحديثة . واضطرت مصر – نتيجة لموقف الحبشة ، ونتيجة لهجرة بعض السودانيين من مناطقهم الزراعية والتجائهم إلى شرق السودان – إلى أن تطلب من الدولة العثمانية أن تعهد لها بميناءى سواكن ومصوع ، حتى تتمكن من الاشراف على مخارج الاقليم ، وتتمكن من السيطرة على الرعية .

وبقى بعد ذلك الخطر البريطانى ، وكان هذا الخطر يهدد مصر ويهدد الدولة الحديثة ، وفى كل إقليم من أقاليمها ، خاصة وأن مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كانت تتعارض مع هذه الدولة الحديثة .

وعملت بريطانيا على هدم تلك الدولة المصرية الحديثة ، ومن أساسها ، وبدأت حربا اقتصادية منظمة ضدها ، تلتها بهجوم حربى ، لكى تقضى به عليها . وبدأت بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية على الغاء نظام الاحتكار ، فى كل ممالكها وأقاليمها ، وعقدت مع هذه الدولة اتفاقية « بلطة ليمان » التى اعترفت لبريطانيا بحرية التجارة فى كل أقاليم وممالك الدولة العثمانية . وكان معنى ذلك هو عودة النشاط البريطانى التجارى فى مصر وأقاليمها حسب نظرية حرية التجارة ، وإستخدامها لنظام المساومة أساسا لحصولها على أكبر ربح ، حتى ولو كان ذلك على حساب عرق الكادحين ودمائهم . ولم يكن فى وسع محمد على فى ذلك الوقت ، ولا دولته الحديثة ، أن يصر على إهمال مثل هذه الاتفاقية ما دام مضطرا أمام العالم إلى الاحتفاظ بالسيادة العثمانية عليها . أما فى حالة رفضة لمثل هذه السيادة فيمكنه أن يعتبر نفسه ثائرا ومتمردا على صاحب الحق الشرعى ، ذلك السلطان خليفة المسلمين ، الذى اتفقت الدول الأوربية على الاعتراف باستقلال بلاده وسلامة أراضيه . ومعنى ذلك أن مصر الحديثة ستصطدم بالدولة العثمانية ، وكل قوة دولية ترى من مصلحتها الاحتفاظ بحياة الرجل المريض .

ثم ثنت بريطانيا بعد ذلك بعملية استراتيجية تهدف السيطرة على المواقع المصرية . وبعد أن أبعدت المصريين عن الخليج العربى ومياه مسقط ، عمدت فى سنة ١٨٣٩ إلى شراء جزيرة بريم فى نظير ثمن وهمى ، هو أربعين كيسا من الارز ، ثم احتلت صخرة عدن ، لكى تتخذها قاعدة استراتيجية تحاول منها اقفال المفاتيح الجنوبية للبحر الاحمر ، والاستناد اليها لارسال قوات مسلحة لاحتلال القصير والسويس ، والسير منها صوب القاهرة نفسها . لقد استعدت بريطانيا اذن لهدم تلك الدولة الحديثة وعلى أساس أنه لا يمكن للامبراطورية أن تعيش إلا إذا ماخضعت مصر لنفوذها ، وعلى أساس أن أى حركة تحررية تظهر فى القاهرة ستهدد الامبراطوريات الاستعمارية .

ولم تكن هذه العمليات إلا تمهيدا لضرب الدولة المصرية الحديثة فى عقر دارها ، وضربها من الخارج ومن الداخل ، ضربها من البحر المتوسط ومن البحر الاحمر ، وفى نفس الوقت الذى يمكن لبريطانيا فيه أن تشترى عناصر رجعية وتسخرها فى خدمة الاستعمار والاستغلال .

وكان هذا هو ماحدث بالفعل حين استعدت القوات البريطانية الامبراطورية فى خليج عدن مع أسطول الهند ، وحين استعد الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط فى مالطة وجبل طارق ، إستعدت للهجوم ، مستندة فى ذلك إلى ضرورة عودة المصريين إلى بلادهم ، واعترافهم بهدم مجهوداتهم . استعدت هذه القوات الحربية الاستعمارية فى الوقت الذى تحرشت فيه الدولة العثمانية بالادارة المصرية فى سوريا . وفى الوقت الذى انفقت فيه بريطانيا الأموال ، ووزعت الأسلحة على الدروز ، للقيام بثورة فى وجه مصر ، وفى وجه الوحدة الاقليمية العربية ، وفى صالح العودة إلى النظام القديم ، وفى صالح الرجعية والاقطاع . ولا شك أن هذه العملية قد درست وبحثت قبل تنفيذها ، وأن بريطانيا قد انفقت فيها الأموال والأسلحة ، حتى تتمكن من الوصول إلى اهدافها . وحين نشبت الثورة فى الشام ، وكانت الثورة الرجعية الانفصالية ، كانت القوات العثمانية مستعدة للهجوم ، مثلها فى

ذلك مثل القوات الاستعمارية البريطانية . ولقد اضطر محمد على – تحت الضغط الدولى والضغط العسكرى – إلى سحب قواته من سوريا ومن أعز أقليم إلى قلبه ، وطريقه الطبيعى إلى القسطنطينية ، وإلى الخلافة ، وإلى إعادة البعث فى الشرق الأدنى ولكن الظروف والقوى الموجودة فى الميدان كانت أقوى من أن يتحملها مجهود هذا القائد والمكافح الاسلامى . واضطر ماديا إلى أن يقبل عودة مرور الاستعماريين من سوريا إلى بلاد الرافدين والخليج العربى والهند ، ما دام بعض أبناء سوريا أنفسهم قد وقفوا أمامه ، وشهروا السلاح فى وجه جنوده ، ومنعوه من أن يطور اقليمهم ويطور الحياة فى المنطقة ، ويعيد مجد الخلافة الاسلامية .

لقد أنتهت هذه الامبراطورية المهمة فى الشرق الادنى بعد انهزام القوات المصرية ، ونتيجة لتحالف الدول الاستعمارية مع الرجعية الداخلية فى سوريا ، وفى الدولة العثمانية . وأعطت الاطماع الاستعمارية ثمارها ، ونجحت فى تمويه الحق ، وفى تعطيل نمو شعوب شعرت بعد ذلك بفداحة خسارتها ، حين إنفصلت عن مصر . ورضيت مصر أن تعود إلى حدودها الطبيعية ، وفى وادى النيل والدلتا ، وتركت الباقى للزمن والاطماع الاستعمارية ، وللتطور الطبيعى للشعوب ، وهو الذى سيشعرهم فى يوم من الايام بفداحة خسارتهم نتيجة لانفصالهم عن مصر .

والمهم هو أن هذه الاطماع قد نجحت بتكتل دولى فى ابعاد مصر عن سوريا ، ولكنها عجزت عن الفصل بين مصر وافريقية ، عن الفصل بين شمال الوادى وجنوبه ، إذ أن مصر كانت افريقية . ولم يكن من السهل على القوى الاستعمارية أن تبعدها عن افريقية .

(٣) - السيادة :

كان الهجوم الاستعمارى الاوربى على مصر نتيجة لتفاهم اوربى ، أو اتفاق استعمارى على ضرورة ابعاد مصر عن الاقاليم السورية . ولقد نجح هذا الاتجاه فى إبرام اتفاقية لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا كأول حل للمسألة المصرية . وادعت هذه الاتفاقية انها تعمل من أجل محمد على ، وأسرة محمد على ، وأنها تضمن له ولاسرته الحكم الوراثى لمصر ، وعلى أساس أن تبقى مصر ولاية عثمانية . وحتى فرنسا وافقت على هذه الاتفاقية ، حينما عدلت مع اتفاقية المضايق فى ١٣ يونيو سنة ١٨٤١ بعد أن كانت قد رفضت الاعتراف باتفاقية لندن الاولى .

وكانت إتفاقية لندن تعتبر إتفاقا لاعادة السلم الى الشرق الاوسط وبشكل متبادل بين الدولة العثمانية من جانب ، وكل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا من جانب آخر . واعتبرت نفسها وسيلة للمحافظة على استقلال تركيا وسلامة أراضيها ، ولكنها أصرت فى نفس الوقت على ضرورة تطبيق كل المعاهدات والاتفاقات والقوانين السارى العمل بها فى تركيا على مصر ، واخضعت بذلك الدولة المصرية الحديثة لنظام حرية التجارة ، والغت دوليا الاعتراف بأى نظام آخر قد تكون الدولة المصرية الحديثة قد أنشأته ، مثل نظام الاقتصاد المخطط الموجه ، الذى تمكن محمد على من تطبيقه فى بلاده .

واعتبرت الدول الاوربية أن أعطاء الباب العالى حكومة مصر لمحمد على منحة لاأكثر ، وإشترطت الا يتعارض ذلك مع حقوق السيادة العثمانية على مصر ، والا يتعارض مع الواجبات المفروضة على الوالى ، بصفته أحد رعايا السلطان ، ومجرد حاكم لاحدى مقاطعاته.

وبعد أن كان السلطان قد عزل محمد على بصفته ثائراً ومتمردا عليه ، منحه فرمانا فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يمنحه فيه وأسرته حكومة مصر ، وعلى أن

يختار الباب العالى من يتقلد الولاية من أبناء محمد على من بعده . وكان على مصر أن تستمر فى ارسال الجزية والانفاق على الحرمين الشريفين ، وفى نفس الوقت الذى نكون فيه عملتها مطابقة للعملة العثمانية ، وعلى الا تزيد عدد الجيش المصرى على ١٨ الف جندى ، وعلى أن ترجع إلى الدولة العثمانية فى مسألة منح الرتب العالية فى الجيش . فأصبحت مصر مجرد ولاية من الولايات العثمانية ، وإن كان لها وضع خاص يميزها عن بقية الولايات ، ما دامت لها اسرة حاكمة تتوارث الامر فيها . لقد نجحت الرجعية فى اجبار القوة النامية فى الشرق الادنى على أن تخضع من جديد لنفس نظام الرجعية ، وعلى أن تلبس ثيابه .

وكان الباب العالى قد أصدر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ « خط شريف جلخانة » الذى حاول أن ينظم الادارة ويؤمن الأفراد على أشخاصهم وأموالهم ، وينادى بالمساواة فى وضع الضرائب ، وأمام الخدمة العسكرية ، وان كان هذا القانون لا يزيد على مجرد حبر على ورق ، إذ أن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لتطبيق مثل هذا النظام فعلا على اقاليمها ، أو حتى المساواة بين المسلمين والمسيحين ، فى الوقت الذى سار فيه محمد على على سياسة علمانية واضحة . وعلى أى حال فلقد عملت الدولة العثمانية على الافادة من تحالف الدول الغربية الاستعمارية معها ، لكى تفرض شكلها ولونها على الدولة المصرية الحديثة . وبعد اعتراض محمد على على قيود فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وهى الخاصة بنظام الوراثة وتقدير الجزية والتعين فى الرتب العسكرية ، فان الباب العالى أصدر فرمانا آخر فى ٢٣ مايو ، ثم ثالث فى أول يونيو سنة ١٨٤١ غير بها نظام الوراثة ، وجعلها منحصرة فى الابن الاكبر الارشد ، فالاكبر من ذرية محمد على ، ولكن على أساس صدور فرمان التعيين من السلطان . وعلى أى حال فان هذه الفرمانات قد نصت كلها على تقليد محمد على ولاية اقاليم النوبا ودارفور وكردفان وسنار وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر مدى الحياة فقط ، أى بدون حق الارث .

وهكذا نجحت الدول الاستعمارية فى ضمان مصالحها ، والاحتفاظ بمصر كجزء من أجزاء الدولة العثمانية ، ووضعت نظام حكم وراثى داخل نطاق هذه الدولة ، وطبقا للضمانات التى اتفقت عليها هذه الدول مع الباب العالى ، وبشكل يدعم مبدأ المحافظة على سلامة الامبراطورية .

ولكن هذا النجاح نفسه يعتبر تدعيما للوضع الدولى لمصر والسودان ، وسمح لهذا الوضع أن يستمر دون التمكن من تعديله أو الغائه ، بدون موافقة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية . فاذا كان الاستعمار قد نجح فعلا فى فصل الاقاليم السورية عن مصر فانه قد شعر بعد ذلك بأنه بعجزه عن التدخل فى المسألة السودانية قد ربطها اقليميا بمصر ، وبشكل لا يسهل عليهم فصله من بعد ، إلا باجتماعهم واتفاقهم سويا .

وإذا كانت هذه التسوية سببا فى قيام مشكلات جديدة فى العلاقات المصرية العثمانية ، وشذوذ فى الوضعية المصرية الذاتية ، بمنعها من التفاوض مع الدول ، وحماية مصالح الرعية الذين يعيشون داخل حدودها ، وبعيدا عن السلطة العثمانية ، وإذا كانت قد مهدت لتدخل الدولة العثمانية فى شئون مصر الداخلية ، وبالتالى فى من يشرف على شئون السودان ، إلا أنها قد جعلت من مصر وسودانها وطنا واحدا ، واثبتت عجز الدولة العثمانية ، مع قوتها وقوة حلفائها ، عن التصرف فى شئون وداى النيل .

ولقد قاسى السودان ماقاست مصر من هذه التسوية المجحفة ، إذ أنها جعلت من السودان مجرد ولايات عثمانية ، عهد بها إلى الادارة المصرية ، بل جعل من السودان مجرد ولايات واقاليم ملحقة بمصر ، بدلا من أن تكون مصرية . وبعد ذلك صدرت الفرمانات الجديدة لابراهيم وعباس ولسعيد ولاسماعيل بتولى ولاية مصر وملحقاتها ، وطبقا لشروط فرمان ٢٣ مايو وأول يونيو سنة ١٨٤١ وعلى أن تسرى فى هذه الملحقات معاهدات الدولة العثمانية وقوانينها المعترف بها ، ومنها نظام الامتيازات الاجنبية ، والذى تكرمت الدولة

العثمانية بمنحه للاجانب فى البلاد ، منذ عهد سليمان القانونى وفرانسوا الاول ، ملك الفرنسيس .

ولقد سمحت هذه التسويات بحضور الاجانب الى شمال الوادى وجنوبه ، سائحين ومتاجرين ومراقبين وطامعين ، خاصة وان مصر الافريقية كانت قد مهدت الطريق ، وشقت الترع وداست على الاشواك قبيل مجيء السادة الاوربيين . فحاول عدد منهم الاشتغال بتجارة سن الفيل وريش النعام ، وكانوا كلهم من المغامرين ، ويحاولون المعيشة فى ظل الامتيازات التى حصلوا عليها من الرجعية ، ويتهمون الوطنيين بالتأخر والتخلف والتواكل . ولقد أثر ذلك أكبر الاثر على سلطة مصر كدولة – أنهارت أمام القوى العسكرية والمادية – وعلى سلطتها كدولة افريقية تشرف على الخرطوم وعلى كردفان وسنار ، وفى وقت توغل فيه الاجانب فى كل مكان ، واصبح على مصر أن تحافظ على « الوضعية » فى شمال الوادى وجنوبه ، وأن تحاول المحافظة على استتباب الامن والنظام فى ربوعها ، حتى تمنع الاجانب من التفرس فيها . وكان عليها بعد ذلك أن تختار بين البقاء فى ظل الدولة العثمانية ، وفى ظل السيادة التركية ، وتمنع عن نفسها اعتداءات الطامعين وبين هبوبها من جديد ، ومحاولتها الحصول على استقلالها التام ، مما قد يعرضها لاعتداءات ، بل ولاحتلال الدولة الاجنبية .

ولقد سارت مصر بعد هذه الصدمة الدولية فى هدوء ، وحاولت أن تحافظ على نفسها ، وكأنها تنتظر أياما أسعد من تلك التى مرت بها . وحاولت أن تزيد من استقلالها الداخلى ، داخل حدود الدولة العثمانية ، وفى ظل سيادتها ، حتى لا تصطدم بالاطماع الاستعمارية . ومرت مصر فى هذه المرحلة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومع تولية اسماعيل أمر القاهرة وشئون افريقية ، التى كان يحلم بأن يصبح أول إمبراطور لها .

بحر الغزال ودارفور

عملت مصر على تدعيم أمور الامن والنظام فيها ، وفى الامبراطورية التى عهد بها اليها ، رغم صعوبة الظروف ورغم الانهيار العسكرى والاقتصادى الذى اصابها . وبعد مايقرب من عشرين سنة من عملية الانهيار ، تمكنت من الوقوف مرة جديدة على أرجلها ، بعد أن تمكنت من تنظيم اقتصادياتها على أسس جديدة ، مرتبطة بحرية التجارة . وتمكنت فى عصر أسماعيل من توكيد سلطتها فى إفريقية ، وفى اتجاهات ثلاث : الاول صوب الغرب من بحر الغزال ودارفور ، والثانى صوب الجنوب وأعالى النيل وهضبة البحيرات وخط الاستواء ، والثالث مع سواحل البحر الاحمر جنوبا الى خليج عدن ومنها الى بلاد الصومال . وإذا كان الاتجاهان الأولان يدخلان فى نطاق وادى النيل ، فان الاتجاه الثالث يستقل بنفسه فى حدود وفى نطاق شرق افريقية . فما الذى تمكنت مصر من عمله فى كل ميدان من هذه الميادين ؟ وما الذى حققته ؟ وماهو موقف الاستعمار أمام هذا التطور والنمو الوطنى والاقليمى ؟

(١) – اسماعيل والقضاء على تجارة الرقيق :

وصل اسماعيل الى اريكة الحكم لكى يجد أن السودان يعتبر موطنا من مواطن صيد وبيع وتجارة الرقيق فى العالم . وكان اسماعيل قد تعلم فى اوربا ، وكان مستنيرا ويمتاز بكونه من رجال الاعمال ، الذين يفضلون الانتاج وتضاعف رأس المال على الملكية العقارية الثابتة للارض أو للبهائم أو حتى للرجال . ووجد اسماعيل أن جده كان قد استغل الزنوج أو البازنجر فى الخدمة العسكرية فى قواته المحاربة . وكان فى وسعه ان يستخدم نفس هذه القوات ويصل إلى نتائج واضحة ، إلا أن دور التطور الذى وصل إليه الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت بعد انتهاء نظام الرأسمالية أو الاحتكار الذى أنشأه محمد

على ، وبدأ العمل بنظام حرية التجارة ، كان يعطيه وسائل جديدة للعمل والكسب . ووجد اسماعيل ان عددا من تجار اعالى النيل الابيض يثرون من عملية تجارة الرقيق وبيعه ، وانهم يستخدمون فى ذلك حملات منظمة ، ومسلحة بالاسلحة النارية ، لاصطياد الرقيق . ووجد ان هذه الحملات وهؤلاء التجار يمثلون خطرا على دولته وممتلكاته ، ومنافسا قويا له فى مد حدود دولته وتوسيعها . ولذلك فانه قرر الانهاء على تجارة الرقيق فى افريقية حتى يتمكن من توصيل حدوده للحدود الطبيعية لحوض النيل . وكان امامه طريقان : فاما ان يصطدم بتجار الرقيق ، أو أن يستغلهم فى تثبيت سلطة الدولة على هذه الاقاليم . واختار الطريق الثانى حتى يتمكن من استغلالهم فى تمهيد الطريق امام قواته ، واضعافهم وجنى الثمار بعد عملياتهم .

كان تجار الرقيق من الافارقة والاجانب قد انشأوا محطات تجارية لهم فى مواقع هامة من افريقية ، ثم اخذوا فى اقتناص الزنوج وبيعهم أو تصديرهم ، ووجدوا فى هذه التجارة ارباحا كثيرة . وبنوا الزرائب ، وهى معسكرات محصنة يتخذونها قواعد لهم فى عملياتهم ، ويضعون فيها صيدهم البشرى ، تمهيدا لترحيله وبيعه . ولقد إستعان هؤلاء التجار فى بعض الحالات ببعض القبائل للاغارة على قبائل اخرى ، واخذوا يصدرون العاج الاسود ، لون البشرة السمرة للافارقة الاصحاء ، بعد أن كانوا يصدرون سن الفيل . وحين مر الرحالة فى هذه المناطق ومر المستكشفون ، وجدوها فى حالة من الخراب والدمار نتيجة لاعمال تجارة الرقيق .

وكم من رحالة مستكشفين اوروبيين وجدوا فى نظام التجار العرب فى افريقية عقبة كأداء تهدد توسع النفوذ الاوربى فى افريقية ، وخشى من هذه المحطات العسكرية وهذه الزرائب ، وتلك القوات المسلحة بالاسلحة النارية ، لكى تقف يوما فى وجه المستعمرين الاوربيين . ووجد هؤلاء المستكشفون والرحالة أنه لا يمكن لابناء جلدتهم أن يقوموا باستغلال هذه المناطق دون شراء الايدى العاملة لاستخدامها فى الرعى أو الزراعة ، كما كان يفعل الوطنيون .

وكان من السهل عليهم ان يهدموا هذا النظام من أساسه حتى يتمكنوا من التوغل فى المناطق الافريقية ، دون خوف من الأسلحة النارية ، ويتمكنوا من استغلال الامكانيات الافريقية دون اضطرار الى شراء الايدى العاملة والرقيق . فكانت مصالحهم اذن تتلخص فى تقويض نظام التجارة العربى من اساسه ، حتى يتمكنوا من العمل ومن الربح وبرؤس اموال بسيطة ، وفى الوقت الذى ينهار فيه النظام الاقتصادى الافريقى العنيف . فلم يدخروا وسعا فى شرح مساوىء التجار العرب ، وهولوا فى نشر القصص والروايات عن عملياتهم البربرية ، واصطيادهم الرقيق ، وتسخيرهم فى الانتاج . وهم يلاحظون فى نفس الوقت وجود بعض المناجم فى هذه المنطقة أو تلك ، وإمكانية زراعة القصب هنا أو زراعة القطن هناك . واتفقوا فى ذلك الوقت جميعا ، سواء أكانوا من الرحالة مثل بيرتون وسبيك أو المستكشفين مثل ستانلى ، أو المبشرين ورجال الدين وحملة الانجيل مثل لفينجستون . والمهم بالنسبة الينا هو أنهم قد تمكنوا من خلق رأى عام يعارض تجارة الرقيق ونظام التجار العرب فى افريقية ، ويحاول القضاء عليهم ، والتمهيد لوصول الأوربيين الى هذه المناطق . وكانت اوربا فى ذلك الوقت تمر فى عصر الرأسمالية المزدهرة ، ويهمها العمل طبقا لاسس هذا النظام الاقتصادى .

وسواء أكان اسماعيل قد تأثر بهذه الكتابات ، أو كان هو نفسه والمجتمع الذى يعيش فيه قد بدأ فعلا فى السير فى ظل البنيان الاقتصادى الرأسمالى ، فالنتيجة واحدة . وبعد أن اصبح اسماعيل يزرع القطن ويتخصص فى زراعته لكى يبيعه لدول اوربا الصناعية ، وعلى أساس رأسمالى بحت ، عمل اسماعيل على تطبيق نفس الأسس الاقتصادية للتوسع فى افريقية ، واخضاعها له ، حتى يتمكن من زيادة موارده ، وزيادة امكانياته . ولذلك فانه قد عمل على محاربة تجارة الرقيق فى السودان ، كما عمل على احتكار بعض المنتجات لنفسه بصفته اكبر سلطة رأسمالية موجودة فى المنطقة ، وان كانت خاضعة ومرتبطة بالرأسمالية الدولية ، وهو سر ضعفها ، وسبب فشلها فى نهاية العملية . وكان اسماعيل يفكر ، ويحاول ادخال السودان وجهات البحر الأحمر فى دائرة المدنية

والعمران حتى يعيد السعادة لأهاليها ووجد أن بعض الموظفين قد قاموا رغم اصرار الحكومة على تنفيذ أوامرها بالغاء بيع الرقيق بالتعاصي عن هذه العمليات ، ورأى فى ذلك استهتار بأوامر الحكومة ، وانه من الواجب عزلهم وارسالهم كذلك الى فازوغلى ووضعهم فى السجن والاعتقال ، حتى يكونوا عبرة للآخرين وانه من الواجب استرداد الرقيق واعادته الى اوطانه واسكانه فيها ومنع وقوع مثل هذه الحوادث من جديد وهكذا كتب لدولة اسماعيل أن تصطدم هى الاخرى بنظام الرق فى السودان ، وان يؤثر هذا الاصطدام عليها ويضعفها ، فى الوقت الذى كانت فيه الدول الاستعمارية على الابواب ، وتتمنى ضعف الدولة ، وضعف تجار الرقيق فى نفس الوقت .

ولقد عملت الحكومة على التشدد فى التفتيش على السفن التى تسافر فى أعالى النيل ، وفرضت عليها الضرائب وانشأت مدينة فى فاشودة كعاصمة لاعالى النيل – حتى تهيمن على الملاحة فى كل من بحر الغزال وبحر الجبل ونهر السوباط . كما أن الحكومة راقبت وصول الأسلحة النارية والذخائر إلى مناطقها ، حتى تضعف من سلطة وقوة أصحاب الزرائب ، واضطر ذلك عددا من التجار إلى بيع زرائبهم للحكومة . وشجعت مصر هذا الاتجاه ، وأخذت فى شراء كل زريبة يرغب صاحبها فى بيعها ، ودفعت أثمانها دون أى تردد . ولكن عددا من التجار الوطنيين استمروا فى عملياتهم ، وتوغلوا فى داخل إفريقية نحو بحر السوباط وبحر الغزال وغندو كرو ، وأخذوا فى تهريب الرقيق ، وحاولوا دفع الرشاوى لكى يتغاضى بعض الموظفين عن عملياتهم . وساعد اتساع السودان على تمكن بعض التجار من القيام بهذه العمليات التى ظلت وصمة للمنطقة ، وداءا يهدد الحكومة ويهدد الاقليم .

وحينما وجد أسماعيل صعوبة فى القضاء على هذه التجارة فكر فى مد سلطة الدولة على الاقاليم التى تتاجر فيها ، واخضاعها لحكومته ، وبدأ باقليم بحر الغزال ودارفور لتنفيذ هذه الخطة .

(٢) - ضم بحر الغزال :

عهد اسماعيل إلى جعفر مظهر باشا ، حكمدار السودان ، بضم جهات بحر الغزال إلى سلطة الدولة ، فى الوقت الذى انشغل فيه الخديو بالتوسع فى منطقة أعالى النيل وهضبة البحيرات . ولكن تاريخ ضم بحر الغزال يرتبط باسم الزبير رحمت أكثر من ارتباطه باسم حكمدار السودان . وكان الزبير من سلالة عربية أصيلة ، اذ انه ينتسب إلى العباسيين الذين حضروا لمصر بعد غزو المغول للعراق ، ثم سافر مع اسرته إلى اعالى النيل بعد ان تعلم فى الخرطوم . وكان ذكيا شجاعا جريئا ، وتمكن فى سنوات بسيطة من أن يصبح ملكا غير متوج فى بحر الغزال ، واصبح له قصر وجيش مسلح ، وعدد من المراكز العسكرية أو الزرائب ومصنع للاسلحة وثروة طائلة . كان الزبير قد بدأ حياته بسيطا ، ولكنه عمل فى التجارة التى ربح منها ، وتحالف مع بعض الملوك والسلاطين ، وقاتل غيرهم إلى أن تمكن من التفوق على زملائه ، وخضعت له جهات بحر الغزال الغربية ، التى مد عليها نفوذه التجارى والادارى . ووصل الزبير رحمت إلى هذا المركز من القوة فى الوقت الذى بدأ فيه حاكم عام السودان فى وضع خطة لضم اقليم بحر الغزال للدولة .

وبدأ حاكم عام السودان فى وضع خطة لمد سيطرة الدولة على اقليم بحر الغزال بأن عين الشيخ محمد البلالى ناظرا لهذا الاقليم ، وتابعا لمديرية فاشودة ، وعين له المعاونين اللازمين والقوات التى تسمح له بالسيطرة على الاقليم . ولقد حاول الشيخ محمد البلالى أن ينفذ مهمته ، ولكنه اصطدم فى اقليم بحر الغزال بسلطة التجار العرب ونفوذهم ، وخاصة سلطة ونفوذ الزبير رحمت الذى صمم على مقاومة هذا الدخيل مهما كان الثمن . وبعد معركة أولى غير حاسمة نشبت معركة ثانية ، وسقط فيها الشيخ البلالى قتيلا . وحاولت الحكمدارية أن تتدخل فى العملية ، وتحقق الموضوع ، كما ارسلت امرا إلى مدير كردفان لضبط الزبير وارساله للتحقيق معه . وخشى الزبير رحمت من العواقب ، ومن اعتبار الحكومة له ثائرا ، فوسط حسين بك خليفة مدير بربر ودنقلة ، واظهر

الخضوع والامتثال للحكومة . فعمل الخديو على أن يعفو عنه وان يستفيد منه ، واعطاه الامان اللازم لذلك . ولقد رأى الخديو فى الزبير رحمت عنصرا من العناصر المكافحة الهامة والمخلصة ، وعرف فيه القوة وشدة البأس ومعرفة أحوال الاقليم ، فحاول أن يستفيد منه فى توطيد سلطة الدولة فى تلك المناطق ، وأمر بتعيينه مديرا لبحر الغزال ، كما أمر الحاكم العام فى الخرطوم بالتباحث معه فى أمر تنظيم هذه المديرية الجديدة ، وما يلزمها من موظفين وجنود وفى نفس الوقت سافر الزبير رحمت صوب الخرطوم لكى يشرح للحاكم العام أنه لم يبدأ بقتال الشيخ البلالى ، وأنه من الموالين لولى الامر . وسارت امامه بعض المراكب ، تحمل هدايا من سن الفيل وريش النعام . وفى آخر لحظة علم بأن بعض عرب الزريقات قد هاجمت إحدى مناطق نفوذه ، وقطعت الطريق بين بحر الغزال وبين دارفور ، فصمم على الاشتباك معها وتأديبها ، قبل أن يذهب لشرح الامر للحاكم العام فى الخرطوم .

والمهم هو أن مصر قد أعتبرت أن بحر الغزال قد أصبح منذ ذلك الوقت مديرية مصرية خاضعة للزبير ، وتدخل ضمن نطاق املاكها ، اما الزبير فقد بدأ فى مغامرة جديدة أدت به إلى فتح دارفور ، وضم هذا الاقليم للدولة الافريقية المتحدة .

(٣) – فتح دارفور :

كانت سلطنة دارفور تعيش فى ظل نظام اقطاعى ، وتحت إدارة سلاطين اقليميين ، وفى شكل منفصل عن بقية الأقاليم الافريقية المجاورة . وكاد محمد على ان يفتح دارفور لولا إنشغاله بمسألة الغارات الحبشية على شرق السودان ، فأجل هذه العملية إلى مابعد . ولقد حاول أخو سلطان دارفور الاستعانة بالسلطة المصرية للاستيلاء على السلطة فى منطقته ، على أن يصبح خاضعا للحكومة ، ويدفع لها جزية كبيرة وتعهد بالفعل بارسال خمسة آلاف عبد وخمسة آلاف رأس من الابل وألف وخمسمائة قنطار من العاج وثلاثمائة قنطار

من الخرتيت ، وسبعمائة وخمسين قنطار من النحاس الخام والف وخمسمائة من التمر هندى كل سنة ، بطريق الاربعين ويسلمها فى أسيوط . ولكن العملية لم تنفذ ، وانتظرت همة الزبير رحمت للبت فيها ، بعد مهاجمة الزريقات على حدود مديريته .

ولقد سار الزبير على رأس اربعة آلاف من رجاله إلى شكا عاصمة الزريقات وهاجمهم وانتصر عليهم ، وفر مشايخ هذه القبيلة والتجاؤا إلى السلطان ابراهيم ، سلطان دارفور . وقد رحب هذا السلطان الشاب بهم ، واعتبر أن منطقتهم قد أصبحت خاضعة له مما يتعارض مع مصلحة مديرية بحر الغزال ، ومصلحة حكمدارية عموم السودان . وطالب الزبير برد اللاجئين وعدم افساد العلاقة بين السلطان وبين المصريين ، إلا أن السلطان امتنع عن ارضاء الزبير ، فصمم الزبير على الزحف على سلطنته .

وارسل سلطان دارفور حملة لملاقاة الزبير ، ولكنها انهزمت ، وواصل الزبير زحفه شمالا ، وطلب من الخرطوم الاسراع فى ارسال المدد له . وتمكن الزبير من الانتصار على قوات السلطان ابراهيم الواحدة بعد الاخرى ، إلى أن احتل داره . وكانت أولى حملات دارفور بقيادة السلطان ابراهيم نفسه وانهزمت امام الزبير رحمت ، وقتل فيها السلطان . فانهارت بذلك سلطنة دارفور ، ودخل الذبير عاصمتها الفاشر ، وأعلن ضمها لسلطته ولسلطة مصر .

وأصبح على الزبير بعد ذلك أن يعود إلى الخرطوم لكى يقنع الحاكم العام بأنه لم يبدأ بقتال مندوبه الشيخ البلالى وأن هذا الشيخ هو الذى قاتله . ورأى الحاكم العام أن الزبير قد وضع اقليم بحر الغزال متحدا مع مصر ، وأنه فتح طريقا شماليا له يوصله بدارفور التى يمكنها أن تتصل شرقا بكردفان ، وشمالا بأسيوط . ورغم قلق الحاكم العام من نشاط الزبير المتناهى فانه كان قد استلم براءة من الخديوى بتعينه مديرا على بحر الغزال مع رتبة البكوية من الدرجة الثانية .

وحين طالب الزبير الخرطوم بارسال المدد ، أجابت القاهرة بامكان ارسال مثل هذا المدد من أعالى النيل ، حتى يمكن مهاجمة دارفور من الشرق ، أى من كردفان ، ومن الجنوب ، أى من شكا ، ومعنى ذلك أن مصر نفسها قد اعترفت بعمليات الزبير رحمت من بحر الغزال إلى شكا ودارفور . وكان خطاب الخديو إلى الزبير يحمل معنى اهتمامه بضرورة القضاء على تجارة الرقيق ، ويعتبر الزبير رحمت مسئولا عن تنفيذ هذه السياسة فى الاقاليم التى عهد بها اليه .

ولقد حاول اسماعيل باشا أيوب ، حاكم عام السودان ، أن يشارك فى انتصارات فتح دارفور ، وذلك بخروجه بنفسه على رأس الامدادات المرسلة من الخرطوم غربا صوب دارفور ، ولمساعدة قوات الزبير الزاحفة على هذه السلطنة من الجنوب . وأراد فى نفس الوقت الاطلاع على حقيقة الأمور هناك ، وإشعار الأهالى بوجود حكومة منظمة فى البلاد . وسار الحاكم العام على رأس قوة صغيرة متجها صوب الغرب ، إلى أن اتصل بالزبير الذى ابلغه قتل السلطان وسقوط الفاشر فى أيدى الدولة . وكانت الفرحة كبيرة نتيجة لهذا الانتصار . وأنعم الخديو برتبة الفريق على الحاكم العام ، وبرتبة اللواء مع لقب باشا على الزبير رحمت .

ولقد عملت الحكومة على وضع ادارة لها فى دارفور ، كما عملت على فتح الطريق بين هذا الاقليم واقليم كردفان ، وحفر الآبار على هذا الطريق واستخدمت فى ذلك فرق المهندسين . وكما اعترفت مصر بسلطة بعض القيادات الافريقية النابهة فى هذه الاقاليم ، ومنها الزبير رحمت ، عملت على الافادة من مجهود الوطنيين فى هذه الادارة ، وذلك باشراكها لهم فى المسئولية ، وتخفيفا للاعباء عن كاهل مصر .

وكانت أنظار اسماعيل تتجه إلى ماوراء دارفور ، وإلى مجاهل إفريقية ، إذ أنه كان يفكر فى سلطنة برقو ، وكان يفكر فى استخدام الزبير رحمت فى مد

سلطة الدولة على كل هذه الاقاليم . واصدر اسماعيل أمره فعلا إلى حاكم عام السودان لكى يوجه الزبير رحمت وجنوده غربا للقضاء على بقايا الفور الملتجئين إلى جبل مرة ، ثم للسيطرة على سلطنة برقو ، فيمكنه بذلك ضم هذه السلطنة الجديدة ، والتخلص فى نفس الوقت من رجال الزبير رحمت . وإذا ما نجح الزبير فى مثل هذه المهمة فيمكن ابعاده عن السودان ، وتعيينه مديرا لبرقو ، وإذا ما فشل وانهزم فان القاهرة والخرطوم تكون قد تخلصت من قيادة وطنية كانت تخشاها .

وفى هذا الوقت كان الحاكم العام فى الخرطوم يتردد بين فكرتين : الأولى هى الأفادة من الزبير رحمت ، والثانية هى التخلص منه والافادة من خالد باشا ، نائب حكمدار عموم السودان ، لحكم الاقاليم الغربية بأكملها .

واقترح الحاكم العام فى أول الأمر تعيين مديرا عاما لغرب السودان على المديريات الأربع ، وعلى أن يكون مقره الفاشر ، ويشرف منها على بحر الغزال وشكا ويترك للزبير إدارة منطقة بحر الغزال وحدها ، تحت اشراف هذا المدير العام . وادعى أن أهالى دارفور لن يأنسوا لإدارة الزبير القاسية . ثم اقترح بعد ذلك الاقتصار على الفتوحات التى تمت ، والاحتفاظ بسلطة الزبير رحمت فى منطقة بحر الغزال وحدها . وفى هذا الوقت جاءت فكرة الخديو لمد سلطة الدولة إلى منطقة برقو . ورأى الحاكم العام أن الزبير قد يرفض « أن يوجه جهده مرة أخرى نحو فتح جديد ، حيث أنه كان يقاتل ويجاهد ما يقرب من السنة والنصف فى بحر الغزال وشكا ودارفور ، وأنه جهز وصرف على ما يزيد على الستة آلاف من خاصة رجاله وأقاربه واتباعه ، ولم يكلف الحكومة أى مصروفات ، وكل هذا من ايرادات مشارعه الخاصة ببحر الغزال . وبهذا تم له فتح دارفور وينتظر بالطبع أن تبقى مديرية بحر الغزال فى عهدته لأنها مقر مشارعه ومتاجره ، وكذلك شكا ودارفور اللتان فتحهما . فشخص هذا ما قام به من جهد وهذا ما ينتظر لا يرجى منه أن يقوم بحملة جديدة نحو بلاد برقو دون أن ينال جنده ما يتطلبون من الراحة ودون أن يجنى ثمرات ما افتتح

على يديه ، وبهذا المنطق وتلك الحجج تحطم مشروع فتح بلاد برقو على يد اسماعيل أيوب باشا »(١) .

وفى هذا الموقف إضطر الحاكم العام إلى أن يختار بين أمرين :

الأول هو أن يعهد إلى الزبير بحكم أقاليم دارفور وشكا وبحر الغزال ويعهد له بفتح برقو ، ويصبح الزبير بهذه الطريقة مديرا على كل اقاليم السودان الغربية ، وبشكل يجعله مستقلا عن الخرطوم ، مثل استقلال اقاليم سواحل البحر الاحمر وشرق إفريقية عن نفس هذه الحكومة ؛ والثانى هو أن يبقى الزبير فى دارفور إلى أن تتمكن الحكومة من الاشتراك معه فى عملية ضم برقو فى المستقبل .

ولقد تمكن الزبير من القضاء على بقية أمراء الفور وأرسل آخرهم ، وهو الأمير حسب الله أسيرا إلى القاهرة . وفى نفس الوقت كانت الحكومة الخديوية تخشى من قوة شخصية ونفوذ هذا الباشا السودانى ، ورأت أنه يستند — علاوة على مركزه وقوته — إلى ثروته وتجارته وعصبيته . فعملت على عدم مد سلطته أكثر من ذلك ، فى الوقت الذى اتخذت فيه الحيطة اللازمة منه . ولقد قام حاكم عام السودان فى ذلك ، الوقت بدوره فى تشويه سمعة الزبير رحمت لدى سلطات القاهرة ، فاتهمه فى إحدى المرات بقلة الكفاءة ، واتهمه مرة أخرى بعدم تمكنه من التفاهم مع « مرؤسيه من أصحاب الرتب النظامية فى الجهادية والموظفين الملكيين الآخرين » ، وإدعى مرة ثالثة أن الزبير رحمت لا يوافق على البقاء بدارفور ، وأنه يفضل عليها البقاء فى بحر الغزال . والواقع أن هذا الحاكم العام كان فى شخصيته وفى همته ونشاطه وجدارته يشعر بمركب نقص حين يوازن بين نفسه وبين الزبير رحمت . ورغم أن الظروف هى التى سمحت له باحتلال منصب الحاكم العام ، وبالأقدامية العسكرية فى الرتبة واللقب على الزبير رحمت ، فان الموازنة بين الرجلين كانت غير ذات موضوع . ولكن هذا

(١) مكى شبيكه : السودان فى قرن . القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٩٣

الحاكم تمكن رغم ذلك بسلطته وبمركزه من منع مصر وحرمانها من الافادة من سلطة ونفوذ وشخصية هذا الباشا السودانى .

ورغم ذلك فان الزبير رحمت لم يمانع فى تسليم مشارعه ومتاجره فى اقليم بحر الغزال للدولة المصرية التى احترمها وأعلن ولاءه لها ، وعمل على خدمتها . وبعد انسحاب الزبير رحمت من دارفور عملت الحكومة على تسريح قواته ، بعد أن كانت قد اعترفت بهم ، ووافقت على صرف المرتبات لهم كجنود نظاميين للدولة . وكانت اخلاق الزبير تجعله يشعر – وخاصة بعد مقابلته للحاكم العام – أنه يرغب حرمانه من نتائج انتصاراته ، ويجعله يشعر بأن ولى الأمر فى القاهرة لن يسمح له بتنفيذ مثل هذه السياسة . وعلى هذا الأساس صمم الرجل على المجىء إلى القاهرة بنفسه ، لشرح الأمر ووضع المسئولين أمام مسئولياتهم . ونسى الزبير أو جهل أن برقيات الشفرة المتبادلة بين القاهرة والخرطوم كانت تثبت موافقة الخديو على السياسة المقترحة من الخرطوم ، وتدل على خوف الخديو نفسه من نفوذ الزبير رحمت فى غرب السودان ، بل وعلى كل السودان . واشتكى الزبير – وهو على أهبة السفر إلى مصر – من أوامر الحاكم العام باخلاء قواته لدارفور وعودتها فورا لبحر الغزال ، اشتكى ذلك للقاهرة ، وردت عليه حكومة القاهرة بضرورة تنفيذ أوامر الحاكم العام ، رغم ما فى ذلك من غبن عليه ، وعلى الدول الافريقية . ومرة جديدة يفهم الزبير رحمت الاتفاق الضمنى بين سلطات القاهرة والخرطوم . وعلى أى حال فقد قدم لمصر فى الوقت الذى بدأ فيه حاكم السودان فى وضع العقبات المستمرة أمامه ، وأمام نفوذه ومصالحه ، وبشكل مستمر . فصادرت الحكومة كمية من العاج الخاص به ، كما حجزت سفنه فى النيل الأبيض ، واتهمته بالاستيلاء على أموال الأهالى وماطالت فى دفع أثمان ماورده للحكومة ولموظفيها . ورغم أن الزبير قد حظى بمقابلة اسماعيل فى القاهرة ، إلا أن الخديو خشى من عودته للسودان ، وعمل على استضافته فى قصر من القصور ، ولكن بصورة دائمة ، حتى يتخلص من نفوذه فى السودان . وأعطى هذا الرجل لمصر الافريقية أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور ، وهى أقاليم تزيد مساحتها على مساحة مصر نفسها .

وعلى أى حال فان سلطة الدولة قد تأكدت على دارفور ، أما منطقة بحر الغزال فانها قد شهدت تطورات بعد ذلك ، خاصة وأن نفوذ الزبير كان لا يزال باقيا فيها ، وكان قد عهد بادارتها إلى ابنه سليمان ، وسيتطور الأمر هنالك بعد تدخل الموظفين الأجانب وخاصة غردون باشا ، ضد سليمان ، وضد أسرة الزبير .

obeikandl.com

الفصل الرابع

خط الاستواء

تختلف عمليات مد سلطة الدولة المصرية إلى إقليم خط الاستواء عن تلك العمليات التى تمت فى إقليم بحر الغزال ودارفور . وبدلا من أن تقوم قيادات وطنية بهذه العمليات وتسلمها إلى الادارة الحكومية ، نجد أن منطقة خط الاستواء قد استلزمت مجيء قادة من الاجانب ، كلفوا مصر الكثير ، وأدوا لها القليل ، وعملوا على التخريب ، فى نفس الوقت الذى انتظرت منهم الدولة البناء . وتسير قصة خط الاستواء مع السير صامويل بيكر لكى ، تستمر بعد ذلك مع الكولونيل غردون ، الذى عرف من قبل فى الصين وفى لجنة الملاحة على نهر الدانوب . وعلى أى حال فان هذه القصة تتمم الدور الذى قامت به مصر – كدولة افريقية – فى وادى النيل .

(١) – حملة السير صامويل بيكر :

دفع طموح اسماعيل الحكومة المصرية إلى التوسع جنوبا مع النيل الأبيض وبحر الجبل صوب اقليم البحيرات ومديرية خط الاستواء ومنابع النيل . ولكن قصر نظر هذا الخديو ظهر فى اسناده مهمة تنفيذ هذا الجزء من مشروعه إلى أحد البريطانيين ، واستمع إلى نصيحة ولى عهد انجلترا ، عند زيارته لمصر فى سنة ١٨٦٩ ، وعين المستكشف البريطانى السير صامويل بيكر ، قائدا عاما للحملة المصرية فى تلك المناطق ، وانعم عليه برتبة اللواء ، وبمرتب سنوى وصل إلى عشرة آلاف جنيه فى السنة (ذهب) وكان السير صامويل قد اشتهر بعد اكتشافه لبحيرة البرت . وصدرت الأوامر اليه محددة لمهمته :

« نظراً للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة فى حوض نهر النيل ،

ونظرا لأن النواحى المذكورة ليس بها حكومة ولا قوانين ولا أمن ، ولأن الشرائع الانسانية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها ، والمنتشرين بكثرة فى تلك النواحى ، ولأن تأسيس تجارة شرعية فى هذه النواحى يعتبر خطوة واسعة فى سبيل نشر المدنية ، ويفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة فى خط الاستواء بواسطة المراكب البخارية ، ويساعد على اقامة حكومة ثابتة .... »[1] لذلك قررت الخديوية المصرية أمر إدماج هذه المناطق وصدرت الأوامر لخسرو باشا بتنظيم الجنود اللازمين للحملة ، ووضعهم تحت إدارتها . وكلفت مصر السير صامويل بيكر باخضاع كل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو لسلطتها ، وبالقضاء على تجارة الرقيق ، وبادخال نظام التجارة المشروعة ، وبفتح البحيرات الاستوائية للملاحة ، وباقامة عدد من المراكز العسكرية والمخازن التجارية فى وسط افريقية ، وعلى أن يتخذ غندو كرو مركزا لعملياته .

وبدأت الحكومة فى إعداد السفن اللازمة للحملة ، واشترت بعض السفن من الشركة العزيزية ، كما جمعت عددا من السفن الشراعية ، وطلب السير صامويل بيكر من انجلترا تجهيز سفن مسطحة القاع للملاحة على أعالى النيل .

ووصل السير صامويل بيكر إلى الخرطوم فى سنة ١٨٧٠ ، وامضى فيها عدة أشهر ثم تركها فى ١١ ديسمبر متجها الى أعالى النيل . وإصطحب بيكر معه عدداً من الأعوان الأوربيين . وبعد أن حاول السير فى طريق بحر الزراف وجد من الاصلح العودة ثانية والمرور مع الفرع الأصلى للنيل الأبيض . وكان عبور إقليم السدود على بحر الجبل بطيئا ومتعبا ، ولكنه وصل إلى غندو كرو قاعدة عملياته فى ١٥ أبريل ، فضمها رسميا إلى أملاك الحكومة ، وأسماها الاسماعيلية ولم يبدأ فى تقدمه صوب الجنوب إلا فى شهر يناير سنة ١٨٧٢ .

---

(١) مكى شبيكة : السودان فى قرن . القاهرة سنة ١٩٥٧ . ص ٩٨ - ٩٩ .

ولقد إدعى السير صامويل بيكر أن حملته لقيت المقاومة من التجار العرب فى أعالى النيل ، وخاصة من أبى السعود الذى تمكن من اثارة القبائل ضد الحملة ، ودفعهم إلى مقاطعتها ، وعدم تزويدها بما يلزمها من طعام ومؤن فظهر الأهالى بمظهر عدائى وإمتنعوا عن بيع البهائم والحبوب للحملة . واضطر السير صامويل بيكر إلى الخروج لمصادرة ما يلزمه من تموين من الأهالى بالقوة ولقد تمكن السير صامويل بيكر من إقامة محطة عسكرية فى فاتكو ، ثم زار مازندى عاصمة كباريجا ، ملك الاونيورو ، الذى أظهر حفاوة به فى أول الأمر ، ورفع العلم المصرى ، وأعلن ضم المنطقة للدولة . ولكن سرعان ما أخذ الأهالى فى مهاجمة المعسكر ، وقطعوا الزاد والمؤن عنه ، فاضطر السير صامويل بيكر الى التراجع من اونيورو إلى غندو كرو . وكان عقد عمل السير صامويل بيكر مع الحكومة المصرية قد قارب على الانتهاء ، فقام بتسليم القيادة إلى محمد رؤوف بك فى أول ابريل سنة ١٨٧٣ ثم سافر صوب القاهرة ، حيث اعتزل منصبه كحاكم لمديرية خط الاستواء .

وقبل وصوله إلى الخرطوم أشار بالقبض على ابى السعود ومحاكمته ، إذ أنه قد تسبب فى وضع العراقيل أمام الحملة ، وهيج الأهالى عليها وجعلهم يعتدون عليها . والواقع أن حكمدارية هذا الباشا الانجليزى قد كلفت مصر الكثير ، ولم يقم فيها إلا بتأسيس ثلاث محطات فى غندو كرو وفاتكو وفويرا ، وألب الاهالى على مصر .

(٢) – نتائج الحملة :

ولم تكن خدمة السير صامويل بيكر لمصر خالصة أو مخلصة ، إذ أنه قد فسر مهمته فى منطقة هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق قبل أى شىء آخر[1] . وعلاوة على ذلك فان هذا المستكشف ، بل هذا

(١) ويحمل كتابة المسمى « الاسماعيلية » وهو الاسم الذى أعطاه لغندوكرو عنوانا ثانويا – هو « ملخص الحملة الموجهة للقضاء على تجارة الرقيق فى إفريقية الوسطى » .

المخاطر ، كان يؤمن بأن أحسن وسيلة تتبع فى ذلك هى إستخدام العنف .

ولكن تجارة الرقيق كانت مشكلة اجتماعية لها جذور عميقة فى المجتمع الشرق بشكل عام ، والسودانى بشكل خاص . ولم يكن من المعقول تغييرها بمجرد اصدار أمر أو بلاغ عسكرى ، أو حتى القضاء عليها فى فترة قصيرة ، دون أن يؤدى ذلك إلى مشكلات إجتماعية وإقتصادية . ولكن السير صامويل بيكر أراد أن يدفع التطور دفعا ، ويدخل المدنية الاوربية الى قلب افريقية ، بدون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية الطبيعية .

وكان تطبيقه لهذه الاساليب يعنى تهديد الحملة التى كان يقودها فى هذه المناطق بكارثة مؤكدة[1] . ذلك أن قبائل البارى التى كانت تسكن فى جنوب بحر الجبل نفد صبرها ، فحملت السلاح ضد القوات الخديوية ، ولم تستطع كتيبة البكباشى عبد القادر حلمى ان تنقذ الموقف إلا بصعوبة ، وبالرغم من أن هذه القبائل كانت لا تزال أبعد من أن تكون موالية أو مروضة ، فان بيكر لم يكتف بقتل رجالها ، بل حرق قراها ، صادر آلافا من عجول قطعانها وخرافها وكميات كبيرة من الذرة التى تملكه ، لاطعام الجنود[2] .

ويعطينا المستكشف الايطالى رومولو جيمى فى كتابه « سبع سنوات فى السودان المصرى » صورة قائمة لحكم السير صامويل بيكر فى أعالى بحر الجبل . فيذكر أنه خرج فى احد الأيام على رأس ثلاثمائة من الجنود وفاجأ الأهالى ، واستولى على ١٢,٠٠٠ عجل وبقرة ، ورجع بكل ماوجده من الذرة عندهم . وكان من الطبيعى أن تأخذ البلاد فى فقد ثروتها نتيجة لتطبيق مثل هذه السياسة ، خصوصا وأن هذه الاقاليم كانت تحتاج لمجهود سنوات طويلة ، لكى تعوض مافقدت من المواشى التى كانت عماد ثروتها الاول .

---

(١) أنظر THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London 1951 . p.16.

(٢) SABRY, M.; Le soudan Egyptien, 1821-1898. Le Cairo 1947. p.37

وعندما انتهت مهمته وعاد إلى القاهرة ، إدعى السير صامويل بيكر امام الخديو أنه فخور لغزوه وتهدئته للاقاليم الممتدة حتى خط الاستواء ، ولكنه لم يكن فى حقيقة الأمر قد عمل أى شيء اكثر من اقامته لثلاث محطات عسكرية « وأثار عداء الاهالى ضد الحكومة »[1] .

واضطرت الحكومة إلى أن ترسل عددا كبيرا من الجنود للمحافظة على المواصلات ، وضمان وصول التموينات اللازمة لرجال الحاميات الثلاث . ولم يختلف السير صامويل بيكر كثيرا عن رودس ولوجارد وغيرهم من بناة الامبراطورية البريطانية . وبينما كان يعمل فى خدمة مصر ، « عمل على توسع النفوذ البريطانى . »[2] ولم يحاول اخفاء اهدافه ، فذكر أن مهمته الرئيسية كانت هى العمل لصالح مصر ، ولكنه عضد وزاد من النفوذ الانجليزى فى نفس الوقت ، وذكر أن الجنرال غردون الذى خلفه ، كانت له نفس الرغبة ، ومات وهو يأمل فى أن تصل انجلترا إلى الخرطوم[3] .

وبعد عودة السير صامول بيكر إلى انجلترا فى عام ١٨٧٣ كتب له أحد الوزراء الانجليز قائلا بأنه مهما كانت النتائج التى وصل اليها فى سبيل القضاء على تجارة الرقيق فان حملته قد عملت على زيادة النفوذ البريطانى فى مصر . وتساءل عن الزمن الذى سيرى فيه البواخر تحت العلم الانجليزى فوق مياه البحيرات ، ويرى خط مواصلات منتظم بينها وبين القاهرة . لقد كان معجبا بالتقدم السريع والمؤكد الذى يقوم به الانجليز فى قلب القارة الافريقية ، عابرين الأراضى المصرية للوصول إلى أهدافهم .[4] وفى عام ١٨٧٨ علق السير صامويل بيكر على النتائج السياسية المترتبة على مهمته فى خط الاستواء ، فأعلن

(١) THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London, 1951.

(٢) ABBAS, Mekki; The Sudan Question, London 1952 p.34

(٣) MARRAY, T. Douglas et. WHITE, A. Silva; Sir Samuel Baker a memoir. London, 1895. p.53; (المرجع السابق نفس الصفحة وأنظر أيضا :

(٤) خطاب من بيكر – المرجع السابق – ص ٢١٠ .

رضاءه عن التغيير الذى وقع فى مصر ، والازدياد الكبير للنفوذ البريطانى منذ عام ١٨٦٩ حينما عين الخديو أحد الانجليز لاول مرة ، واعطاه جميع السلطات اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق فى وسط افريقية ... وبعد إنتهاء مهمته فى عام ١٨٧٣ ، خلفه غردون ، وواصل العمل الذى كان قد بدأه ، ولقد فتح الكفاح ضد تجارة الرقيق الباب للتدخل البريطانى ، فاصبح مالكو لم باشا فى خدمة الخديو للقضاء على هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وماكيلوب باشا أخر يسيطر على البحرية ، وهكذا حصل أربعة من الباشوات الانجليز على سلطة لم يحصل أى انجليزى آخر على مثلها من قبل . وختم تعليقه قائلا : « وفى حقيقة الأمر ، إن دولة توسعية اكما كانت انجلترا فى كل عصر ، لا تستطيع أن تقف فى المكان الذى تريد أو فى الوقت الذى تريد . إننا مدفوعين للامام ، وتضطرنا الظروف إلى توسيع حدودنا . حتى إذا كان ذلك لا يتمشى مع رغباتنا »[1] .

(٣) – ادارة غردون للمديرية :

لم يجد غردون عند وصوله فى مديرية خط الاستواء إلا ثلاث محطات ؛ هى عندو كرو وفاتيكو فويرا ، وكان عليه أن يعمل على تدعيم سلطة مصر ، ويمدها إلى منطقة البحيرات . ولقد زوده الخديو بأركان حرب له قيمة كبيرة ، لمساعدته على القيام بمهمته على أحسن وجه ، فوضع تحت أمرته البكباشى شاليه لونج الأمريكى ، وابراهيم فوزى المهندس ، والملازم حسن واصف من المصريين ، ورمولو جيسى الايطالى ، والمهندس ا. لبنان الفرنسى ، وغيرهم من المهندسين والضباط الانجليز .

بدأ غردون عمله بأن نقل عاصمة مديرية خط الاستواء من عندو كرو إلى لادو فى عام ١٨٧٤ وقام شاليه لونج فى ١٩ من يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندة اعترف بها هذا الأخير بحماية مصر عليه ، وبعد

---

(١) خطاب من بيكر – المرجع السابق – ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

إحتلال مازندى عاصمة كباريجا ملك الاونيورو « أرسل غردون وحدة من الجنود لاحتلال ماجونجو الواقعة على النهاية الغربية لاقليم كباريجا ، والمطلة على بحيرة البرت ، وبعد أن أقام خمسة أيام فى فويرا أتجه صوب الجنوب ، حيث أقام الى مرولى ، وأنشأ محطة تقع على شاطىء بحيرة فيكتوريا »[1] .

تلك هى الفترة التى اقترح فيها غردون على الخديو ارسال ١٥٠ رجل فى إحدى البواخر الى خليج ممبسة ، الذى يقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الشمال من زنزبار ، وذلك لاقامة محطة هناك ، ولكى يتمكن منها من أن يتقدم صوب متيسا . وكانت نية غردون متجهة فى حالة قبول الخديو لهذه الخطة إلى أن يقيم قاعدته لمديرية خط الاستواء فى ممبسة ، يترك بذلك الخرطوم وكل مصاعب البواخر فى المواصلات معها على النيل . وهكذا « سيصبح وسط افريقية مفتوحا بشكل فعلى أحسن ، خصوصا إذ علمنا أن أكثر تلك الأراضى قيمة هى تلك المنطقة المرتفعة القريبة من متيسا . وكان الخديو قد فكر فى هذا المشروع منذ سنة ١٨٧١ وبدعوى حاجته للحصول على قاعدة يرسل منها المدد إلى السير صامويل بيكر فى خط الاستواء . فأمر شاليه لونج – بعد أن وقع فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ على معاهدة الحماية مع ملك أوغندة – بأن يعود إلى مصر لكى يجهز الحملة المتفق عليها بين الخديو وغردون . وسافرت هذه الحملة من السويس فى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ومعها شاليه لونج ، الذىَ كان عليه ان يقود القوات البرية ويسير بها صوب الغرب لمقابلة غردون . ولقد احتلت القوات المصرية براوه وقسمايو . ولكن المشروعات المصرية اصطدمت فى ذلك الوقت بالسياسة البريطانية ، فأهمل غردون التعليمات الصادرة اليه بضرورة التعاون مع هذه الحملة فى شرق افريقية . وجاءت السنة التالية وغردون لايزال يعمل على نقل أجزاء البواخر فى منطقة شلالات فوله إلى بحيرة البرت . وكان الخديو قد عمل على تنفيذ خطته وخطة غردون نفسه ، ولكن تدخل السلطات البريطانية ضد المشروع المصرى جعل غردون يكتب

(١) SABRY, M. le soudan Egyptien. 1821-1898. Le Caire, 1947, p.43. Note. 2.

إلى لندن أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن الخديو لم يستمع الى نصيحته ، وأنه قد أرسل الحملة الى مصب نهر الجوبا لا إلى خليج فورموزا ، وأن المواصلات كانت صعبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات ، وذكر أن الحملة ستنتظره طويلا ، إذ أنه – أى غردون – لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة »[1] الموضوعة تحت إمرته .

وعلى أى حال فإن غردون كان يرعى دائما المصالح البريطانية ، وقد إزداد قلقه بعد أن رأى متيسا يتنازل بالفعل عن إستقلاله ، ويمنح لمصر السيادة على بلاده . وكان غردون قد كلف الضابط المصرى نويرا أغا بالذهاب إلى أوغندة وإقامة محطتين هناك إحداهما فى أوروندوجانى Urondogani على الحدود الشمالية لبلاد متيسا ، والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا . وكان على نوير أغا أن يستفسر من متيسا عما إذا كان يرغب فى إقامة حامية مصرية فى أوروندوجانى وفى حالة رفضه كان على الضابط المصرى أن يذهب إلى نيام ينجو ، Niamyongo وكانت هذه المحطة الأخيرة تدخل فى أراضى كباريجا ، وأصبحت تابعة لمصر بعد احتلال قواتها لمرولى[2] . ولم يعارض ميتسا أية معارضة فى المشروع ، ورحب بممثل الخديو وبالقوات المصرية ، لا فى أوروندوجانى وحدها ، بل وفى روباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة ، وكان غردون قد ترك فى أثناء هذه الفترة مرولى فى ٢٤ يناير سنة ١٨٧٦ بدعوى استكشاف النيل من دوفيلة الى منطقة البحيرات ، فاستلم خطابا من نوير أغا يشرح له فيه أنه قد أقام حامية مصرية فى روباجا ، عاصمة ميتسا ، الواقعة على بحيرة فيكتوريا ، حسب طلب هذا الملك[3] فظهر قلق غردون ،

(1) SABRY, M. L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-française. Paris, 1933. pp. 488-489.

(2) HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London, 1884. p. 180.

(3) ALLEN, B. M.; Gordon and the Sudan. London, 1931. p. 73.

وحمل متيسا مسئولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية فى عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب فى أن يظل متيسا مستقلا ، وهذا هو السبب الذى كان قد اختار من أجله طريق النيل – أوروندوجانى وكوستيزا (شلالات ريبون) ، أما وقد قبل متيسا وجود حامية فى العاصمة فان عددا بسيطا من بين رجالها يستطيعون المحافظة على تلك الاماكن ، خصوصا وأن غردون كان يفكر فى القاء القبض على متيسا ، إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر إستقلاله الفعلى[1] .

ثم قرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندة بدعوى أن الجنود المصريين كانوا فى مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة[2] فاخليت البلاد فى يوم ٩ سبتمبر ، ولما كانت مهمة غردون فى مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء ، فانه عاد إلى مصر وإلى لندن ، تاركا الحرية التامة للانجليز ، لكى يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية ، لاستغلال الأراضى الواقعة بين زنزبار وهضبة البحيرات .

---

(١) خطاب غردون من ماجونجو فى ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ – انظر .
HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.

(٢) SABRY, M.; le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p43

obeikandl.com

الباب الثانى

القواعد والمراكز الاستعمارية

الفصل الخامس

التنافس الانجليزى – الفرنسى

كانت بريطانيا تنظر الى نمو وازدهار الدولة المصرية الافريقية بمنتهى الحذر ، وتخشى منها ومن توسعها . خاصة وأنها كانت تعمل فى مجال عربى إفريقى يمكنها أن تستند إليه وإلى شعوبه لانشاء دولة قوية ، وكانت هذه الدولة تقع فى مركز متوسط يتحكم فى طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، وكان النظام الاقتصادى الذى أنشأته مصر يتعارض مع المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية وتلك المصالح التى قامت على أساس حرية التجارة والباب المفتوح والمساومة للحصول على أكبر ربح ممكن من الوطنيين .

وخشيت بريطانيا من إمتداد النفوذ المصرى وخاصة بعد أن أمتد إلى جزيرة العرب وتهديد بالوصول إلى الخليج العربى ، أى إلى مياه الهند . وكانت انجلترا ترقب بحذر نمو قوة عربية اسلامية فى ذلك الوقت فى كل من شرق افريقية – مكان زنزبار الحالية – ومسقط ، وذلك مع السلطان سعيد الذى سيطر على الجزء الجنوبى من البحر العربى علاوة على شرق افريقية ، فعملت على انشاء قاعدة متوسطة لها فى المنطقة ، تسمح لها بفرض كلمتها على كل من مصر وسلطنة مسقط وعمان ، وتتحكم منها فى اليمن . وكانت أصلح نقطة لذلك هى عدن . ولكن هل تسمح فرنسا بزيادة النفوذ البريطانى فى هذه المنطقة دون أن تتحرك ؟ وماهى امكانياتها للحركة ؟ .

(١) – فرنسا واستيلاء بريطانيا على عدن :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطانى فى المحيط الهندى وخليج عدن وعند مداخل البحر الاحمر الجنوبية ، وامكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل هذا الجزء الهام من العالم ، وامكانية توسع البريطانيين فى مناطق شرق افريقية أو الصومال أو الحبشة ، وتأثير ذلك على وادى النيل وعلى مصر . فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ الثلاثينات ، فى هذا الجزء لتقدير مدى الخطر البريطانى .

وقامت عدة حملات استكشافية علمية بتنوير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الأحمر ، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا فى احتلالها لتلك المناطق . وبعد محاولات كومب Combes وتاميزييه Tamiser سنة ١٨٣٥ - ١٨٣٧ قامت حملات فرية Ferret وجالينيه Gallinier وروجية Roger سنة ١٨٣٩ – ١٨٤١ بالابلاغ عن سرعة نجاح الانجليز فى تلك البلاد . ولم تكن هذه المحاولات الخاصة – مثلها فى ذلك مثل محاولات الاخوين انطوان وأرمان دابادى Armand d'Abbadie ، Antoinet سنة ١٨٢٦ وماتلاها – إلا مقدمة وتمهيداً لارسال البعثة الرسمية الفرنسية برآسة الكابتن دى فوسيه Desfossés سنة ١٨٤٦ .[1]

ولقد أصيبت هذه البعثات والحملات فى أول أمرها بفشل تام . وكتب فرية الملازم أركان حرب ، والذى كان قد حصل من حكومته على تصريح بالالتحاق بحملة كومب ، كتب عن هذا الاخير : « لقد فشل فى زيلع ، وقد استحال عليه كذلك أن يكون منشأة فرنسية فى مصوع ، ذلك أن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من

(1) MARTINEAU, Alfred; La Cote des Somalis. Paris, plon, 1931. p.581.

والى مصر »[1] .

ولكن فرية لم يتقاعس فى نصح حكومته بأن تسرع فى أن تطلب من محمد على تنازلا عن مصوع ، وكان يعتقد شخصيا فى سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠,٠٠٠ فرنك ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة منها سوى ٥٠,٠٠٠ فرنك .[2]

ووصلت انباء سيئة من الحبشة ، ذلك أن أوبيه Oubié ملك تجرة كان قد طرد الاخوين دابادى من بلاده مانعا اياهم من الذهاب إلى غوندار . أما الطبيبين ديون Dillon وبتى Petit مبعوثا متحف التاريخ الطبيعى بباريس فان ملك تجرة احتفظ بهما كرهائن لحين حضور القبودان ليفيبور Lefebure الذى أصبح مستكشف تجرة الأول فى السنوات التالية . ولكن الملك أحسن مقابلة ذلك الضابط البحرى فيما بعد ، ووعد فرنسا فى عام ١٨٤٠ بأن يتنازل لها عن ميناء حنفيلة .[3]

ولم يكن ذلك آخر مصدر لمتاعب الفرنسيين ، ذلك أن المنافسة الانجليزية كانت تهدد المصالح الفرنسية فى تلك الجهات ، خصوصا بعد استيلاء انجلترا على عدن ، واقامتها لقاعدتها البحرية فيها . واستولت حكومة الهند على عدن فى ١٦ من يناير سنة ١٨٣٩ وتحولت تلك الرأس الصغيرة وصخورها الفاحلة بسرعة الى مدينة مهمة حصينة وتزدهر فيها التجارة ، كما اصبحت قاعدة مهمة للتوسع فى الاقليم المجاور . فقد استولى الانجليز منذ سنة ١٨٤٠ على جزر باب Bab وايفات Eivat وكانت الاولى تتحكم فى مدخل قبة الخراب التى كان من المتوقع ان تزداد اهميتها ، أما الثانية فكانت تتحكم فى مدخل ميناء زيلع . كما

(١) تقرير الملازم اركان حرب فرية فى ١٨٤١/١/٦ ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) Rapport sur les droits de la francà la cote orientale d'Afrique, Mer Rouge et Golfe d'Aden. Paris, 1883. P.6, F.O.M. 1014.

قام الانجليز بالسيطرة على ارخبيل موسى ، الذى يتكون من ثلاث جزر كبيرة نسبيا وخمسة صغيرة . وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت مرسى جيدا ، وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطا استراتيجية فى غاية الاهمية ، لانها كانت تتحكم فعلا فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل الى داخل البلاد الحبشية عبر بلاد الدناقل . وقد إستولى الانجليز على ذلك الارخبيل نتيجة لمعاهدة ٣١ من أغسطس سنة ١٨٤١ التى وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسبى Moresby . ولكن الانجليز لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا ، ولم يرسلوا اليها أى حامية عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة ،[1] واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها .

ولقد اصر فريه فى تقريره بصورة خاصة على أهمية نشاط الانجليز فى تلك الجهات ، ذلك النشاط الذى لم يكن خافيا على أحد ، فكتب يقول : « إن الانجليز لن يتراجعوا امام أى تضحيات ، ولن يهملوا أى شيء فى سبيل اقامتهم على ضفتى البحر الاحمر .. وتشير الأنباء التى وردت أخيراً إلى أنهم قد دفعوا مبلغ ١٠٤,٠٠٠ فرنك سنويا إلى الشريف حسين ، حاكم اليمن ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب ، وان علمهم يخفق منذ ايام على زيلع وعلى تاجورة التى تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ، وقد ذهبوا الى حنفيلة ومصوع لكى يشتروا هاتين الميناءين أو يمنعوا الفرنسيين من الاقامة فيهما » .[2]

وأكثر من ذلك فان حكومة بمباى قد أرسلت الكابتن وليام كورنواليس هاريس William Cornwalis Harris مزودا بسلطات لعقد معاهدة صداقة وتجارة باسم الملكة فكتوريا مع سهلا سيلاسى ملك شوا والجالا . وكتبت

(١) الوثيقة السابقة . ص ١٧ - ١٨ .

(٢) تقرير الملازم اركان حرب أ . فريه فى ٦ يناير سنة ١٨٤١ .
انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M. 110471.

هذه المعاهدة وامضيت فى انجولولا – عاصمة مملكة شوا – فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٤١ . وحددت المادة الخامسة منها ان سهلا سيلاسى وخلفاءه لن يفرضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥٪ من قيمة البضائع ، على كل التجارة الانجليزية التى تستورد فى بلادهم ، أو التى تمر عبر بلادهم . وحددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تثمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم اما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار . وقد تعهد كل من سهلا سيلاسى وفيكتوريا بأن يبذلوا كل مافى وسعهم لكى تبقى طرق التجارة مفتوحة ، ولكى يؤمنوا المواصلات بين ساحل البحر الاحمر وبلاد الحبشة ، وبأن يحافظوا على سلامة التجار وبضائعهم واموالهم . وأخيرا فان حكومة الحبشة قد تعهدت بالا تقيم اية عقبات امام المسافرين الانجليز ، سواء من كان يرغب منهم فى الاقامة فى الحبشة ، أو من كان يرغب فى مواصلة السفر فيما وراء حدود تلك البلاد .[١]

(٢) – بعثة روشيه ديريكور :

ولم يقف الفرنسيون مكتوفى الأيدى فى أثناء تلك الفترة امام النشاط الانجليزى . ففى عام ١٨٣٩ قام العالم الفرنسى روشيه ديريكور Rochet d'Héricourt بالسفر الى تاجورة وبدأ منها سيره إلى شوا حيث وصل بعد ثلاثة أشهر . ولقد حظى بصداقة الملك سهلا سيلاسى الذى أرسل معه بضعة هدايا إلى لوى فيليب . ولما كانت نتائج هذه الرحلة مشجعة فانه قد عاد مرة اخرى فى عام ١٨٤٢[٢] وحصل على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا خاصة فى تلك البلاد الافريقية . ويمكننا إعتبار هذه المعاهدة « كشهادة هامة تثبت ميل سهلا سيلاسى إلى فرنسا »[٣] رغم انها لم

---

(١) انظر نسخة مترجمة من تلك المعاهدة . ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية
F.O.M. 1014/1.

(٢) DESCHAMPS, Hubert, Cote des Somalis; Paris, 1948. P. 42.

(٣) وزير الزراعة إلى وزير البحرية والمستعمرات باريس فى ١٣ من مايو سنة ١٨٤٦ انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M. 1041./1

تعط لهذه الدولة الأخيرة جميع الضمانات التى كانت ترغب فى الحصول عليها . وعلى أى حال فان هذه المعاهدة لم تطبق ولم تنفذ ، إذ أن التجار الفرنسيين لم يحضروا إلى الحبشة .

ولقد ظلت مذكرات روشه ديريكور تعتبر لمدة طويلة أحسن مصدر عن تلك المناطق التى اجتازها . وإن « التأملات السياسية والتجارية فى مملكة شوا وجنوب الحبشة » – وهو اسم مذكراته – لتظهر اهتمام ذلك المستكشف الفرنسى بشرق افريقية . وكان يرى أن بلاد شوا تهم الفرنسية لأسباب ثلاث : حضارية وتجارية وسياسية . فشرح ان انجلترا كانت تهتم اهتماما جديا بحضارة وسط افريقية ، وأنفقت أموالا طائلة على تجهيز حملة النيجر ، رغم شعورهم بالعقبات الكاداء وبالمخاطر التى قد تتعرض لها تلك الحملة . وأراد روشيه ديريكور أن يقنع حكومة بلاده بأنها تستطيع ادخال الحضارة فى الجهة المقابلة من افريقية الاستوائية ، ولكن بنفقات أقل ، وبضمان أكثر للنجاح من التجربة الانجليزية .

ولم يكن من المستطاع لغير التجارة أن تعطى للحبشة تلك النتائج المادية للحضارة – تلك النتائج التى كانت تزيد من قوة الشعوب ، وترق من وسائل معيشتها الاجتماعية .

وظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا من عاملين : الأول هو أن أسواق شوا التى كانت تتألف من أكثر من مليون من المستهلكين وممتلئة بمنتجات محلية ثمينة كانت أسواقا جديدة لم يسبق لأحد استغلالها ، ولن يجد التاجر الاوربى فيها أية منافسة ، والثانى هو أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة ، وثروة تقدر بثلاثين مليون فرنك على الأقل ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه الثروة ، وكان يرغب فى إنشاء علاقات تجارية مع أوربا ، وفى تشجيع إقامة وتدعيم تلك العلاقات بكل ما لديه من مال أو سلطة .

فكان فى إستطاعة فرنسا اذاً أن تجنى أرباحا طائلة من تجارتها مع الحبشة ، تلك التجارة التى كانت مركزاً لجزء كبير من ثروات القارة الافريقية ، ويمكن للسياسة الفرنسية أن تنجح بسرعة نتيجة لاقامة علاقات مستمرة مع الحبشة . وستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسى فى تلك البلاد . كان فى استطاعة الحبشة ، نظرا لموقعها الجغرافى ، أن تلعب دورا هاما فى الشئون الافريقية ، فكانت حدودها الشمالية متاخمة لاقليم سنار الذى هو امتداد للدولة المصرية . وكان من الصعب على سكان وادى النيل أن يقوموا بغزو الحبشة نظراً لوجود حائل طبيعى من الجبال أمامهم ولكن الأراضى المصرية لم تكن تحظى بمثل هذه الحصانة ، ولم يكن من السهل إيقاف جيوش الاحباش إذا ماقررت النزول من جبالها لغزو الوادى . وذكر روشيه ديريكور أن شعب مصر شعب ضعيف بائس ، لا يستطيع مقاومة جحافل الأحباش الذين يمتازون بصلابة عودهم وبحبهم للحرب من أجل الحرب . وكان يسعى من وراء ذلك إلى إقناع حكومة بلاده بطبيعة الحال بمزايا ذلك الفرس الذى اختاره لها لكى تلعب عليه ضد مصر . وكان يعتقد أن نداءاً واحدا من أحد الغزاة الاحباش يكفى لتعبئة كل الحبشة ، ويكفى لجعلها تزحف على مصر « مجددة بذلك غزوات الهكسوس » ، واخيرا فانه ذكر صراحة أهمية الحبشة فى السيطرة على شئون مصر وشئون وادى النيل فقال « يكفينا أن نعرف فوق ذلك أن الحبشة تتحكم فى منابع النيل ، وفى جزء هام من مجرى ذلك النهر ، لكى نجزم بالاعتقاد بأن مصيريهما سيؤثران فى يوم من الايام على مستقبل مصر . ولما كانت هذه الدولة الاخيرة تحتل مكانا كبيرا فى الشئون السياسية الاوربية ، فمن الواضح ان استعداد احدى الدول العظمى لاقامة نفوذها وبسطه على الحبشة يعتبر مسألة كبيرة الأهمية » .[1]

وعلاوة على ذلك فان من يتحكم فى مملكة شوا سيتحكم فى كل الحبشة ،

(1) Considérations politiques et commerciales sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, par Charles François Xavier Rocher d'Héricourt, Le 17 Juin, 1842. F.O.M. 1014/1.

إذ ان بلاد شوا كانت منذ أقدم العصور أكثر بلاد الحبشة تقدما وحضارة . وكانت تعتبر الاقليم الوحيد فى الحبشة الذى يتمتع بحكومة منظمة ، ويرى ازدياد قوته بطريقة مضطردة . وكان سكانه من الاحباش والجالا مغرمين بالحرب والقتال . كانوا من الفرسان الممتازين ، وكانت الحراب هى سلاحهم المفضل ، فكانوا يستخدمونه بمهارة ورشاقة . وكانوا يحبون القتال ، حتى أنه كان يكفى لاى ملك أن يعلن قراره بتجريد حملة ما ، لكى يجتمع حوله من ٣٠ إلى ٤٠ الف من المقاتلين ، مسلحين ومجهزين ، ويتكفلون فوق ذلك باطعام أنفسهم . كان فى استطاعة ملك شوا أيضا أن ينادى للحرب وأن يجمع مائة الف مقاتل ، مستعدين للسير وراءه حسبما يرغب ، وحسبما يملى طموحه . كان ملك شوا إذن – وهو قائد تلك القوة العسكرية الهائلة والمخلصة له – يعتبر بدون شك أقوى سيد ورئيس فى كل البلاد الحبشية . وكانت قوة العوامل الشخصية تساعده كثيراً وتتنبىء له بتوحيد الحبشة تحت سلطته .

وهكذا نرى ان إقامة علاقات متينة ومتصلة مع ملك شوا كانت مهمة لفرنسا من النواحى الحضارية والتجارية والسياسية .

ولكن ما هو أساس هذه العلاقات ؟ كان جواب روشيه ديريكور بسيطا : أما فيما يخص الملك سهلا سيلاسى فهى رغبته فى مراعاة مصالحه الشخصية التى لا يستطيع أى إنسان أن يعرفها ويقدرها خيراً منه ، وأما فيما يخص فرنسا فتتلخص فى موقف كريم يؤكد للملك أن إزدياد قوته وثروته مرتبط باقامة علاقات ودية مع تلك الدولة العظمى . وكان روشيه ديريكور يرغب فى أن يقدم إلى سهلا سيلاسى – فى رحلته القادمة إلى شوا – عينات من المنتجات الفرنسية كدليل على المزايا التى سيحصل عليها من إقامة علاقات ثابتة مع فرنسا . وكان قد وعد الملك بالعودة إلى بلاده ، وكان يرغب فى أن يرسل اليه بعض الاسلحة من البنادق والمسدسات ، وخصوصا مدفعين صغيرين ، حتى يتأكد له النصر على شعوب الجبالا التى كانت تسكن إلى الجنوب وإلى الغرب من مملكته ، والتى كان يحاربها سنويا لاخضاعها له ، وإجبارها على اعتناق

المسيحية وللعمل على إستغلال مواردها الطبيعية .

وكان أساس التجارة بين بلاد شوا والبلاد المحيطة بها هو عبارة عن شبكة من المواصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة . وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالا هو الطريق الذى يربطها بهرر ، تلك المدينة الاسلامية التى تقع بين بلاد الحبشة والبحر . وكانت هرر هى طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة ، مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الافريقية . وكان شعب هرر بدون منازع هو أشد شعوب شرق افريقية نشاطا ، وخصوصا فى التجارة ، ويمكننا القول بأنه هو الذى خلق التجارة فى ذلك الركن الافريقى . وكان هؤلاء التجار يتوغلون فى داخل القارة ، وكانوا يتكلمون لغات الاهالى . ولكن روشيه ديريكور لم يكن يعتقد فى إمكانيته إقامة تجارة هامة مع الحبشة الجنوبية فى ذلك الوقت . كان من الضرورى لوصول التجارة الحبشية إلى البحر أن تمر فى بلاد قاحلة تسكنها قبائل تعادى كل منها الاخرى ، ولا تتشابه إلا فى حبها للسلب والنهب . وكانت قوافل هرر تتغلب على تلك الأخطار بدفعها لاتاوات باهظة إلى تلك القبائل . ولكن وسائلها المادية لم تكن تكفى لازدهار تجارة شوا بدرجة لائقة بها وعلى أى حال فان قوافل هرر كانت تقوم – بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة – بنقلها إلى زيلع وبربره على المحيط الهندى . وكانت إقامة منشأة تجارية فى كل من هاتين المدينتين – وخصوصا فى بربره – تبشر بعقد صفقات ناجحة .

وصف لنا روشيه ديريكور هذين الميناءين وشرح اهميتهما التجارية والبحرية ، كما وصف حالتهما العسكرية الدفاعية . أما زيلع فكانت مدينة صغيرة مزدحمة بالسكان وتمتاز بحسن مبانيها ، ولم يكن بها إلا أربع مدافع فى حالة سيئة ، اثنين منهما مخصصين لحماية الميناء ، والاثنين الآخرين منصوبين إلى غرب المدينة لارهاب بدو الاقاليم ومنعهم من الاغارة عليها . وكان فى زيلع ميناءين : أحدهما أمام المدينة مباشرة وخاص بالقوارب ، أما الثانى فكان على بعد عشرة دقائق منه ، وكان يسمح لثمان أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو

٤٠٠ طن بأن تحتمى فيه من الزوابع . ولم تكن حامية المدينة تتألف إلا من خمسين بدوى مسلحين ببنادق « بفتيل » وكان سوق المدينة مفتوحا فى جميع الايام ويوجد به البن والصمغ العربى والجلود نتيجة للصلات التجارية مع هرر . أما بربرة فكانت تتألف من ٢,٥٠٠ إلى ٣,٠٠٠ كوخ ، وكانت تبقى شبه مهجورة بعد موسم التجارة الذى يعقد بها من شهر اكتوبر الى شهر فبراير من كل عام . وفى أثناء هذا الموسم كانت بربرة مركزا تجاريا هاما ، إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى اثنى عشر سفينة كبيرة من الهند ، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يوميا ما يقرب من عشر سفن صغيرة محملة بالبضائع .(١)

لم يقرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية أمر أرسال حملة استكشاف إلى الحبشة إلا فى عام ١٨٤٤ . وكلف بها القبودان روما ديفوسيه(٢) قائد محطة البربون ومدغشقر البحرية فى ذلك الوقت . أما جيزو ، وزير الخارجية ، فأنه أوصى من ناحيته بأن يقوم هذا الضابط بدراسة سياسية وتجارية فى نفس الوقت ، وأن يهتم بالناحية التجارية بشكل خاص ، لأنه كان يعتقد أن توسع فرنسا فى الحبشة سيأخذ فى غالب الأمر – إن لم يكن فى مجموعة – شكل التبادل التجارى ، فى حالة ما اذا كانت العوامل تسمح أصلا بقيام مثل هذا التبادل . وأما عن المفاوضات الرسمية مع تلك البلاد فان جيزو لم ير أى داع لفتحها فى ذلك الوقت ، وأضاف أن ما لديه من تقارير عن رؤساء وأمراء الحبشة لم يكن ليشجعه على الاعتقاد فى سلامة أو متانة أى إتفاق قد تقوم فرنسا بعقده معهم(٣) .

---

(1) Considérations politiques et commerciale sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, Par Charles François Xavier Rochet d,hericourt, le 17 Juin 1842. F.O.M. 1014/1.

(2) Le Capitaine de Vaisseau Romain Desfossés (٢)

(٣) جيزو وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية فى يوم ٦ من يونيو سنة ١٨٤٤ - انظر أرشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية . F.O.M. 1014/1.

وكان وزير الزراعة والتجارة يرغب فى تحقيق مشروع بعثة ديفوسيه وخصوصا فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية . وكان يرغب فى أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة فى البحر الأحمر نفسه ، رغم اتساع نطاق هذا المجال . وكان يريد أن يعرف المزايا التى يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة مع الحبشة ، خصوصا وأن ميناءها كان أكبر ميناء فى البحر الأحمر ، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى ، وكانت له علاقات مستمرة مع جدة ومخا وسواكن وبمباى . وكانت هناك ثلاثة طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة : طريق سنار وطريق تاجورة وطريق مصوع . أحقيقة أن هذا الطريق الأخير كان أكثرها أمنا وأشدها حركة ؟ أما تاجورة فكانت أقل أهمية ، وكانت تعتبر ميناء بلاد عدل « الدناقل » . وكانت الاخبار قد سرت بأن الانجليز قد اشتروها ، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت فى هذا السبيل . وكان على روما ديفوسيه إذاً أن يتحقق من الأمور ، خصوصا وأن وزير التجارة والصناعة كان يرغب فى الحصول علاوة على ذلك على استعلامات دقيقة عن حالة المنشآت البريطانية فى عدن وأخيراً فانه كان يرغب فى الحصول على معلومات عن جرر دهلك المشهورة بصيد وتجارة اللؤلؤ ، وعن زيلع وبربرة وخليج حنفيلة التى كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنه للحكومة الفرنسية وكان لفيبر Lefebvre قد قدم مشروعا عن التجارة مع الحبشة ، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة ، ولكن مسبباته كانت جديرة بالنظر والاعتبار رغم بعد مصوع عن بلاد شوا ، ورغم أن هذا البعد كان سببا فى الاعتراض على هذا المشروع الذى كانت له وجاهته . وأخيرا فان وزير الزراعة والتجارة كان يهتم قبل كل شىء باختيار إحدى هذه الموانى لكى تكون قاعدة تجارية مع بلاد الحبشة . ولم تقم فرنسا فى حقيقة الأمر فى خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن .

(٣) – زولا ومعاهدة رسل :

زاد إهتمام الحكومة الفرنسية بالسواحل الافريقية للبحر الأحمر فى عهد الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث . وكان ذلك فى عام ١٨٥٨ أى فى نفس الوقت الذى انشئت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات . وكانت فرنسا تفكر فى ذلك الوقت فى اليوم الذى ستفتتح فيه قناة السويس وكانت قد رأت انجلترا تقيم فى جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ وكانت ترغب أشد الرغبة فى أن تحصل على قاعدة لها فى تلك المياه . وحتى إذا فرضنا – كما يدعى البعض – أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد عزمت على إنشاء قاعدة بحرية فى البحر الأحمر . فمما لا شك فيه انها كانت ترغب فى الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية ، وعلى محطة للتموين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها فى سفرهم بين أوربا والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشىء علاقات ودية مع أهالى تجرة ، فى بلاد الحبشة ، خصوصا وأن جزءاً منهم كان كاثوليكيا يخضع للاسقف مونسنيور جاكوبى Mgr. Jacobis ويسعى للتحالف مع فرنسا[1] .

ولم يحاول رؤساء تلك الجهات صد رغبات فرنسا ، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة فى بلاد الحبشة وبلاد الصومال . فنجد أن تقريرا يرجع إلى عام ١٨٥٨ يذكر أن النجاش ملك تجرة كان يطلب الحماية الفرنسية ، وان أبو بكر إبراهيم شيخ ، أو سلطان تاجورة ، كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أراض فى رأس على وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك .

إن كاتب هذا التقرير هو قبودان الفرقاطة ليجينى Le Genie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم وموخاو الحديدة وخليج

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique. F.O.M. 1014. p.1.

حنفيلة والحواقل وجزر دهلك ومصوع وجدة .[1] ويصور لنا هذا التقرير الحالة التى كانت تسود شرق افريقية فى ذلك الوقت ، والتى كانت تسودها بنوع خاص عند زيارة الأوربيين لها . ويذكر لنا هذا القبودان أنه رأى أبو بكر إبراهيم بمجرد وصوله الى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعداده لتقديم أى خدمة ممكنة لفرنسا . وكان أبو بكر إبراهيم هو حاكم زيلع السابق ، وكان من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذا وبأسا ، ولكنه فقد وظيفته نتيجة لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية ، واتهامها له بموالاة فرنسا . وكانت انجلترا تستخدم ضده نفس السياسة التى استخدمتها ضد كل رئيس افريقى حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية ، ألا وهى إتهامه بتجارة الرقيق . وقامت انجلترا بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها كانت محملة بالرقيق ، ولم تدفع له أى تعويض عنها . وعرض أبو بكر ابراهيم المرهبى على القبودان الفرنسى بمجرد وصوله إلى تاجورة ، كما شرح له الخلافات العديدة التى قام بها الانجليز لشراء والاحتلال قطع على الساحل الافريقى ، ومجهوداته هو لكى يقاوم سلطان تاجورة من أن يوقع مع انجلترا على معاهدة ، يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق ، وأخيرا وهو الأكبر أهمية - فإن هذا الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسى جيدا أنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة ، فى حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها .

وكانت تاجورة تشير بأن تصبح قاعدة ممتازة مع جنوب الحبشة . فكان موقعها الجغرافى يسمح لها بأن تصبح محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولامو فى طريقها إلى عدن ، وستزداد أهميتها بعد الانتهاء من حفر قناة السويس . وكما كانت عدن والحديدة مراكز تجارة بلاد العرب والخليج الفارسى ، فان مصوع وتاجورة كانتا هما المخرجين الطبيعيين للحبشة ولبلاد

---

(1) Rapport du Capitaine de Frégate C. Méquier, Brick "Le Genie" Aden, le 16 A vril 1858. F.O.M. 1014/2.

الصومال . وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الانجليزى فى عدن ، فانه كان من الضرورى عليها – كدولة تجارية ودولة عظمى فى البحر المتوسط ، ودولة استعمارية إفريقية – أن تزيد نفوذها فى بلاد الحبشة ، خاصة وأن ميل الأهالى لفرنسا فى كل من تاجورة ومجرة كان واضحا ، نتيجة لمجهود المبشرين الكاثوليك ، ولرغبة ملك مجرة فى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا .

وكانت الشخصيات المحلية تؤكد سهولة الحصول على الأيدى العاملة اللازمة لهذه المحطة أو القاعدة الجديدة ، وتؤكد سهولة خلق حركة مبادلات تجارية عن طريق القوافل وأكد الاسقف جاكوبى سهولة تشغيل ألفين أو ثلاث آلاف من العمال المسيحيين ، أما أبو بكر إبراهيم فانه تعهد بتنظيم القوافل وتسييرها كل عام مع ثلاثة آلاف من العبيد . وكان من الضرورى على فرنسا أن تدفع مرتبات مغرية للعمال المسيحيين ، وإن تحافظ على التقاليد التجارية والسارية بين رجال القوافل فى تلك الجهات ، والا تتهمهم بالخيانة أو التلاعب ، وأن تدفع لهم مقدما ثلث قيمة التجارة التى سيقومون بنقلها .

ولما كان المبدأ السائد هناك هو البيع لمن يدفع أغلى ثمن ، كان على فرنسا إذا أن تسخر شيوخ ورؤساء تلك المناطق فى تنفيذ سياستها ، أى أن تشترى الرؤساء وتجعلهم يقومون شخصيا بتسخير الأهالى ، حتى بدون أجر ، ولخدمة المصالح الفرنسية . وكان هذا هو ما يسميه الفرنسيون بالدعامة الخلقية أو الأدبية اللازمة لتنفيذ سياسة بلادهم ، كان على فرنسا إذا أن تشترى ولاء بعض الشخصيات مثل النجاشى ملك تجرة أو أبو بكر إبراهيم فى تاجورة أو كليهما وكان هذا هو الضمان الوحيد لنجاح فرنسا . وكان هذا النجاح سهلا إذ أن انجلترا كانت تعادى كل من هاتين الشخصيتين ، مما يدفعها إلى الارتماء إلى أحضان فرنسا .

وكان القنصل بلاودن Plawden قد إستغل عداء رئيس أساقفة الحبشة ضد النجاشى ، وكان رئيس الأساقفة يعادى سياسة التقرب من الكاثوليك ويعلن

تأييده لتيودور ملك الامهرا ، الذى كان يستعد لغزو تجرة .

أما فى بلاد الصومال فكان ممثلوا بريطانيا يبحثون عن خلق المصاعب أمام أبو بكر إبراهيم ، واستطاعوا أن يدفعوا السلطات التركية فى الحديدة إلى أن تجبره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة باسم التلاعب فى بيع بقايا إحدى السفن وقام قبودان ليجينى Le Genie بالمطالبة بذلك المبلغ ، مدعيا أنه يخص فرنسا ولا يخص تركيا ، نظراً لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية ، ثم أودع المبلغ طرف القنصل الفرنسى فى عدن ، وطلب من حكومته أن تعيده إلى أبو بكر إبراهيم ، ذاكرا أن تأثير هذه المعاملة على الاهالى سيكون حسنا ، وذلك لرؤية فرنسا تمنع الظلم عنهم ، وتحميهم ضد الاتراك والذين يعملون بايعاز من تركيا .

وكان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد ما يسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها ، ولكن قبودان ليجينى قام - بالرغم من ذلك - بتوزيع بعض قطع السلاح وبعض المال على المشايخ المحليين ، كما دعا بعض المشايخ إلى ظهر سفينته فى نزهة من احدى الموانى إلى غيرها .

وتعقد الموقف أمام النجاشى بعد زيارة تلك السفينة الفرنسية له ، وإزداد خطر الأمهرا عليه ، وأرسل بعثة إلى نابليون الثالث تحمل خطابات توصية من الاسقف جاكوبى ، وقرر الامبراطور الفرنسى أن الوقت قد أزف للتدخل ، وعهد إلى القبودان راسل Russel فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ بمهمة غير محددة ، وزوده بسلطات عامة فى شرق افريقية[1] .

كلفت الحكومة الفرنسية راسل باستكشاف السواحل الافريقية فى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب ، وبالدخول فى مفاوضات مع النجاشى . كان

(1) MARTINEAU, Alfred; la Cote des Somalis. Paris, 1931. P.580.

عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل ، وخصوصا منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينو . « وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ، ولكن كان عليه أن يعمل فى السر ، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير إنتباه الانجليز »[1] .

ووصل راسل إلى البحر الأحمر ، وزار خليج عادولى وجزيرة ديسك ، ثم أرسل تقريره فى يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٥٩ إلى وزارة الجزائر والمستعمرات . ذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولى القديمة ، وأن أراضيها كانت صحية وأن المياه كانت متوفرة فيها ، نظرا لوجود الآبار التى كان من الممكن إستخدام مياهها حتى فى الرى . أما من الناحية التجارية فان خليج عادولى كان مرفأ ممتازا صالحا للسفن الكبيرة ، ويمتلىء بالمياه فى معظم أوقات السنة . وأما جزيرة ديسك الواقعة بالقرب من الساحل ، فكان من السهل تحويلها إلى مركز عسكرى ممتاز ، نظرا لأن قممها المغطاه بالأشجار ، ووديانها الصالحة للزراعة ، وكثرة مياهها ، وصلاحية سواحلها لرسو السفن ، كانت تسهل الدفاع عنها .

وأوصى راسل بالاستيلاء على هذين الموقعين فى أسرع وقت ممكن ، خاصة وأن موقف النجاشى كان قد إزداد سوءا . ولم يقف راسل عند هذا الحد ، بل أنه قام – طبقا لتعليمات حكومته – بامضاء معاهدة مع ملك تجرة تضمنت تنازل الملك (الافريقى) إلى الامبراطور (الفرنسى) عن كل ذلك الجزء من بلاده الواقع بين حافة جبل جوادم ، مارا بسهل زولا ومحيطا بخليج عادولى . حتى جزر أدوه وديسك اللتين تدخلان فى تلك المنطقة ، وطلب حماية فرنسا على مملكته التى تمتد على شاطىء البحر الأحمر حتى زيلع ، وتعهد بأن ينفذ

---

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique F.O.M. 1014 :/p.2.

وخلفاؤه ورعاياه هذه المعاهدة ، وبألا يعطى أى صك إمتياز آخر لأى دولة أوربية دون الحصول على موافقة الامبراطور الفرنسى . وطلب أخيرا الاعتراف به كملك شرعى لبلاد الحبشة .

ولقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقا مهمة دون أن تكلفها أية نفقات . وكان النجاشى مضطرا إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا ، وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل مع الجزر القريبة منه ، حتى تساعده هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن له من القوة ما يكفيه لوقف هجوم الأمهرا عليه ، خصوصا وأن شعبه كان يطيع الاسقف الأرثوذكسى الموالى لتيودور ، أكثر من طاعته له هو . فنستطيع أن نقول إذا أن النجاشى قد قبل بيع بلاده لفرنسا نظير احتفاظه بالعرش . واضطر راسل إلى الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية حتى يتم التصديق عليها فى باريس ، وحتى يتجنب إغضاب الانجليز . ولم يقم راسل بالاستيلاء على عادولى أو ديسك ، ولكنه أعطى النجاشى بعض قطع من المدفعية مساعدة له فى حربه ضد تيودور .

ولم يكن فى استطاعة باريس فى ذلك الوقت معاداة انجلترا صراحة ، نظرا للموقف الدولى ، ونظرا لأن سلطة النجاشى كانت مهددة . فكان على الحكومة الفرنسية أن تلتزم الحذر . ولقد إمتازت هذه الفترة بقيام الثورات والانقلابات والحروب فى كل من الحبشة وتجرة ، ولم يكن من السهل معرفة شرعية حقوق النجاشى أو تيودور . حقيقة أن الوثائق المحفوظة فى الارشيفات الفرنسية تعترف إعترافا صريحا بأن النجاشى كان من سلالة أسرة أوبية Oubié التى حكمت حسب أقوال الاسقف جاكوبى على كل تجرة ، وعلى معظم مناطق الحبشة . ولقد قام نائب قنصل فرنسا فى مصوع فى خطاب له بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ بتقديم النجاشى على أنه أقوى الرؤساء الحاكمين فى الحبشة ، وأضاف أن سلطته تمد على تجرة والسمهر والولكيت والنجدة . وكان هذا الخطاب يشتمل على نداء من النجاشى الى نابليون الثالث ومؤرخ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٩ يعرض فيه التنازل عن جزيرة ديسك ، ويطلب إرسال

أكبر عدد من قطع المدفعية اليه ، وكذلك ارسال سفير فرنسى الى قصره . ولكن إذا كان هذا يؤكد شرعية سلطة النجاشى ، فهو لا يمنع من وجود وثائق أخرى تثبت شرعية حقوق تيودور . وأخيرا فان فرنسا لم تكن تقدر على الاختيار بين هاتين الشخصيتين ، قبل ان تتأكد من شخصية المنتصر . ولقد انتهى الأمر فعلا بقتل النجاشى وبفور تيودور واحتفظت فرنسا بطبيعة الحال بوثائقها فى أرشيفاتها ، ولكنها لم تجرؤ على مطالبة تيودور بتنفيذها .

والحقيقة هى ان حذر فرنسا أمام ذلك التنافس بين الرئيسين الافريقيين كان خفى تنافسا بين الدول الاوربية ، فكانت انجلترا تؤيد تيودور عن طريق بلاودن Plawden قنصلها فى غوندار ، أما المقيم السياسى فى عدن فانه ما أن رأى راسل عائدا الى بلاده حتى أرسل الباخرة « ليدى كاننج » الى جزيرة ديسك ، وذلك لكى يمنع الفرنسيين من الاستيلاء عليها ، ولكى يحاول إغراء الأهالى على إظهار معاهدة قديمة للتنازل عن تلك الجزيرة إلى إنجلترا يرجع تاريخها الى عهد رحلة لورد فالنسيا .[1]

ولم يكن الموقف الدولى ليسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها مع انجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت أسباب رفض فرنسا التصديق على معاهدة راسل تعود الى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية الى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة : « إننا لا نستطيع ان نقبل – فى هذه الظروف الدقيقة الحالية – مع ما فيها من الحرب الايطالية ورجوع نيس وسافوا الى فرنسا ، المقترحات التى عرضت علينا وأن ننفذها دون أن نتوقع إثارة مصاعب جدية من جانب انجلترا » . وعلى أى حال فان وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية صمم فى عام ١٨٦١ على ترك السياسة التى انتهجتها وزارته فى العام السابق ، وأصدر أمره الى راسل بالعودة

---

(1) Rapport du Commandant de Langle, le 4-Mars, 1861. F.O.M. 1014/2.

إلى البحر الأحمر . وكان نابليون الثالث قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكى يقيم عليها مخزنا للفحم اللازم للبحرية الفرنسية[1] . وكان على راسل ، فى حالة ما اذا لم يقم الانجليز أو الاتراك باحتلال تلك الجزيرة ، أن ينزل بعض مشاة الاسطول اليها ، وأن يجمع الأهالى ، وأن يرفع العلم الفرنسى ، وأن يكتب محضرا بالاستيلاء عليها ، وان يختار الموقع الذى ستقام عليه محطة الفحم . ولكن هذه التعليمات لم تنفذ ، ولم تبحر الحملة أساسا من فرنسا ، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة اخرى ، فارسلته إلى المكسيك حيث مات فى سنة ١٨٦٢[2] .

ولقد حاولت انجلترا ان تقطع خط الرجعة على فرنسا ، وأن تمنعها من الاستيلاء على جزيرة ديسك ، فلفتت نظر الباب العالى الى نشاط الفرنسيين فى البحر الاحمر وأشارت عليه بتوكيد حقوقه على زيلع ومصوع والاراضى المجاورة لمنكولو وأركيكو . ولما كان راسل قد أكد فى أحد تقاريره أن نائب أركيكو – وهو المسئول عن شئون عادولى – كان يدفع الجزية للنجاشى وليس للحاكم التركى ، فأن الباب العالى قد صمم فى عام ١٨٦٢ على ارسال ضابط تركى لاحتلال عادولى وجزيرة ديسك[3].

ولقد إمتازت هذه الفترة ايضا بحفظ المشروعات الخاصة بعيد وحنفيلة ، وكانت التعليمات الصادرة لراسل توجهه الى زيارة ميناء عيد ، وتذكر له ان هذا الميناء هو ملك لتاجرين فرنسيين من مرسيليا ، وأنهما قد تنازلا عنه دون مقابل للحكومة الفرنسية فى عام ١٨٥٨ . وكانت احدى شركات بوردو قد اشترت هذا الشاطىء فى سنة ١٨٤٠ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك من شيخين من

---

(١) تعليمات مارس سنة ١٨٦١ .

(2) Rappot sur les droits de la France à le cote Orientale d'Afrique F.O.M. 1014/pp. 5-6.

(3) Rapport du Lieutenant de Vaisseau Rousseaux, le 21 Juin, 1862 F.O.M. 1014/2

الاهالى ، وإدعت أنهما أصحاب البلاد . وقد بيعت هذه الاراضى مرتين قبل وصولها الى ايدى التجار المرسيليين سنة ١٨٥٧ . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تشك فى شرعية العقد الأول المبرم فى عام ١٨٤٠ . ولقد قام جيزو نفسه بانكاره سنة ١٨٤٧ ، ولما وصل مندوبو التجار المذكورين فى سنة ١٨٥٨ بقصد الاستيلاء على الميناء منعهم الأهالى ، وأكدوا لهم أن البائعين فى سنة ١٨٤٠ لم يكونوا هم الملاك الشرعيين ، وأن الأراضى هى ملك للسلطان[1] . فتنازلت فرنسا إذا عن ادعاءاتها وادعاءات رعاياها على تلك المنطقة . كما أن الحكومة الفرنسية قد غضت النظر عن نواياها تجاه حنفيلة أمام إعتراضات الباب العالى[2] ، ولكنها نجحت فى أوبوك .

(١) وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

(2) Rapport du Commandant Fluriot de Langle, le 6 Janvier, 1862. F.O.M. 1014/2.

obeikandl.com

فرنسا وشراء أوبوك

ترتبط عملية شراء أوبوك اسماء لامبرت Lambert ودى لانجل de Langle ودنى احمد ابو بكر وشيفر Schefer . كان هنرى لامبرت يقيم فى عدن منذ سنة ١٨٥٥ واشترك مع أخيه فى تشغيل العمال اللازمين لانشاء خط ملاحة بين عدن وجزيرة موريس ، ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائبا قنصليا لها فى عدن . وكان قد ساعد أبو بكر ابراهيم ، شيخ تاجورة ، مساعدة مالية ، مما دفع هذا الاخير إلى ان يعرض عليه ان يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطىء الافريقى .

(١) – شراء أوبوك :

نشب خلاف آخر بين لامبرت وحاكم زيلع بسبب تدخل هذا النائب القنصلى فى قضية رفعها فى حديده ، وانتهى بخسران هذا الحاكم لتلك القضية ، وتسبب فى أن عمل هذا الحاكم على قتله ، وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزيرة موسى فى ٤ من يونيو سنة ١٨٥٩ .[1] وارسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق ولطلب التعويض . وكان هذا هو ما أرشد حكومة باريس الى المفاوضات التى قام بها لامبرت ، والتى قد تكون قد ساعدت على قتله . ولم يعد القبودان فليريودى لانجل قائد « السوم » La Somme من تلك المياه بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتلة فقط ، بل إنه قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية إنشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الشرقى لافريقية . كما أنه أرفق فى خطابه المؤرخ فى ٥ من يونيو سنة ١٨٦١ إلى وزارة البحرية طلبا كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة

(1) MARTINEAU, Alfred; Ia Cote des Somalis, Paris, plon, 1931. p.581.

حبرتلجعلا إلى الامبراطور ، طالبين فيه منحهم الحماية الفرنسية . ثم اقترح على وزير الخارجية شراء أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة ، وهو دنى احمد أبو بكر ابن عم أبو بكر ابراهيم شيخ تاجورة ، وصديق الفرنسيين .

وتباحث شاسلوب لوبا Chasseloup-Loubat وزير الخارجية مع الكابتن دى لاجل فى مسألة اراضى أوبوك ، وقبل الترحيب بالعروض التى قدمها شيوخ ساحل « عدل » ثم كتب فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٨٦٢ إلى وزير البحرية[1] : « أما من الناحية الدبلوماسية فقد اعترفت أنه ليست هناك لأى دولة أجنبية بشكل عام ، وتركيا بنوع خاص ، أى ادعاءات على الاراضى المذكورة . أما الحكومة البريطانية ، وهى التى تحتل مواقع هامة عند مدخل البحر الأحمر ، فأنها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى نحن بصدد القيام بها فى نفس المنطقة » .

ووقعت معاهدة أوبوك فى باريس يوم ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ وحملت امضاء ثوفونيل وزير الخارجية ، ودنى أحمد أبو بكر كممثل للمشايخ الدناقلة . وبهذا تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونة أوبوك الواقعة قرب رأس بير مع السهل الممتد من رأس على فى الجنوب حتى رأس دميرة فى الشمال (المادة الثانية) وذلك نظير مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ، أى ماقيمته ٥٠,٥٠٠ فرنك (المادة الثالثة) يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة ، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم إستيلاء فرنسا على هذه الاراضى (المادة الرابعة) . وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل ما فى وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين فى أوبوك مع داخلية البلاد ، سواء أكان ذلك عن طريق البر أو عن طريق الملاحة فى الاونزو والحواش . وأصبح لمن يقيم فى أوبوك من الفرنسيين الحق فى أن يرعى قطعانه فى امبابو ، وعلى مرتفعات تاجورة ، وفى حماما زيلى وفى عيلو

---

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

بالقرب من راس جيبوتى ، واصبح لهم الحق فى أخذ الملح من بحيرة عسل ، ومن الاماكن الاخرى التى يمكنهم أن يجدوه فيها . وتعهد هؤلاء المشايخ فوق ذلك برفض كل محاولة تقوم بها أى حكومة اجنبية للتفاوض معهم ، مادامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . واخيرا فان فرنسا قد احتاطت لأمر عدم صلاحية أوبوك لايواء السفن ، فاضافت مادة خاصة بذلك : « فى حالة إذا ماظهر ان ميناء وجونة أوبوك غير صالحين لايواء السفن الكبيرة فان دنى أحمد يتعهد نيابة عن الشيخ على ابراهيم أبو بكر شهم ، والشيوخ المذكورين فى المعاهدة بان يعطى بنفس الثمن المنصوص عليه فى المادة الثالثة (١٠,٠٠٠ ريال) ميناء وجونة وخليج قبة الخراب ، أو أى ميناء أخرى مع الأراضى الملحقة بها ، وبنفس الشروط التى تنص عليها هذه المعاهدة »[1] .

وما أن أمضيت المعاهدة السابقة حتى أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة لانهاء المسألة فى شرق افريقية ، وكان على شيفرْ ، كبير الامناء المترجمين للامبراطور ، أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التى تعرض لها دى لانجل ومن سبقه من اعضاء البعثات الرسمية فى تلك الجهات . ووضعت الحكومة إحدى السفن Curieux تحت تصرفه ، والحق به كل من الكابتن Buret والملازم Spément للقيام بالدراسات البحرية الفنية اللازمة . وكان على هذين الضابطين البحريين أن يقرر المزايا أو عدم صلاحية تلك المنطقة للملاحة ومناورات السفن . ووصلت هذه البعثة فى يوم ١٧ من ابريل إلى السويس ، مصطحبة معها هذين الشيخين الافريقيين عائدين إلى بلادهما . ثم أقلعت السفينة متجهة جنوبا .

وكانت حنفيلة هى أول مرسى قصدته تلك السفينة ، وما أن وصلت البعثة الفرنسية حتى ارتفع العلم العثمانى على صارى منصوب فى وسط القرية ، وشعر أعضاء البعثة أن قائمة مصوع قد أقام سلطة الحكومة والباب العالى على ذلك

---

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

الجزء من الساحل . وكانت تركيا قد أكدت ملكيتها لجزيرة ديسك وخليج عادولى ، مما دفع روسو قبودان السفينة إلى الاعتقاد بان « التوسع الاقليمى العثمانى للاستيلاء على سواحل البحر الاحمر لن يقف عند هذا الحد ، لأنه يظهر وكأنه نتيجة لخطة مرسومة جيدا ، ويسير تنفيذها باصرار »[1] . ووصلت السفينة يوم ٣٠ أبريل أمام أوبوك ، وبدأ بوريه Buret بقياس الاعماق فى الخليج والمنطقة المحيطة . وأشارت كل الدلائل إلى صلاحية هذا الموقع لانشاء محطة للفحم : كان موقعها بالقرب من مدخل البحر الاحمر ، وسهولة تموينها بالمياه والاخشاب ، أسبابا كافية لكى يدفع شيفر إلى ابن « السلطان » دنى النصف الاول من المبلغ المتفق عليه ، وأن يعتبر أن التصديق على المعاهدة قد أصبح نهائيا[2] .

ولقد استقبل الشيخ ابو بكر المسيو شيفر فى زيلع بكل ترحاب ، وأقام أمامه عرضا من الرقص والعاب الفروسية الشائعة بين أهالى تلك المنطقة الافريقية ، وأرسل له هدية من العجول والخراف ، ثم جاء لزيارته رسميا على ظهر السفينة . وقد عمل المسيو شيفر على الترحيب به ، وأعطى لتلك الزيارة صفة رسمية ، فاصطف الحرس لاستقباله ، وحيته المدفعية باطلاق سبعة طلقات عند مغادرته للسفينة . وعادت السفينة الفرنسية الى أوبوك ، فزارها « السلطان » دنى الذى وصفه الفرنسيون بانه شيخ كل الاراضى الممتدة من خليج تاجورة حتى الشمال من رأس دميرة . ولقد عامله الفرنسيون على أنه « سيد » و « سلطان » واستقبلوه استقبالا رسميا كذلك . وفى يوم ١٩ من مايو قام المسيو شيفر بالاستيلاء على خليج أوبوك واراضيها باسم الامبراطور . واعطى قبودان السفينة لذلك الاحتفال كل ما فى وسعه إعطائه من صبغة رسمية تسمح بها امكانياته ، فأنزل فصيلة من مشاة الاسطول المسلحين إلى

---

(١) تقرير الملازم روسو البحرى ، قائد « كيريه » فى ٢١ يونيو سنة ١٨٦٢ من السويس .
F.O.M. 1024/A

(٢) تقرير المسيو شيفر الى قبودان الفرقاطة ، زيلع فى ١٦ ابريل سنة ١٨٦٢ . المصدر السابق .

الشاطىء ، ثم نزل بنفسه على رأس الضباط . وفى نفس الوقت الذى ارتفع فيه العلم الفرنسى على الصارى المنصوب أمام الشاطىء هتف البحارة بحياة الامبراطور ، وحياة القبودان بثلاث طلقات ، أما السفينة فانها رفعت أعلام الزينة ، واطلقت إحدى وعشرين طلقة مدفع . وكانت كل هذه الاحتفالات والشكليات لاثبات ان اوبوك قد اصبحت ملكا لفرنسا[1] . وإصطحب الفرنسيون ابو بكر حتى زيلع ، ثم واصلت سفينتهم سيرها إلى عدن ومنها إلى السويس .

(٢) – رد الفعل :

وصلت انباء إستيلاء الفرنسيين على أوبوك إلى عدن قبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الاخير . ولقد أظهر بلايفير Playfair حاكم عدن الذى يجمع فى يديه السلطات المدنية والعسكرية مع لقب « المقيم السياسى » ، مضايقته من الفرنسيين ، فلم يعرض عليهم خدماته ، ولم يبلغهم أن اليوم التالى هو يوم تحتفل به كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، وقد ظهرت سوء نيته بشكل واضح خصوصا وأن الانجليز كانوا دائما فى غاية الأدب مع الفرنسيين ، ومع السفن الحربية الفرنسية التى تلجأ الى موانيهم . وعلاوة على ذلك فان بلايفير لم يكن يجهل وجود المسيو شيفر على ظهر السفينة الفرنسية . وقد قام القبودان الفرنسى بالاستفسار من الحاكم العام الانجليزى عن هذه المعاملة ، وذلك فى مقابلة خاصة بينهما ، وادعى هذا الحاكم أن المسألة ترجع الى سوء تفاهم بسيط . ولقد صرح بلايفير فى أول فرصة سنحت للتحدث عن استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، فقال أنهم قد استولوا على اراضى تابعة للامبراطورية العثمانية ، وانه إذا كانت تركيا لا تباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لاحد الموظفين الرسميين فى هذه المنطقة ، فان أحداً لا يستطيع نكران أنها هى

---

(١) تقرير الملازم البحرى روسو ، قائد « كوبيه » من السويس فى ٢١ من يونيو سنة ١٨٦٠ .
F.O.M. 1014/2

الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . وفى الحديدة أعاد أحمد باشا الحاكم التركى نفس هذه العبارات امام الضابط بوريه مما جعل الفرنسيين يشكون فى ان هذه الحملة قد صدرت من عدن ، وانها ستسير حتى تصل الى القسطنطينية . وكانت سلطة أحمد باشا تمتد على مخا وزيلع ، وقد أفهم البعثة الفرنسية عند زيارتها له أن فرنسا قد انفقت بدون أى داع ذلك المبلغ الذى دفعته لشراء الاراضى اللازمة لانشاء مخازن الفحم ، لانه لم يكن هناك شك فى أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الاراضى الساحلية . وأضاف قائلا انه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالى أن يمنحها هذه الارض ، فانه لم يكن ليرفض لها ذلك الطلب . ولكن ذلك كان يعنى بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالى على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل فى ذلك الوقت . ولقد أفهمه شيفر ان الانجليز قد تصرفوا بنفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر موسى وايفات ، فاظهر الحاكم التركى دهشته عند معرفته لتلك الاخبار ، التى كان المقيم السياسى الانجليزى فى عدن قد اخفاها عنه بدون شك . والواقع ان بلايفير نفسه كان قد أصدر كتيبا صغيرا عن عدن يشرح فيه استيلائه على جزر موسى وايفات القريبة من أوبوك ، ويذكر فيه ان « حكومة زيلع وتاجورة كانت فى ايدى المشايخ المحليين بطريقة وراثية ، ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة اجنبية مما يعطيهم الحق فى التنازل عن أى جزء من أراضيهم » . وفى هذه الفترة لم يخطر ببال الانجليز بطبيعة الحال أن يطلبوا الى الدولة العثمانية أن تقرر ما إذا كانت العقود التى وقعوها مع الاهالى صحيحة أو شرعية .

وكان من الطبيعى أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، إذ أن العمل كان يحمل فى طياته تهديدا صريحا لنمو عدن وتوسعها . وكانت الحالة قد ازدهرت فى خلال السنوات الماضية فى عدن بسبب التجارة فى البن اليمنى ، وأيضا بسبب التجارة الافريقية التى كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ، ثم بالسفن حتى عدن . ولما كانت أوبوك أقرب للمنتجات الافريقية من عدن ، فقد كان فى استطاعتها ان تحتكر تجارة البن المصدر من هرر ، وكان

الانجليز يقدرون هذا البن الافريقى بنفس الدرجة التى يقدرون بها بن اليمن .

ولكن الامل لم يكن مفقوداً تماما ، ذلك أن حادثة قد وقعت فى العام السابق وكان فى استطاعة حكومة القسطنطينية أن تستند اليها فى تدعيم حقوقها على تلك الاراضى . ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من السلطات التركية ، فى نفس الوقت الذى ارسلت فيه القبودان دى لانجل للبحث عن قتلة لامبير ، طلبت منها أن تبحث عن المتهمين ، وذكرت فى طلبها الرسمى ان الاماكن التى ارتكبت فيها الجريمة هى أرض تابعة للدولة العثمانية ، وخاضعة لسيادتها .[1] وعلى أى حال فان وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة للخوض فيما تعرض له القبودان بوريه فى تقريره ، ومعرفة ماإذا كانت زيلع نفسها خاضعة للسيادة العثمانية خضوعا تاما . فوجد انه من الصعب الوصول إلى رأى ثابت فى هذه المسألة . ذلك أن وزير خارجية فرنسا قد اعترف بحقوق تركيا حينما طلب من حاكم الحديدة أن يساعده فى العثور على قتلة لامبير . وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة فرنسا فصل ذلك الارتباط الجمركى الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانية فى الحديدة . وكتب يقول : « مادمنا نرفض الاستيلاء على زيلع لأنفسنا ، فمن المفضل ان تبقى سيادة السلطان ممتدة عليها بشكل واضح ، حتى لا يستطيع غيرنا أن يحتلها دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضى الامبراطورية العثمانية »[2] .

وبقى لانهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك ان يسلم وزير الخارجية ذلك الموضوع الى وزير البحرية والمستعمرات . واصبحت هذه الاراضى تخضع لذلك الوزير الاخير من النواحى المالية والادارية .

---

(١) تقرير القبودان بورية إلى وزير البحرية والمستعمرات ، السويس فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٦٢ . F.O.M. 1014/2

(٢) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

واصبح على وزير البحرية أن يتخذ اللازم للاستفادة من تلك العملية لصالح البحرية التجارية ولصالح الاسطول الفرنسى ولم ينس وزير الخارجية ان يلفت نظر زميله الى المزايا التى يستطيع الحصول عليها من هذه الاراضى فكتب يقول : « اننى أعتقد فعلا بأنه من اللازم لنفوذنا السياسى ان نتخذ قرارا نهائيا بشأن تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثا بهذه المظاهرة دون أن تتلوها أية نتيجة . ومن ناحية اخرى فان شق برزخ السويس فى المستقبل ووجود سفن حربية فى البحر الاحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية تحويل جزء من القوافل التى تصل الآن الى تاجورة وزيلع وبربرة إلى محطة فرنسية ، كل هذه الامكانيات تجعلنى شديد الأمل فى أن تجد علاقتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة فى أحتلالنا لهذه الاراضى »[1] .

(٣) – عدم تصرف الحكومة الفرنسية :

لقد قامت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٦٠ باعداد مشروع خاص بإنشاء خط ملاحة لسفن المساجيرى ماريتيم موازٍ للخط الانجليزى . وكان هذا المشروع يتطلب البحث عن موانى لوقوف هذه السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب . وكان شيفر فى ذلك الوقت على ظهر السفينة Curieux فى مهمته الرسمية على ساحل افريقية الشرقى . وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٢ اقترحت الحكومة أوبوك على إدارة شركة المساجيرى ماريتيم ، ولكنها رفضته لأنها كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها فى عدن . وهكذا لم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحى الموازى للخط الانجليزى ، خصوصا وان وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالانفاق على الاشغال اللازمة لبناء ميناء اوبوك ، وبالانفاق على حامية تحضرها من السنغال ، وظهر أن الحكومة الفرنسية لا ترغب فى إقامة أية

---

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

منشأة حكومية فى أوبوك . وأخيرا فان مندوب أحد المنشآت التجارية الفرنسية فى مصر قد ذهب الى زيلع لمحاولة الاتجار فى المنتجات الافريقية ، ولكن صعوبة المناخ وعدم وجود أى حماية من جانب دولته ساعدا على عدم بقائه هناك لفترة طويلة[1] .

ولقد ساعدت الحوادث الهامة التى شغلت أوربا منذ عام ١٨٦٦ إلى ما بعد حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ على نسيان تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة الفرنسية فى شرق افريقية . وكان علينا أن ننتظر عام ١٨٧٢ لكى نرى دينيس دى ريفوار Denis de Rivoire يطلب من حكومته ويحصل منها على حق الاقامة هناك . وكان هذا المستعمر فى حقيقة الأمر هو أول مالك فرنسى يقيم فى تلك الجهات . ثم تلاه بيير أرنو Pierre Arnoux وروس Ross ، وهيس Hesse الذين حصلوا على امتيازات فى تلك الأراضى من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٨٧٩ .

وطلب دينيس دى ريفوار فى شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ الاذن من حكومته بالاقامة فى أوبوك « بقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع الحبشة »[2] ولقد اعطاه وزير البحرية والمستعمرات هذا التصريح مخضعا أياه لشروط لها قيمتها : وهى أن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسئوليته ، وسيحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة ، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك فى أى مشروع بعيد ، ولن ترسل الى أوبوك أى جندى أو أى موظف أو أى ممثل لسلطاتها الادارية ، ولهذا فانها لم تكن تستطيع تقديم المعونة له فى حالة نشوب مشاكل أو مصاعب بينه وبين الاهالى المجاورين . وعلى أى حال فان هذه المعونة لن تتعدى ماتعطيه الدبلوماسية الفرنسية والأسطول الفرنسى للمصالح الفرنسية بشكل عام . أما مايخص البحرية ، فان وسائلها

---

(1) Voir Note : F.O.M. 1014/4.

(2) Lettre du 3 Sept. 1872, au Ministre de la Marine et des Colonies. F.O.M. 1014/4.

كانت بسيطة فى تلك المناطق ، إذ أن قوة « محطة المحيط الهندى البحرية » لم تكن تشتمل إلا على سفينة واحدة .

وكان على دينيس دى ريفوار أن يعتمد إذن على وسائله الخاصة لكى يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته فى أوبوك . ولقد صرحت له الحكومة باحتلال أى مكان يختاره هو ، داخل حدود الاراضى التى قامت الحكومة بشرائها ، وأن يقوم بأعمال البناء كما يتراءى له . ولم تعترف له بملكية هذا الجزء أو ذاك فيها قبل أن تعرف الاماكن التى سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته . أما مسألة الملكية فستسوى فيما بعد اذا مادعا الأمر إلى ذلك . ولكنه حصل على أى حال على تأكيد بأن الحكومة ستحترم حقوقه التى حصل عليها ، وأن الاشغال والمبانى التى ستقوم بها ستظل ملكيتها مؤكدة له .

وبالرغم من أن البحرية قد رفضت معاونة دينيس دى ريفوار فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر الى السفن الحربية الفرنسية الموجودة فى تلك البحار – بعد أن يقوم بعمل مؤسسته – بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك . ويمكننا أن نضيف إلى هذه السفن الحربية تلك السفن التجارية التى كانت تسير بين فرنسا والكوشنشين (الهند الصينية) مرة كل شهرين ، أى تجتاز بوغاز باب المندب ١٢ مرة فى كل عام . فاذا نجح دينيس دى ريفوار فى اقامة ميناء فى اوبوك ، تستطيع أن تمنح السفن المأكولات الطازجة ، المياه والفحم ، فأن هذه السفن ستكثر من ترددها على أوبوك لتجديد تموينها ، وستفضل هذا الميناء الجديد على عدن ، التى كانوا يحصلون على تموينهم منها فى ذلك الوقت ، وسيسمح هذا الامر لذلك المستعمر بالحصول على عناصر جديدة تساعد على إزدهار مؤسسته[1] .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم اهتمامها بأوبوك ، وكادت هذه

(1) Le Chef du Bureau des Mouvements de la Flotte à Denis de Rivoire, Versailles, le 24 Oct. 1872. F.O.M. 1014/4

الأراضى أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية فى عام ١٨٧٤ .

فلقد شرح وزير البحرية فى أوائل تلك السنة إلى زميله وزير الخارجية الأسباب التى تدفعه إلى أن يعارض فى إنشاء محطة عسكرية فى أوبوك ، وكان يأمل فى أن تتفق الحكومة الفرنسية مع مصر بشأن التنازل لها عن أراضى أوبوك ، وإقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذى تشغله القنصلية الفرنسية فى القاهرة . ولم يعارض وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك المبدأ ، ولكنه أضاف أن هذا الأمر يتطلب التريث فى البحث ، إلى أن يستطيع معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات فى البحر الأحمر ، ومزاياه بالنسبة لفرنسا من ناحية ، ومعرفة موقف الخديو ، وماسيعرضه على فرنسا من ناحية أخرى . وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التى ستعود على تجارة تلك البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الافريقية ، ولكن الوزير كلف وكيله القنصلى فى الاسكندرية بمحاولة جس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها فى تلك المسألة[١] .

ولكن القنصل العام الفرنسى كان فى الاسكندرية « منزويا فى خيمته بعد أن قام بسلسلة من الأخطاء التى سوأت علاقته مع الخديو ومع زملائه[٢]» وكتب شيفر بعد وصوله القاهرة « ان سوء الحظ لازال يلازمنا إذ أنه كان فى استطاعتنا أن نجد هنا مركزا أحسن من أى مكان آخر[٣]» وعلى أى حال فقد تمكن شيفر بنفسه من أن يقابل الخديو ، وأن يلمح له عن أوبوك ، وذكر أن الخديو رحب بتلك الاشارة ، ولكنه رفض أن يربط بين هذه المسألة وبين المسائل الاخرى المعلقة ، والتى كانت موضع نقاش بين الدولتين . وعلى أى

---

(1) Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Marine. le 11 Février, 1874, F.O.M. 1014/4.

(2) M. Schefer au Ministre de la Marine. Lettre particulière le Caire, le ler Mars, 1874. F.O.M. 1014/4.

(٣) الوثيقة السابقة .

حال فان شيفر لم يفعل أكثر من الاشارة والتلميح للمسألة ، وذكر أنه لم يكن من المصرح له ، ولم تكن له أى سلطة للتفاوض فى هذه المسألة . ولما كان الخديو يرغب فى الذهاب إلى فيشى فى الصيف التالى ، فأن شيفر قد نصح حكومته بالتفاهم معه بشأن اوبوك فى اثناء وجوده فى فرنسا[1] . وتسكت الارشيفات بعد ذلك عن هذه المسألة ، وتظل ملكية أراضى أوبوك فرنسية ، فى الوقت الذى يتم فيه نمو الدولة المصرية الافريقية فى تلك المنطقة ، وتحصل ايطاليا كذلك على قاعدة لها .

---

(١) الوثيقة السابقة .

obeikandl.com

ايطاليا وشراء عصب

(١) – المحاولات الايطالية الاولى :

بدأت علاقات إيطاليا الأولى مع شرق افريقية عن طريق المبشرين والمستكشفين الجغرافيين ، كما كان الحال مع الدول الاستعمارية الأخرى فى اتصالها بهذه القارة . وعندما عزم أنطوان دابادى Antoine d'Abbadie على زيارة الحبشة اصطحب معه أحد الرهبان من طائفة سان لازار كان قد قابله فى القاهرة ، واتفق معه على اصطحابه لمساعدته فى تأسيس بعثة كاثوليكية فى الحبشة . وعند عودته إلى أوربا فى نهاية عام ١٨٣٨ بدأت الأوساط الأوربية تظهر اهتمامها بمشروعاته فى افريقية . فنجد أن البابا جريجوار الرابع عشر يوافق على إحدى هذه المشروعات « ويرسل الى الحبشة رجلين من رجال التبشير تحت رئاسة المونسنيوردى جاكوبى Mgr. de Jacobis الذى عرف فى هذه المنطقة الشاسعة باسم أبونا يعقوب »[1] ولكن تيودور ملك الحبشة كان لا يوافق على التخلى عن المذهب الارثوذكسى فى بلاده « فمنع دخول المذاهب البروتستنتية والكاثوليكية . وكان من نتيجة هذا القرار أن إضطر المونسنيور دى جاكوبى الى ترك غوندار حوالى عام ١٨٥٥ »[2] واتخذ مركز بعثته التبشيرية بالقرب من مصوع واستغل تسامح السلطات المصرية فى استمرار نشاطه قريبا من حدود الحبشة . وتعود الاتصالات بين رجال التبشير الايطاليين ووزير خارجية بيدمنت الى عام ١٨٥٢ . ودامت هذه الاتصالات حول مشروعات متعددة تهم الدولة وتهم الكنيسة فى نفس الوقت ، مثل

(1) ABBADIE, Antoine d': L'Abyssinie et le roi Théodore, Paris, 1868. P. 29.

(٢) المرجع السابق – ص ٣٠ .

مشروع إنشاء مستعمرة للمنفيين وأعمال السخرة فى شرق افريقية ، تكون أساسا لانشاء سلطة الدولة فى هذه المناطق ، واستغلالا لمجهود رجال الدين ، وتمهيدا لخلق حركة تجارية بين بيدمنت والحبشة .

وفكرت حكومة بيدمنت سنة ١٨٥٧ فى عقد معاهدة مع بعض رؤوس ورؤساء الأحباش المهمين . وطلب وزير الخارجية رأى المونسنيور ماسايا Massaia فى هذه المسألة . وكان هذا المبشر راعيا لبعثة التبشير الكاثوليكية فى بلاد الجالا ، فأجاب فى عام ١٨٥٨ مشجعا مشروع الحكومة ، ومفسرا له على أنه أساس لتشجيع وتنمية البعثات التبشيرية الايطالية فى افريقية . وكان هذا المبشر يحلم برؤية بيدمنت التى توصلت إلى « إحتلال مركز دولى هام بين الدول العظمى فى السنوات الأخيرة – تتمكن من الوصول إلى مصاف الأمم الأخرى وتقوم بنفس دورها الفعال باسم الكنيسة المسيحية » .[1] وطلب المونسنيور ماسايا من الأب ليون دى افانشير Léon des Avanchères فى شهر فبراير سنة ١٨٥٩ أن يبلغ وزير الخارجية فى تورينو رغبة الرأس نجوسى Negussie ملك تجره الذى كان يحاول الوصول إلى عرش الحبشة ، واستعداده للتنازل عن جزء من ساحل البحر الأحمر بين خليجى زولا وحنفيله إلى حكومة سردينيا ،[2] وذلك لانشاء مستعمرة ، فى نظير بعض المساعدات المادية ، وبضعة مئات من الجنود لمعاونته فى حربه ضد الامبراطور تيودور .

كما أن الأب إستيلا ، وهو مبشر آخر من بيدمنت عاش بضعة سنوات فى اقليم تجره ، كان يفكر هو أيضا فى خلق مستعمرة صغيرة لسردينيا فى اقليم البوغوص . فأكد لحكومته إمكانية انشاء مستعمرة مزدهرة فى اقليم الحماصين

---

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa. Voir. (European civilization. London, 1939. Vol VII p. 357) .

(2) GAIBI. A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane. Roma, 1928. P. 4.

الذى يعتبر من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة .[1] ووصلت مشروعات إستيلا وماسايا الى تورينو فى عام ١٨٥٩ ، ولكن الأحداث السياسية التى اجتاحت ايطاليا فى هذه الفترة اضطرت الحكومة الى عدم التفكير فى هذا النشاط الافريقى لفترة من الزمن .

كانت ايطاليا قد ثارت ضد الحكم الاجنبى فى بلادها ، وسعت الى تحرير نفسها وبناء دولة ايطالية ، وأخذت بعض عناصر الشباب تبحث عن ميادين جديدة للعمل ، فاتجهت أنظارهم الى افريقية التى حدثهم عنها المستكشفون ، وأثاروا شغفهم بما رووه من غرائب عنها ، فرغبوا فى رؤيتها والمغامرة فى انحائها . وكانوا من الشبان الذين لا يملكون شيئا ، ويعرفون أنهم لن يفقدوا شيئا . وساعد تحسن وسائل المواصلات البرية والبحرية على تقريب المسافات البعيدة ، واغراء العاطلين على ترك البلاد بحثا وراء العمل .

واضطرت الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الافريقية خصوصا وأنها كانت تفقد عدداً كبيراً من مواطنيها كل عام نتيجة لهجرتهم الى امريكا اللاتينية بشكل عام ، والارجنتين بشكل خاص . وعملت هذه الهجرات على حرمان ايطاليا من عناصر تعد من بين أكثر أبنائها شجاعة وصحة ، وحبا للمخاطرة . ولم يكن الايطاليون يستطيعون منافسة الفرنسيين أو الالمان فى البلاد التى يهاجرون اليها وخصوصا فى الولايات المتحدة ، مما اضطر معظمهم إلى قبول الاشتغال بأعمال لا تحتاج لمهارة ، مثل بناء المنازل ، إذ أن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يفضلون المهاجرين من الانجلو سكسون على المهاجرين من العنصر اللاتينى فى العمل فى المصانع وأمام الآلات .

وبدأ الرأى العام الايطالى يفكر فى تحسين حالة الايطاليين المهاجرين ، فأخذ يطالب الحكومة بالاستفادة من الموجة التى سادت أوربا لتقسيم افريقية ،

---

(1) De LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa .. p. 358.

وذلك للحصول على مستعمرات تساعد على التنفيس عن زيادة السكان فى شبه الجزيرة ، أى على أراضى افريقية تضعها الحكومة تحت حكمها المباشر ، ويستطيع فيها الايطاليون أن يعملوا ويستغلوا ويربحوا ، تحت حماية علم بلادهم ، وجنود الحكومة .

ثم بدأ رجال الأعمال الايطاليون يؤيدون هذا الاتجاه ، ويحاولون استغلاله لمصلحتهم . وفكروا ، فى الاستعانة بالايدى العاملة الايطالية فى الحصول على المواد الخام من افريقية ، وفى استغلال المستعمرات الايطالية فى توزيع تجارتهم ومصنوعاتهم . وكان وجود العلم الايطالى على جزء من القارة الافريقية يضمن لهم حماية رؤوس أموالهم أمام الاهالى الافريقين ، وأمام نشاط الدول الاستعمارية الاخرى .

واستندت هذه الحركة إلى نشاط المستكشفين الايطاليين فى افريقية ، ويسجل التاريخ جرأة هؤلاء المستكشفين فى التوغل فى القارة من الشمال ومن الغرب ، وفى السودان وفى شوا وفى بلاد الجالا وفى منطقة البحيرات العظمى ويمكننا أن نذكر أسماء إستيلا Stella وسابيتو Sapeto وماسايا Massaia وانتينورى Antinori وتشكيكى Cecchi وكارينى Chiarini وميانى Miani وبياجا Piaggia وكازاتى Casati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوكى Matteocci وغيرهم وفى عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على أحد الموانى الافريقية حتى يتمكن الايطاليون من العمل تحت حماية دولتهم ، وطلب « معهد لمباردیا للعلوم والآداب والفنون »[1] نفس الطلب من الحكومة . وفى العام التالى تأسست الجمعية الجغرافية الايطالية ، ثم تأسست جمعيات للدراسات الجغرافية والاستعمارية فى فلورنسا . وظهرت هيآت أخرى لها طوابع خاصة ، مثل الجمعية الافريقية فى نابولى وجمعية الاستكشافات الجغرافية والتجارة فى

(1) De LUIGI. Giuseppe; Italy in Africa. p. 359.

ميلانو . وأخذوا يسعون فى مجموعهم إلى الوصول إلى أحسن الطرق التجارية للاستفادة من افريقية .[1]

وشعر الايطاليون أن أهمية البحر الأحمر وشرق إفريقية ستزداد بعد حفر قناة السويس ، فأخذ الامل يراودهم فى أن تصل بلادهم الى لعب دور دولى هام نتيجة لموقعها الجغرافى الممتاز ، خصوصا إذا ماأصبحت مركزا تجاريا للحركة بين أوربا والشرق . وإذا كانت المحاولات الاولى التى هدفت إلى انشاء مستعمرة ايطالية للمجرمين فى شرق افريقية قد فشلت فى عام ١٨٥٩ ، فان ذلك لم يمنع سابيتو وروباتينو Rubattino من التقدم بمشروعات جديدة .

ويعتبر الاب سابيتو (١٨١١ ١٨٩٥) من أشهر رجال التبشير والمستشرقين الايطاليين . إنتسب إلى جماعة سان لازار ، وزار مناطق البحر الاحمر وتيجره واقليم البوغوص وعاش لدى قبائل الخباب وعرف البلاد جيدا ، كما عرف مايمكن لبلاده أن تستفيده منها . وأصبح أمله الأكبر هو الحصول لايطاليا على ميناء فى البحر الأحمر . فاتصل برافاييلو روباتينو (١٨١٠ — ١٨٨١) . وبدأ هذا الاخير يدرس الامكانيات الجديدة التى سيمنحها حفر قناة السويس للتجارة الايطالية مع جماعة من أعضاء الغرف فى جنوا ، ثم عرضوا تقاريرهم على تجار هذه المدينة ، مقترحين استغلال خليج عصب فى إقامة محطة لتزويد السفن فى رحلاتها بين جنوا والهند . وكان روباتينو بطبيعة الحال يرغب فى التشبه بفرنسا فى شرائها لأوبوك عام ١٨٦٢ .

كان هذا هو الاساس الذى دعا الغرفة التجارية الايطالية إلى أن تقترح فى عام ١٨٦٩ انشاء وكالة تجارية فى أحد موانى البحر الاحمر لخدمة السفن المسافرة الى الهند ، والتى تسمح لهذه السفن بالتزود بالفحم ومواد التموين . ولقد أصر روباتينو فى ذلك الوقت أمام رئيس الوزراء Ribotv وزير البحرية على

(1) CROCE, Benedette; Histoire de l'Italie contemporaine, 1871-1915. Paris, Payot; 1929. p. 138.

ضرورة انشاء خط ملاحة جديد ليصل ايطاليا بمصر ، يبدأ من جنوا وينتهى عند الاسكندرية ، انتظاراً لمده حتى الهند عبر قناة السويس .

وفى أثناء ذلك الوقت تم حفر قناة السويس ، مما بلور افكار الرأى العام تجاه شرق افريقية مع تلك الامانى التى كانت غير محددة حتى ذلك الوقت ، والتى كانت حملة انجلترا ضد تيودور ملك الحبشة قد عملت على اظهارها .[1] ووافقت الحكومة الايطالية على اقتراح روباتينو واعطته اعانة تبلغ بضعة ملايين من الفرنكات ، مساعدة له على شراء السفن اللازمة للملاحة فى البحر الأحمر . وفى أثناء ذلك الوقت أخذ سابيتو يفاوض الشيوخ المحليين على سواحل البحر الأحمر لشراء الارض اللازمة لايطاليا .

(٢) – شراء عصب ١٨٦٩ – ١٨٧٠ :

اشترى سابيتو بعقد موقع عليه فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ (١١ شعبان ١٢٨٦) من الاخوين حسن بن احمد وابراهيم بن أحمد الاراضى الواقعة بين جبل جنجا ورأس لومه بمبلغ ٦٠٠٠ ريال دفع لهم ٥٠ ريال وتعهد بدفع الباقى أى ٥٧٥٠ ريال فى مدة ١٠٠ يوم إبتداء من أول شهر رمضان . كان هذا العقد عقدا إبتدائيا وقع عليه سابيتو باسمه الشخصى[2].

وذهب سابيتو الى ايطاليا قرب نهاية عام ١٨٦٩ وتحدث مع منابريا Menabria فى هذا الموضوع ، ثم عاد إلى سواحل البحر الأحمر بصفته « وكيل شركة روبانينو » التى كانت تسعى لإنشاء خط ملاحة بين جنوا وبومباى .

---

(1) DE LUIGI; Giuseppe, Italy in Africa .. p. 359.

(٢) شراء عصب ونتائجه ١٨٧٠ – ١٨٧١ A. I. I/I-fasc. I.
وصورة من عقد الشراء – ملحق رقم ١ – بالمشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ . A. I. I/4-fasc. 25

ونزل من السفينة افريقا Africa وأسرع فى التفاوض مع الشيوخ والرؤساء المحليين لشراء أراضى لشركة روباتينو .

وفى ١١ مارس سنة ١٨٧٠ وقع كل من عبد الله شاهين وأبناء أعمامه حسن وإبراهيم بن أحمد مع سابيتو واندريا بوزولينى قبودان السفينة افريقا ، وبصفتهم يمثلون شركة روباتينو ، على العقد النهائى لشراء الأراضى الواقعة بين رأس لومه وجونة علاله وجبل جنجا . ونظراً لوجود إبن عم ثالث ، فقد كان من الطبيعى أن يرتفع السعر من ٦٠٠٠ ريال إلى ٨١٠٠[١] .

وبعد ظهر يوم ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ وصلت افريقا أمام رأس دميره وتحدث سابيتو لمدة طويلة مع برهان بن محمد شيخ رهيطة ، الذى وصفه بأنه « سلطان » لم يكن برهان فى حقيقة الأمر إلا « شيخ ناحية » يخضع لنائب أو عمدة عيد فى قائمقامية أو محافظة مصوع التى تديرها مصر فى ظل السيادة العثمانية . ولم يكن برهان مستعداً تمام الاستعداد لبيع الجزر القريبة من الساحل للايطاليين ، وكان يخشى من النتائج التى ستترتب على مثل هذا البيع ولكن أسلوب سابيتو هدأ من شعوره ومن وخز ضميره ، خصوصا بعد أن أكد له أنه هو السلطان الفعلى والوراثى لاقليم رهيطة الممتد من خور علالة - وهى الحدود الجنوبية للاراضى التى اشتراها روباتينو - وعلى كل الجزر الواقعة فى خليج عصب . قبل برهان أن يبيع سواحل ذلك الخليج وجزره نظير مبلغ ٦٠٠ ريال « على شرط حمايته ضد الاتراك[٢] » ولكن سابيتو لم يكن يستطيع أن يعطى مثل هذا الضمان من ناحية ، وكان المبلغ الذى طلبه برهان منه يزيد عن الـ ١٥,٠٠٠ ليرة التى عهدت بها شركة روباتينو اليه . فاقتصر سابيتو على شراء جزر أم البقر ورأس الرمل فى ارخبيل الدرمكية . وذلك على فترة عشرة

---

(١) الوثيقة السابقة - والملحق رقم ٢ - بنفس المشروع بقانون .

(٢) تقرير سابيتو الى مدير شركة روباتينو فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٠ A.I. 1/1. fasc. 1.
ونشر ضمن المشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A.I. 1/4 fasc 25.

سنوات ، واقترح على الشركة أن تحتفظ لبرهان فى سجلاتها بمبلغ ٢,٠٠٠ روبية (١٠٠٠ ريال) كايجار لهذه الجزيرة ، وأن يكون دفع هذا المبلغ له بعد ١٠ سنوات ، توكيداً وإتماما لعقد البيع . وذكر سابيتو فى تقريره أن برهان قد تحدث اليه بالجمل التالية : « ياعزيزى يوسف لقد فعلت من أجلك شيئا لم أكن لأفعله قط لوالدى فلتكن اذن فى مرتبة والدى ومن يحمينى ، وحينما تعتقد أن الوقت قد حان وانه يمكنك حمايتى من البحر من انتقام الاتراك فاننى سأتنازل لك فى نظير ١٢,٠٠ روبية لاعن مجرد خليج عصب والجزر بل عن كل النقط الاخرى فى بلادى من الاراضى التى أشتريتها حتى راس دميره »[١] .

وفى صبيحة اليوم التالى ١٦ مارس حضر برهان على شاطىء خليج دميرة مع نفر غفير ونزل سابيتو مع الكابتن بوزولينى Buzzolini وانتينورى Antionri وجروندانا Grondana ووقعوا لبرهان على عقد إيجار جزيرة درمكية ونصوا على ان هذه الجزيرة ستصبح ملكا للايطاليين فى نظير ٢,٠٠٠ روبية[٢] . ورفع سابيتو العلم الايطالى على رأس لومه ، كدليل على إمتلاك إيطاليا لها . « ووضع لافتتين عند الحدود الشمالية والجنوبية للاراضى التى اشتراها ، تحمل هذه الكلمات : (ملك روباتينو مشتراه فى ١١ مارس سنة ١٨٧٠) »[٣] ثم عاد بعد ذلك إلى إيطاليا على السفينة فيدتا Vedetta .

وهكذا نرى أن مسألة عصب لم تكن الا مجرد عمل أفراد ، اعتبروها خطوة أولى فى سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الايطالية واعتبرت شركة روباتينو الشيوخ المحليين الذين أشترت منهم هذه الاراضى على أنهم « كانوا دائما مستقلين » وحاولت أن تعطى حقوق ملكيتها للحكومة الايطالية ، واعتقد سابيتو أنه يمكن لعصب أن تصبح « مركز نشاط تجارى هام بين أوربا

---

(١) تقرير سابيتو السابق .

(٢) نفس التقرير .

(3) COMBES, Paul; l'Abyssinie en 1896. Paris, 1896. p.71.

وهضبة الحبشة » .[1]

(٣) – رد الفعل المصرى :

كانت المسألة فى منتهى الخطورة بالنسبة للحكومة المصرية ، إذ أنها كانت تهدد سيادة الدولة على أراضيها ، وتفتح باب التلاعب فى أراضى الدولة. فأسرع شريف باشا إلى إبلاغ ايطاليا « أن الحكومة الخديوية تعتبر أن أمر التنازل عن أراضى واقعة على خليج عصب لصالح شركة روباتينو من بعض العربان الرحل الذين لا يتمتعون بأى حقوق ملكية على هذه الاراضى وبالتالى لا يمكنهم أن يتصرفوا فيها ، يعتبر امراً غير قانونى »[2] وفى نفس الوقت اتخذت حكومة القاهرة « الاجراءات الضرورية لتلافى النتائج التى قد تترتب على هذا العقد الباطل بطبيعته ، وعلى كل احتلال لها سيكون من طبيعته التعدى على حقوق السيادة الاقليمية »[3] ورأت مصر أنه لا يمكن لأحد الشيوخ المحليين الذين يعملون فى خدمتها ويتقاضون رواتب منها أن يتصرف فى هذه السيادة . وأصدرت القاهرة أمرها إلى إحدى السفن الحربية بالتوجه فى التو إلى عصب .

وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق فى الامر ، وكتب شيخ رهيطه برهان بن أحمد الى وكيل المحافظة خطابا لا يترك أى شك على اختصاصات هذا الشيخ وسلطاته ، ويشهد بوضوح بتعارضه مع النظرية التى إدعاها الايطاليون بشأن حقوق السيادة الاقليمية[4] . ونظرا لأهمية هذا الخطاب ننشره بالكامل :

---

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa.. p.359.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل ايطاليا العام فى مصر فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ مرفق رقم ١ – بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .

(٣) مذكرة مصطفى فهمى باشا السابقة إلى دى مارتينو . F.O. 141/144. N.201

(٤) خطاب من برهان بن أحمد شيخ رهيطة الى وكيل محافظة مصوع

حفظه الله آمين

ابلغكم وصول خطابكم وخطاب الحاكم العام الخاص بالمقابلة مع الاورنى الذى قد اعتدى على اراضى =

واحتجت الحكومة المصرية رسميا ببرقية فى أول يونيه سنة ١٨٧٠ على أعمال الايطاليين ، وشرحت أنه ليس لأى فرد من الرعية أن يتصرف فى

= رهيطة – وذلك مع النائب ادريس واليوزباشى محمد على افندى وعشرة جنود .

إننى لم أرى أى أوربى أو أى ساكن ولم يعتد احد على ناحيتنا الممتدة من عبخ حتى مراكبه التى تبعد بمسافة ساعة تقريبا من عصب – وذلك منذ مقابلتى مع سعادة جعفر باشا ولم يعارضنا أحد حتى اليوم ، اننا فى حماية الله وفى حماية الحكومة فنحن واراضينا تتبع الحكومة ونخضع لاوامرها .

= أما عن مسألة عصب وهى اراضى الدناقلة التى باعوها للمدعو يوسف الايطالى نظير ٨١٠٠ ريال فان من باعها فى أول الأمر واستلم العربون هم أبناء أحمد حسن وإبراهيم ثم سافر المسيحى المذكور وعاد بالنقود .

وفى اليوم الذى سلم فيه اليهم النقود وصل ابن عمهم عبد الله من الداخل ، ولم يكن موجودا فى أول الأمر واليوم فانه قد اقتسم معهم النقود فى نفس الوقت الذى يتسلم فيه من سيادتكم كسوة التشريفة . ومنذ شهرين وبضعة أيام قبل ذلك وقبل وصول النائب ادريس واليوزباشى محمد على قام هذا المسيحى المذكور ، فى نفس اليوم الذى أعطى فيه النقود إلى الدناقلة برفع راية وأطلق بضعة مدافع وبنى منزلا من الخشب ثم اقفله وسافر دون أن يترك أحدا من الخدم .

والآن لا يوجد أى أوربى أو مسيحى على طول امتداد شاطئنا .

أما النائب ادريس واليوزباشى محمد على فقد قالوا لى : « حضرنا لكى نبقى معك نستطيع أن نرد على الاجانب بخصوص مسائل الحكومة » ولقد قلت لهم : « لسنا فى حاجة إلى الاجابة على أى كان أننى أحافظ على كل المنطقة من عبخ حتى مركته أما مسألة عصب فانها لا تخصنى ، ولقد أبلغت الحكمدار والمحافظ من قبل بها ودارت المحادثات الخاصة بها فى الوقت الذى كنتم فيه فى مصوع . ان المسيحى المذكور عاليه قد سافر ولم يعد . والآن فيما يخص عصب فعلى الحكمدار والمحافظ أن يقرروا ما إذا يرغبون فى وضع قوات وجنود فى عصب ، أو إبعاد المسيحيين بطريقة اخرى لأنهم يعرفون ذلك أكثر من أى شخص آخر . أما مسألة رغبتك فى البقاء معى فانها غير ضرورية لاننى أحكم هذا الاقليم جيدا بمساعدة الحكومة وليس هناك أى فرد يعارضنى فيه » حدثت مقابلة بهذا الخصوص بينى وبين النائب ادريس واليوزباشى وبعد ذلك قلت له : « ان تنتهى مسألة عصب باثنى عشر أو بعشرين عسكرى ولن تنتهى بطبيعة الحال بالمقابلات ، إنها تخص الحكمدار والمحافظ الذين ستعطونهم الجوابات على الخطابات المذكورة عاليه عند رجوعكم الى مصوع » .

وهكذا فقد اعطيتهم هذه الاجابة وأرجو من الله أن نصل اليكم .

= ولقد دخل النائب ادريس واليوزباشى محمد على الى ميناء عصب ورأو المنزل الخشبى الذى كان المسيحى قد اقفله قبل سفره ورأوا أيضا العلم ولكنهم لم يجدوا أى شخص فى هذا المكان من عصب .

ارفع الى سعادتكم كل ماسبق والسلام .

من طرف برهان بن محمد شيخ رهيطة . (ختم)

حاشية : أما بخصوص المرتب فأبلغكم أن سعادة جعفر باشا قد قرره لى منذ اربع سنوات وانى قد =

حقوق الدولة الاقليمية واجابت حكومة فلورنسا على هذا الاحتجاج بأن شراء أراضى عصب لايهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ، ستقوم بها شركة روباتينو ، وان الحكومة الايطالية تأمل فى أن تبدأ المفاوضات لتسوية مسألة البيع ، إن كان هناك ضرورة لذلك . و « بقت الامور عند هذا الوضع نتيجة لسكوت وامتناع[1] » كل من الحكومتين عن القيام بأى إجراء فى هذا الصدد . « ولم تفتح المسألة إلا فى عام ١٨٨٠ وفى أثناء هذه السنوات التسع ، كان من حق الحكومة المصرية أن تعتقد أن إحتجاجها قد أدى النتيجة المطلوبة ، وأنه لم يعد هناك أى شك فى حقوق سيادة الباب العالى ، خصوصا وأنها كانت قد واصلت فى أثناء هذه الفترة تعيين شيوخ النواحى على طول الساحل ، ودفع مرتباتهم ، وإرسال سفن من البحرية المصرية لزيارة هذه السواحل[2] .

وفى أثناء تلك الفترة حاولت مصر تنفيذ مشروعها لاقامة امبراطورية إفريقية تمتد من البحر المتوسط حتى البحيرات العظمى ، ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى حتى الصحراء الكبرى . وكان من الطبيعى أن تنضم الحبشة نفسها إلى هذه الكتلة التى يمكنها أن تقف سداً منيعاً ضد التوغل الاوربى فى القارة الافريقية ، وتساعد على أن يحظى الافريقيون بالمشاركة فى نفس الحقوق والواجبات . ولكن اسماعيل أخطأ فى مهاجمته للحبشة عسكريا ، وظهر خطأه حين عهد بقيادة حملاته العسكرية إلى بعض الضباط الاجانب الذين كانوا

= استلمت الآن المبلغ الخاص بسنتين واستحق مبلغ سنتين اخرتين ارجو منكم التكرم بصرفها لى . (ختم) من طرف الشيخ برهان بن محمد .

(ختم وزارة الخارجية) ترجمة فرنسية مرفقة بخطاب فخرى باشا ماكيافللى قنصل بريطانيا فى القاهرة يوم ٨ سبتمبر ١٨٨١ – رقم ٧٠٨ . A.I. 1/2 fasc, 12.

(١) مصطفى باشا الى دى مارتينو فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ – مرفق/١ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ . F.O. 141/144. N. 201.

(٢) مذكرة من الحكومة المصرية إلى القنصل الايطالى العام فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير السير ادوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/144. N. 372

يعملون فى خدمة الدولة المصرية ، فأرسل فى عام ١٨٧٢ حملة بقيادة منزنجر باشا Munzinger إلى زيلع ، ولكنها هزمت بالقرب من بحيرة عسل . وفى عام ١٨٧٥ ارسل حملة جديدة من ٦٦٠٠ جندى بقيادة القائد الدانمركى الكولونيل ارندروب باشا Arrundrup ، واخيرا أرسل جيشاً من ٢٠,٠٠٠ جندى إلى مصوع سنة ١٨٧٦ . وكانت هذه الحملة الاخيرة بقيادة الامير حسن بن الخديو ، وصحبة وزير الحربية الذى لم يكن له أى شاغل سوى رعاية صحة الامير . وتركت القيادة الفعلية وشئون أركان الحرب مرة جديدة للضباط الاجانب الاوربيين والامريكيين[1] وسجل التاريخ معركة قرع كنكبة أصابت القوات المصرية ، نتيجة لسوء القيادة .

وعلى أى حال فلقد فشل هذا الجزء الخاص بفرض كلمة الخديو على الحبشة عسكريا ، ولكن أحداً لم يناقش حقوق مصر الاقليمية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن . ونجد أن السير هنرى إليوت يصر فى هذا الشأن لدى الحكومة البريطانية قائلا إن « أحسن وسيلة للقضاء على الرقيق ولمنع الدول الأجنبية من انشاء محطات على الساحل هو الاعتراف بحقوق مصر والباب العالى كل الساحل الغربى للبحر الاحمر وخليج عدن »[2]وكانت هذه الفكرة هى الأساس الأول لاتفاقية بلاد الصومال المعروفة ، التى عقدت فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتى أعترفت فيها انجلترا بسيادة مصر على كل الساحل حتى رأس حافون[3].

* * *

وعلى أى حال فان هذه المراكز البحرية والقواعد الاستعمارية التى تمكنت بريطانيا وفرنسا وايطاليا من الحصول عليها فى كل من عدن وأوبوك وعصب ستصبح رؤوس جسور للانقضاض منها على أقاليم الدولة المصرية الافريقية ، بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، وسيطرة بريطانيا على شئون هذه الدولة .

---

(1) PIERRE-ALYPE: L Empire des Négus, Paris. 1925. p.53.

(2) SABRY, M,: Le Soudan Egyptien 1821_1898. Le Caire, 1947. p.132

(٣) المرجع السابق – ص ١٣٢ – ١٣٣ .

مصر فى شرق إفريقية

الفصل الثامن

مصر وبربرة

شرحنا أن مصر قد عملت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على توحيد حوض النيل ، واستندت فى ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة . وكان من ضروريات تطبيق هذه النظرية ادخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا مع مصر فى شكل كتلة متميزة بشمال شرق افريقية . وسار اسماعيل فى تنفيذه لهذا المشروع فى نفس الوقت الذى حاول فيه الحصول على استقلاله عن الدولة العثمانية ، خصوصا فى سلطته التنفيذية والتشريعية . ولقد نجح اسماعيل إلى درجة كبيرة فيما هدف اليه . وكان توسع مصر سريعا فى أتجاهات ثلاث فى نفس الوقت : على طول النيل إلى منطقة هضبة البحيرات ، ونحو غرب وادى النيل فى بحر الغزال ودارفور ، وعلى طول سواحل البحر الاحمر وخليج عدن ، وهذا الجزء الاخير هو الذى يهمنا الآن .

(١) – مصر والسواحل الشرقية :

وترجع مشروعات مصر فى هذه المنطقة الاخيرة إلى سنة ١٨٦٥ حينما صممت على توكيد سيادة الدولة على كل الساحل الافريقى ، تاركة للدولة العثمانية الشواطىء الآسيوية . وكانت أولى خطواتها فى هذا السبيل أن حصل اسماعيل من السلطان على تنازل له عن ميناءى سواكن ومصوع . وأكد السلطان هذا التنازل فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى نص على منح والى

مصر حكومة وراثية فى جميع الملحقات المصرية ، بما فيها سواكن ومصوع . وأخذت مصر منذ هذا الوقت تقف أمام تدخل الاجانب فى السواحل الافريقية المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن ، وتلفت نظر الدولة العثمانية نفسها إلى نشاط عملاء الاجانب على السواحل الآسيوية .

ولقد كتب جعفر باشا مظهر تقريراً هاماً عن نتيجة مرورة فى هذه المناطق فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ . ونص على أن « سواحل البحر الاحمر الغربية من السويس إلى باب المندب ، بجميع جزائره القريبة من سواكن ومصوع والسودان ، ليس لواحدة من الدول الأجنبية تدخل فيها ، ماعدا زيلع – وهى تابعة للدولة العلية ، ومعطاة بطريق الالتزام إلى أبى بكر شحيم أميرها » .[1] وكان هذا بعد أن رفع العلم المصرى على بربرة وعلى رأس حافون .

عينت مصر عبد القادر حلمى حاكما على سواحل افريقية الشرقية ، وكونت اسطولا مصريا فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقيادة جمالى بك الذى عقد لواءه على المدرعة « الابراهيمية » . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مصر فى الاتصال بأبناء الصومال ، ومحاولة التقريب بينهم وبين اخوانهم فى مصر .

شكا أهالى بربرة فى ابريل سنة ١٨٦٨ من تدخل الانجليز فى شئون بلادهم ، وارسالهم العملاء للايقاع بين القبائل . إدعى هؤلاء العملاء أن بربرة لم تتبع الدولة العثمانية ، وتساءلوا كيف أن الأهالى قد قبلوا رفع علم السلطان علما بأن تجارتهم قائمة مع عدن التابعة للانجليز : « كان الأولى بكم أن ترفعوا العلم الانجليزى بدلا من علم السلطان ، ولو فعلتم لكانت بنيت لكم مدينة بربرة ... وعليكم أن تنزلوا علم الدولة العثمانية ، وأنا أشتريها منكم ثم

---

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى افريقية الشرقية » – ١٩٣٩ – ص : ١٥ – ١٦ .

أبنى لكم مساكنكم ، وأجعل منكم حكاما عليها »[1]

ورغم أن قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة لهذه العروض التى إصطحبتها منح مالية ، فان الاهالى رفضوا رفع العلم البريطانى ، واعادوا رفع العلم المصرى بعد إنزاله . ولكن هذه الخلافات عملت على تقسيم الاهالى فيما بينهم ، خصوصا وأن العصبيات القبلية كانت على أشدها ، فرحبت قبيلة بعيلة برفع العلم العثمانى ، بينما عارضت قبيلة بهوة فى رفع أى علم كان . ثم أخذت كل من هاتين القبيلتين تتحرش بالاخرى ، وتقتل من افرادها . وتدخل الانجليز مرة أخرى من عدن ، وغضبوا لرؤيتهم العلم العثمانى مرفوعا على هذه المناطق ، ورؤية بعض الأهالى يقومون بحراسته ، وتشبث رجال قبيلة بعيلة بعدم التخلى عن هذا العلم . ولكنهم أرسلوا أعوانهم ، وإستولوا على الطابية وعلى العلم .

ومر جمالى بك على بربرة مرة أخرى ، وإدعى أمامه أنصار الانجليز أنهم موالون للسيادة العثمانية ، فصرف لهم أرزاقا ، وسلم اليهم علما جديداً ليرفعوه على مدينتهم . ولكن الامر كان يتطلب ارسال بعض جنود الدولة للاقامة فى هذه المدينة ، ولوضع حد لنشاط الأجانب . وكان هذا هو ماطالب به الاهالى لوضع الامور فى نصابها .

وفى تقرير آخر لجمالى بك أن باخرة ايطالية ، تابعة لشركة روباتينو ، مرت على بربرة « داخل حدودنا » ، وأخذت فى البحث عن مكان يتخذه الايطاليون ميناء لهم . ولكن المشايخ والموظفين وقفوا أمامهم ، وأكدوا « أن هذه الاراضى جميعها ملك الحكومة ، وليس لأى كائن أية سلطة عليها أو حق فيها »[2] . وكان هذا هو بداية لتحول الايطاليين بشكل نهائى إلى إختيار موقع عصب ، داخل البحر الأحمر ، لإتخاذه مركزا لنشاطهم .

(١) انظر خطاب الحاج امين اغا (محرم ١٢٨٥ هـ) وثيقة رقم ٨٠ ص ١٩٥ بالوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر – دكتور شوقى عطا الله الجمل القاهرة ١٩٥٩ .

(٢) المرجع السابق – وثيقة رقم ٣٦ – ص ١٠٤ .

وفرح الأهالى عندما علموا أن مصر تقصد إلى توحيد أراضى الدناقل وأراضى الأوسة والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل . وإتصلوا بالسلطات المصرية ، وأكدوا أنهم من المسلمين ، ولديهم من الخيل والرجال جملة ، وأعربواعن أرتياحهم لاتساع ملك الدولة العلية ، وعن إستعدادهم للخضوع للادارة المنظمة الحديثة التى جاء المصريون بها ، وإستعدادهم للمساهمة فيها بكل إمكانياتهم .

ولكن الانجليز علموا بالدور الذى قام به جمالى بك للتوفيق بين قبائل بلهار وبربرة ، وعمله على التأليف بينهم ، ونشر السلام فى هذه المناطق . فاحتج المقيم السياسى البريطانى فى عدن على ذلك ، واضطر شريف باشا ، وزير خارجية مصر ، إلى الرد على قنصل انجلترا رسميا « بأن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية ، وأنها ضمن تنازل الباب العالى عن مديريتى مصوع وسواكن وملحقاتهما ، وأن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لا شك فيها »[1] .

ثم عملت مصر على توكيد إدارتها على كل هذه المناطق ، فعينت ممتاز باشا حاكما على جميع سواحل افريقية الشرقية من السويس إلى رأس حافون ، فتنقل بين مدنه بصفته الرسمية ، كمحافظ لسواحل البحر الأحمر ، وزار بلهار فى يناير سنة ١٨٧١ حيث رفع الراية المصرية عليها ، ووزع الاعانات على رجال العلم وعلى المعوزين ، ثم زار بربرة ، وأنهى الخلاف القائم بين قبائلها قبل أن يعود إلى مقر حكومته فى مصوع .

ويعتبر التقرير الذى كتبه أحمد ممتاز باشا فى ٢٦ مارس ١٨٧١[2] من أهم التقارير عن هذه المناطق ، وإمكان إفادة الامبراطورية الافريقية منها ، وإفادتها

---

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى افريقيا الشرقية » : ١٩٣٩ – ص ١٦ – ١٧ .

(٢) وثيقة رقم ٤١ – ص ١١١ – الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر – نشر الدكتور شوقى عطا الله الجمل .

هى بالتالى من هذه الامبراطورية .

كانت المشاجرات لا تزال قائمة بين أهالى بلهار ، وكان جمالى بك قد عقد الصلح بينهم على أن يقوموا بدفع دية من قتلوه ، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية . فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ، ودفع لهم ٧٢٧ ريالا ، علاوة على بعض الاعانات ، لوضع حد لهذه المشكلات . كما أن الأهالى رحبوا بالعلم المصرى ، ورفعوه على مدينتهم ، وكونوا حرسا خاصا من بينهم للمحافظة عليه .

كانت بلهار تتمتع بموقع تجارى وإستراتيجى ممتاز . وكانت السفن تصل اليها من عدن وحضر موت ومسقط واليمن . وكانت القوافل ترد اليها من الحبشة وهرر ، محملة بالبن وسن الفيل وريش النعام وبعض الاغنام والمواشى . وكان قبولها للخضوع للادارة المصرية المنظمة ، للاشتراك فى هذه الامبراطورية الافريقية ، عاملا من العوامل الفعالة التى وطدت أمور الوحدة بين مصر وأبناء الصومال .

وصل ممتاز باشا إلى بربرة ، فوجد بقايا التنازع القديم موجودة بين الأهالى ، لعدم تمكنهم من دفع دية القتلى . فلم يتراجع ممتاز باشا عن العمل على إستتباب الأمن وإرضاء النفوس ، فدفع ٤٣٨٠ ريالا دية القتلى من أية قبيلة كانت ، وساعد هذا على صفاء الجو وصفاء النفوس بين الاهالى ، وفرحهم برعويتهم للدولة المصرية .

وكان ميناء بربرة يعتبر أكبر وأحسن الموانى الموجودة فى بلاد الصومال . وكان مواجها لعدن ، ولا يبعد عنها إلا بمسافة ١٥٠ ميلا . وكانت السفن تتردد عليه ، وتصل اليه القوافل التجارية من الداخل . وقام بحركة تجارية هامة بين مسقط واليمن وحضر موت وعدن من ناحية ، وبين الاقاليم الداخلية من ناحية أخرى . وأصبح استتباب الأمر فيه عاملا فعالا لاضطراد وإزدهار هذه

المدينة ، ولمشاركتها فى الدولة الافريقية الجديدة .

ولم ينس ممتاز باشا زيارة تاجورة وصرف رواتب شيوخها ، إذ أنهم قد أصبحوا – مثلهم فى ذلك مثل بقية شيوخ السواحل – موظفين رسميين فى هذه الدولة الافريقية ، التى وحدت بين مصر والسودان والصومال .

وستشارك تاجورة بقية موانى الصومال فى الازدهار ، وستزداد بها حركة التجارة ، خصوصا بعد إهتمام مصر بالشئون الملاحية والشئون العمرانية فى كل هذه المناطق .

(٢) – انضمام بربرة إلى الامبراطورية :

وحدت مصر إدارة محافظتى مصوع وسواكن فى أوائل أبريل سنة ١٨٧٢ وعينت مونزنجر بك محافظا عاما لهما ، ثم أحالت إليه إدارة مديرية التاكا ، وسمت هذه الوحدة الادارية الجديدة باسم « مديرية عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الاحمر » . وقد أوصى مونزنجر بك فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ باقامة نقط عسكرية فى الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وهى الجهات التى إعتبرت منذ قديم الزمان تابعة للدولة العثمانية ، وذلك وقفا لنشاط عملاء الدول الاجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد فى الماء العكر . وكان الأمر يتطلب اختيار النقط لاقامة رجال الأمن ، والمحافظة على السلم بين الاهالى ، على طول هذه السواحل حتى بلهار وبربرة . ولم تعارض الحكومة المصرية فى ذلك ، بل أصدرت أمرها فى يوليو سنة ١٨٧٣ باختيار رضوان بك ، سوارى وابور الصاعقة ، وبتكليفه بالذهاب إلى بربرة . وكان عليه ، بمجرد وصوله إليها ، أن يجتمع بالمشايخ والعمد والأهالى ، ويبلغهم تحية الحكومة المصرية وشكرها على مابدا منهم من الاجتهاد فى الاحتفاظ بالعلم مرفوعا على تلك الجهات ، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد المآمير ومعه الجنود

للاقامة بهذه الناحية ، للمحافظة عليها من الاجانب ، ومنع تعدى الاجانب عليها ، حتى يسود الامن وتزدهر المدنية . وكان على رضوان بك أن يباشر ويلاحظ حسن ادارة هذه القاعدة الجديدة ، ويدير أمورها ، إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة .

أصر أهالى بربرة على مجىء حاميات مصرية إلى مدينتهم ، وأخذوا يسارعون إلى إعلان دخولهم فى هذه الادارة الجديدة وولائهم للوحدة مع مصر ، وإلى طلب إرسال الأعلام لرفعها على طول الساحل وبدأ خوفهم من تلاعب الدول الاجنبية يظهر واضحا ، فأخذوا يفضحون نشاط الاجانب ، من انجليز وفرنسيين وايطاليين ، وقيامهم بالتدخل فى شئون الصومال الخاصة . وكانوا يأملون وصول الحاميات المصرية لايقاف عمليات السلب والنهب التى قامت بها بعض العصابات من رجال القبائل على الطريق الموصل بين بلهار وبربرة ، ومنعوا بها أهالى هذه المدن من الاجتماع بأبناء أعمامهم فى المدينة الاخرى . ورأى منزنجر بك التوجه إلى هذه النواحى مرة جديدة ، وإصطحاب بعض الجنود معه فى هذه المهمة ، رغم عدم ورود أوامر صريحة من القاهرة بذلك ، وأن يرسل دفعة أخرى من القوات المصرية بعد ذلك .

وكتب منزنجر بك تقريرا جديداً عن بلاد الصومال فى أوائل يناير سنة ١٨٧٤ أوضح فيه أهمية ميناء بربرة ، ووجود المياه به - رغم تفضيل مياه دوبار العذبة ، والتى لاتبعد عنها إلا بثمانية أميال . وشرح إمكانية توصيل هذه المياه العذبة إلى بربرة بسهولة إذا ماتولت ادارة الاشغال العامة للدولة القيام بهذا المشروع . كما شرح أهمية بلهار التى لاتبعد عن بربرة إلا باربعين ميلا نحو الغرب فرغم عدم صلاحية مينائها للسفن ، إلا أنها كانت تمتاز بسوق أكبر من سوق بربرة ، نتيجة لورود القوافل من داخل القارة اليها قبل وصولها إلى هذا الميناء الاخير . فأوصى باقامة موظفى الدولة بها ، حتى يعملوا على نشر الأمن فى الاقليم ويسهلوا اتصال الاهالى ببعضهم . كما أوصى باكتفاء الحكومة بالرسوم الجمركية ، وهى رسوم بسيطة محددة بواحد فى المائة من قيمة

المتاجر ، وبعدم فرض أية رسوم دخولية على البضائع والمتاجر مع داخل الاقليم ، تشجيعا للتجارة ، وزيادة للمنافع بين الاهالى .

وإمتاز هذا التقرير بالتحدث عن هرر ، فوصفها بأنها « مدينة عظيمة ، وبها جملة أماكن وجوامع ، وحولها سور ، وموجود بها ضربخانة للمعاملة . وجارية الخطبة لأميرها بالجوامع فى أيام الجمع والأعياد . وإيرادتها تكفى مصروفات الآى . وإذا كان القصد استحواز الحكومة على تلك الجهات لحد هرر – فانه لمناسبة التعديات الواقعة منهم وعليهم ، ورغبة أغلبهم لحضور عساكر الحكومة لطرفهم ، فبواسطة نصف أورطة أو أقل يصير التمكن من الاستحواز عليهم بأسهل حال »[1] . ولكنه رأى عقبتين فى سبيل تحقيق هذا المشروع : الأولى هى وجود الانجليز بعدن ، والثانية وجود العثمانيين بزيلع . وكان يرى أن الانجليز يخشون اتحاد كل من بربرة وهرر مع الادارة المصرية ، وماقد يؤدى إليه ذلك من إبطال تجارتهم مع هذه المناطق أو التأثير فيها على الاقل ، خصوصا وأن الانجليز كانوا يستوردون كل مايلزمهم من لحوم وخضروات لازمة لعدن من بربرة . فكان على حكومة القاهرة أن تفهم الانجليز انها لن تتعرض لتموين قاعدة عدن من الصومال ، ولن تفرض رسوما جمركية على مستوردات الانجليز من هذه الموانى .

أما زيلع فكانت خاضعة لوالى الحديدة ، وتتبع بالتالى الدولة العثمانية كانت تدفع جزية سنوية تبلغ سبعة آلاف ريال . وكانت هذه الجزية أمراً بسيطاً بالنسبة لأهمية زيلع ، خصوصا وأنها كانت تسيطر على تاجورة ، رغم أن العلم المرفوع على هذه المدينة الاخيرة كان علما مصريا أعطاه جعفر باشا لشيوخ المنطقة . وكان الشيخ ابو بكر هو شيخ زيلع ، وواصل سيطرته على منطقة تاجورة ، واعتبر نفسه موظفا عثمانيا ، فلم يكن هناك حل إلا إقامة التفاهم بين

---

(١) تقرير منزنجر فى ١١ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ – وثيقة رقم ٨٣ ص ٢٠٠ – ٢٠٢ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

القاهرة والقسطنطينية لتحويل زيلع إلى الادارة الافريقية التى قامت مصر بإنشائها فى هذه المناطق .

وعلى أية حال ، فإن منزنجر بك لم يترك بلاد الصومال قبل إصراره على ضرورة اقامة سلطة الدولة على أقاليم هرر والاوسا ، حتى تشارك مصير السودان ومصير مصر . كذلك قام بتنصيب شيوخ على القبائل والنواحى ، وصرف لهم المرتبات وأهداهم كساوى التشريفة . وأصبح على رضوان بك أن ينشىء حرسا من الاهالى لحماية الاعلام ، وأن يرتب المقايسات اللازمة لانشاء احدى السقالات بميناء بربرة ، لتسهيل أمر وقوف الصنادل ، وعمليات التفريغ والشحن فى السفن . ورتب أمر الاتصال برضوان بك وبسفينته « الصاعقة » عن طريق عدن[1] .

ثم بدأ المصريون أعمالهم الانشائية فى بربرة ، تلك الأعمال التى سجلها لهم التاريخ ، والتى خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا ، وجعلته يشعر بالحضارة الحديثة ، وبشكل لم يره من قبل .

(٣) – المشروعات الانشائية فى بربرة :

رحبت مصر بمشروع مد بربرة بمياه دوبار ، وأرادت العمل على استغلال هذه المياه فى رى الجهة المذكورة ، فأرسلت أحد المهندسين المختصين لبحث المشروع ، ثم كان عليه أن يعود بعد ذلك لتقديم وجهة نظره إلى حكومة القاهرة . وكان على رضوان بك أن يقدم له كل ما يلزمه فى مهمته ، ويسهل له القيام بها . ثم أخذت الادارة المصرية فى إرسال المهمات والانابيب إلى « مصلحة مياه بربرة » تلك الإدارة الجديدة التى انشئت للاشراف على هذه العملية ، شحنتها على الباخرة « دسوق » وجاء معها الخبراء المصريون لاتمام

(١) الوثيقة السابقة – المرجع السابق .

هذا المشروع . وساعدت الحاميات المصرية فى حراسة هذه الأدوات ، كما شاركت فى العمل نفسه . وتقدم هذا المشروع ، ووصلت مياه الدوبار إلى بربرة ، ثم أنشئت لها فروع وصلت الى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى . وانتهى الحفر فى هذا المشروع فى ٢١ يونيو سنة ١٨٧٦ ، ووصلت الأنابيب بالمنبع ، ولم تستغرق هذه العملية إلا تسعة وستين يوما ، ثم قامت السلطات المصرية فى بربرة ، فى أوائل شهر أغسطس بالتوجه إلى الدوبار ، مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحرية وموظفى الحكومة وشيوخ القبائل الصومالية ، وافتتحوا رسميا توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذى انشىء لتموين الأنابيب . ووصلت المياه الى بربرة فى قوة مناسبة ، « فشخصت لها كافة الأعين بكمال الممنونية والتهنئة » وسط احتفال رسمى وشعبى . وبلغ طول هذه الأنابيب مايزيد على ١٢ كيلو مترا ، علاوة على الفروع اللازمة لتوزيع المياه داخل بربرة نفسها . ودل هذا المشروع على اهتمام الادارة المصرية بالعمل على تحسين حال بلاد الصومال ، وتيسير سبل التقدم أمام أبنائها .

وقررت مصر تخصيص إحدى سفنها لخط بريد جديد بين عدن وزيلع وبربرة ، ورتبت له جدولا خاصا للسير بمقتضاه والوصول إلى كل من هذه الموانى فى وقت محدد .

كما أصدرت أمرها لسلطاتها فى بربرة بضرورة البدء فى بناء مخازن للفحم والمهمات والجمارك ، وإنشاء جامع صغير ومستشفى ومركزا للبوليس ، ثم البدء فى بناء مقر للحكومة . وإهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالاطباء لعلاج الأهالى والجنود ، وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية فى هذا الميناء ألا يبخلوا بمعونتهم وخبرتهم ومساعداتهم الانسانية . ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء اللازمين لهذه الجهات . وكان مستشفى بربرة يتسع لخمسين مريضا ، وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحرية فى أول الأمر . واستصوبت السلطات المصرية تعيين الأطباء من المسلمين ، إذ أن الأهالى لم يأمنوا على

أنفسهم أن يعالجهم أطباء أجانب .

وصدرت تعليمات القاهرة لرضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار ، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للمسافرين . وأوصت سلطاتها بعدم التشدد على الأهالى دفعة واحدة ، حتى لا يتسبب ذلك فى نفورهم وعدم اصلاح أمرهم ، فكان على هذه السلطات أن تستخدم الحزم بقدر الإمكان ، ثم تأخذ بالمصالحة مرة ، وأخرى بالانذار والنصيحة ، ثم تستخدم بعد ذلك نوعا من التهديد البسيط ، حتى ينقاد من لم يألف الخضوع للسلطة المركزية . وكان من الطبيعى أن يتحسن سلوكهم بعد رؤيتهم حسن المعاملة وإنصاف المظلومين . وكانت آخر وسيلة يمكن للسلطات المصرية أن تتخذها هى إستخدام القوة .

كان الجهل قد ساد بين الأهالى بأمور الزواج والطلاق والميراث وباقى شئون الشريعة ، فعينت مصر أحد القضاة لهذه الجهة ، دون أن تتعرض للقاضى السابق أو للمفتى المحلى . فقام محافظ بربرة باصطحاب هذا القاضى الجديد وجعله يقابل الصوماليين ، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح . وأخذ الاهالى ، مع مرور الزمن ، يقتدون به ، ويستشيرونه فى عقود الزواج وفى الطلاق وفى تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض ، وفى معرفة أسس الدين وتخليصها مما علق بها من معتقدات دخيلة . وأخذ هذا الشيخ فى امامة الصلاة بالمسجد ، كما قام بالتدريس فيه ، مما ساعد على فهم الاهالى لأمور دينهم ، وزيادة تمسكهم بشخصيتهم الإسلامية .

وخصصت مصر رواتب لشيوخ القبائل ورؤساء الأهالى حول بربرة . ووفت بالوعود التى قطعها رضوان بك على الحكومة لهم ، ماداموا لا يشتغلون بالتجارة . ورحبت مصر باعطاء أراضى للاجانب ، يعمرونها ويبنونها ، ويساعدون بذلك على التوطن ، واشترطت لذلك شرطاً واحداً ، هو ضرورة انقيادهم لأوامر الحكومة ، مثلهم فى ذلك مثل الأهالى ، واطاعتهم لقوانينها .

ثم قررت الحكومة انشاء « سقالة » جديدة فى بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار ، لكى تساعد فى حركة هذا الميناء . ووافقت على أن يشترك الأهالى مع الجنود فى هذه العملية نظير مكافأة خاصة ، وذلك لتمرين الصوماليين على الأشغال وتدريبهم مع إخوانهم السودانيين والمصريين . وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ، ومعهما الدفاتر والأوراق اللازمة ، مع صراف للعمل على ضبط حسابات هذه الوحدة الادارية الجديدة . وعملت على ضبط الموازين والمكاييل فى هذه المنطقة ، وذلك بتوحيدها مع نظائرها فى مصر . كما أنشأت السلطات المصرية كثيرا من المبانى والمساكن للمستخدمين ، وضربت بهذا مثلا امام الاهالى لاقامة مساكن صحية لائقة .

ولقد شعرت عدن نفسها بتغير الأحوال فى ميناء بربرة ، وأفادت من ذلك . لقد كانت عدن فى ضيق قبل ترتيب خط الملاحة البحرية المنتظم بينها وبين بربرة بسفن « البوستة الخديوية » . وكان المسلى والبقر والغنم يشح فيها فى زمن الخريف ولمدة خمسة أشهر ، نتيجة لعدم تمكن السفن الشراعية من السفر أمام الرياح الشمالية . فكانت أسعار الرطل الواحد من اللحم تصل فى عدن إلى ما يقرب من خمسة قروش مصرية ، ولكن مجىء المصريين إلى بربرة وسير البواخر المصرية ، ساعدا على إستمرار تموين عدن ، وعلى تردد التجار عليها باستمرار ، وعلى الاحتفاظ بثمن رطل اللحم فيها قرش واحد طول السنة . وكانت الباخرة المصرية تنقل ما يزيد على ألف رأس من الغنم ، علاوة على عدد من الأبقار وكميات من المسلى والخضر ، وزادت الحركة التجارية مع عدن ، وزاد مجىء التجار الصوماليين بأموالهم ومتاجرهم . وكانت شهادة الانجليز أنفسهم أكبر دليل على أزدهار هذه المناطق بعد مجىء المصريين إليها ، وانضمامها إلى الامبراطورية الافريقية .

ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التى تعقد فى موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل سنة . فانشأت الطرق وشجعت الاهالى على المجىء بمتاجرهم إليها . ولكن السلطات البريطانية فى عدن لم توافق على دفع أية

رسوم ، على ضآلتها ، فى هذه السوق فما كان من السلطات المصرية إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة ، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب فى التوجه إليه أو الاقامة فيه ، فأصبح الطريق مفتوحا بينه وبين بربرة ، وأضحت التجارة حرة من كل قيد ، رغم أن عدداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية ، مما يجعلهم يخدمون مصالح انجلترا ، وهم فى الأراضى المصرية .

ولقد شاهد بعض رجال الاقامة البريطانية فى عدن مجهودات المصريين فى هذه المناطق ، وشهدوا لها ، وكان من بينهم الكابتن هنتر ، الذى ستضطره ظروف دولته إلى الرياء فيما بعد ، وإلى العمل على إخراج المصريين ، وإحلال البريطانيين محلهم .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل التاسع

زيلـع وتاجـورة

واصلت مصر سياستها الخاصة بتوحيد أقاليم شمال شرق إفريقية فى نطاق واحد بأن بذلت المساعى ، لدى الباب العالى ، للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من ولاية اليمن اليها ، وضمها إلى هذه الكتلة الافريقية المتحدة .

(١) – القاعـدة :

لا نعرف على وجه التحديد قيمة هذه المساعى من الناحية المادية ، على الاقل ، إذ أن الباب العالى لم يكن يوافق على القيام بهذه التغييرات الادارية دون أن تدفع مصر الثمن ، وتدفعه نقداً ، وإن كان ذلك لا يدخل فى الميزانية ولا فى المصروفات « المنظورة » .

أما من الناحية السياسية ، فان مصر قد عملت على اتخاذ زيلع قاعدة هامة لها فى شرق إفريقية وإحدى الاسس التى بنت عليها الامبراطورية الافريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولا نعلم إن كانت مصر قد أبلغت الباب العالى أهمية زيلع بالنسبة لتنفيذ هذه السياسة ، واهميتها بالتالى بالنسبة لزيادة الاراضى الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، إذ أن دور المحفوظات التاريخية المصرية تسكت عن هذه النقطة ، أما دور المحفوظات التركية فليس من السهل الاطلاع عليها .

وعلى أى حال فان الثابت تاريخيا هو أن مصر قد بذلت المساعى ، فى القسطنطينية ، لتحويل ادارة زيلع إليها ، وأن هذه المساعى قد نجحت وصدر فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ينص على العهود بهذا المرسى الواقع على شواطىء

افريقية ، وعلى بعد من سنجق حديدة ، والذى كان هذا المرسى المذكور تابعاً له ، إلى الادارة المصرية وكان هذا تنازلا عن هذا الاقليم لمصر ، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيه عثمانى سنويا إلى خزانة السلطان ، واعترافا بما قامت به مصر من نواحى الاصلاح والتقدم المختلفة فى اقاليمها ، وأملا فى زيادة ايرادات زيلع نتيجة لالتفات السلطات اليه .

وعينت مصر رضوان باشا مأموراً على هذه الجهة ، واصدرت اليه الأوامر بالتوجه إلى والى اليمن ، ثم باستصحاب مندوبه ، الذى سيذهب معه بالتالى الى زيلع ، ويقوم باستلامها وادارتها وتصريف امورها وامور الجهات التابعة لها وجماركها . وكانت تاجورة تابعة لزيلع من الناحية الادارية ، وتدخل بالتالى ضمن المنطقة التى انضمت الى الاراضى المصرية .

ثم عهدت مصر الى منزنجر بك ، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، باستكشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها ، واقتراح ما يلزم لتحسينها واستغلالها . كما عهدت الى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الأهالى والعربان المقيمين بمنطقة زيلع « وتاليف قلوبهم وتسهيل وتأمين الطرق منها إلى (هرر) لراحة الواردين والمترددين واستمرار ذهاب واياب قوافل التجارة بغير مشقة ولا تعب »[1] وأصبح رؤوف باشا قومندانا للفرقة العسكرية الموجودة هناك .

أما منزنجر بك فانه قد قدم تقريرا هاما عن هذه المناطق ، وإرتبطت مهمته ، فى حقيقة الأمر ، بالعلاقات المصرية – الحبشية ، فى الوقت الذى إرتبطت فيه ايضا بخطة مصر تجاه هرر . وأما محمد رؤوف باشا ، فان مهمته كانت مرتبطة قبل كل شىء بتنفيذ ضم إقليم هرر إلى هذه الكتلة الافريقية

---

(١) دفتر ٢ أوامر عربية – ص ٨٨ رقم ١٨٢ . منشورة برقم ١٠٦ ص ٢٣٧ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

الموحدة ، وصدر أمر بتعيينه محافظاً لزيلع وملحقاتها ، تسهيلا لقيامه بهذه المهمة .

كان يوحنا ، امبراطور الحبشة ، الذى نصبه لورد نابيير الانجليزى ، قد وأصل سياسة العداء التى بداها تيودور تجاه كل من مصر والسودان . فعملت مصر على الاتصال بمنافسه « منليك » ، راس شوا المناهض له فى الجنوب ، وعلى تدعيم علاقتها معه ، فى الوقت الذى استعدت فيه لارسال قواتها الى هرر . ورغم صمت دور المحفوظات التاريخية ، فمما لا جدال فيه أن مصر قد حاولت فى هذه الفترة شرح موقفها ، وضمان عدم تدخل منليك فى هرر ، والاحتفاظ معه بعلاقات ودية على الأقل ، إن لم تكن قد رسمت امر تحالف معه ضد يوحنا ، المناوىء لها وله فى نفس الوقت .

ورأت الحكومة الخديوية أن السلطات البريطانية فى عدن لها « بعض الأخذ والعطاء مع جهات زيلع » ، فأصدرت أمرها الى رؤوف باشا لتسهيل أمور هذه السلطات ومساعدتها وعدم اعتراض طريقها ، رغبة منها فى عدم الاصطدام مع انجلترا .

ولكن الحكومة الخديوية خشيت فى نفس الوقت من تردد رجال الاقامة السياسية البريطانية فى عدن على جهات زيلع ، خصوصا إذا رأوا ذلك العدد من الجنود المصريين والسودانيين ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة . فاصدرت حكومة القاهرة تعليمات منفصلة إلى رؤوف باشا تشتمل على الردود الذى يمكنه أن يجيب بها عليهم . وظهر جليا من هذه الردود أن مصر كانت تخشى من أن يقوم الانجليز بعرقلة مجهوداتها فى هذه المناطق ، فتظاهرت أمامهم بأن المقصود بالاستعدادات الحربية هو كشف منبع نهر ستيت وكأن الحملة القادمة ليست إلا حملة استكشافية .

« ... إذا ... سألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى أين انتم ذاهبون فان

الجناب الخديوى يأمر بأن تقولوا لهم إننا نقصد كشف منبع نهر ستيت وسنسير من هنا لتمهيد الطريق وتعليم حرائطها ومعنا ضباط أركان حرب ومهندسون - وسيأتى من (عندو كرو) حضرة عردون باشا مأمور خط الاستواء وقد عهد إلى بمحافظة جهات ريلع والقيام من هنا لايجاد منبع النهر المذكور وستأتى من بعدى بعثة علمية أيضاً » .

« وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم : لماذا استوليتم عليها ؟ فان جنابه العالى يأمر أيضا أن تقولوا لهم : « لأن الأهالى قدموا عريضة إلتمسوا فيها أن يتبعوا الحكومة ، فاستولت الحكومة عليها - وجعلتها مركزا لأعمال الكشف عن منبع النهر الآنف الذكر - وقد كفلنا الراحة والأمن للأهلين » .

كذلك صدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بترك التعليمات اللازمة بخصوص هذا الموضوع إلى رضوان باشا ، حتى يستطيع الاجابة عن مثل هذه الأسئلة بعد سير رؤوف باشا صوب الداخل[1] .

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين لملاحظة جهة تاجورة ، وارسال الباخرة « الخرطوم » للاقامة فيها . فاذا ماوجد رضوان باشا أن لقبودان هذه الباخرة لياقة للاشراف على أمور هذه الجهة ، فيمكنه الابقاء عليه فيها وفى باخرته ، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة « الصاعقة » وتعيين قبودانها بدلا منه على « الخرطوم » فى تاجورة . وكان على هذا القبودان أن يشرف على حامية صغيرة من الجنود تقيم بالساحل وتحافظ على علم الدولة المرفوع هناك .

وتعتبر تاجورة ميناء هاما فى بلاد الصومال ، إذ أنها كانت تتحكم فى الطريق الموصل الى هرر وفى الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة الاوسا .

---

(١) انظر المرجع السابق . وثيقة رقم ١٠٨ - ص ٢٣٩ .

وستخرج الحملة الرئيسية بقيادة محمد رؤوف ، من زيلع صوب هرر . أما الحملة الثانية فانها ستتألف من أربع بلوكات مصرية وسودانية تحضر مع منزنجر بك من مصوع وتنزل فى تاجورة ثم تسير منها فى اقليم الاوسا صوب شوا ومنليك ولقد بدأت هذه الحملة الثانية سيرها فى شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ ، واصطحب معها أحد مندوبى منليك . وتظاهر محمد لهيطة ، شيخ الاوسا بالود للمصريين . ولكنه سار بالحملة فى طرق وعرة ، ثم هاجمها برجاله ليلا ، معتمداً على مبدأ المفاجأة .

وقتل منزنجر فى هذا الالتحام مع ربع القوة المصاحبة له . واضطر الباقون إلى العودة بالجرحى الى الساحل .

ولكن هذه الهزيمة الصغيرة لم تحول انظار مصر عن مواصلة تنفيذ مشروعها فى هذه المناطق .

(٢) – الادارة :

وصل محمد رؤوف باشا ، المحافظ ، الى زيلع وأخذ يستعد للسفر صوب هرر فى الداخل ، واستصوب تعيين أبو بكر شحيم ، أمير زيلع السابق ، فى وظيفة وكيل المحافظة ، وطلب منحه الرتبة الثالثة تشجيعا له على القيام بعمله الجديد ، وافادة من مجهوده فى هذه المناطق ، التى يتمتع فيها بنفوذ كبير وبعصبية قوية .

ورأت مصر أن أبا بكر يمتاز بالغيرة والحمية فى اشغال الحكومة ويبذل جهده فى مساعدة ممثلى السلطات العامة والسعى فى جذب قلوب الأهالى وتأليفهم . فوافقت على تقليده وظيفة وكيل المحافظة ومنحه الرتبة الثالثة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كما أرسلت الكساوى والمنح لكل من التجار والعلماء فى هذه الناحية .

وقد أرسل أبو بكر شحيم ابنه ابراهيم مع منزنجر باشا فى مهمة الى الحبشة ، وكان ابنه موسى بالمساعدة فى اشغال الحكومة فى تاجورة ، واشتغل ابنه برهان معاونا مع رؤوف باشا فى هرر ، وكلف ابنه الرابع ، محمد بالمساعدة فى ادارة شئون زيلع نفسها . فظهر ولاءه للحكومة . وقدرت القاهرة هذا النشاط حق قدره ، وقلدته منصب محافظ زيلع فى ١١ نوفمبر من نفس السنة ، وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه الجهات تحت ادارة رؤوف باشا ، الذى أصبح حاكما عاما (حكمدارا) لهرر وملحقاتها .

ولقد طلب محافظ زيلع الحضور الى مصر للزيارة وأوصى عليه عبد القادر حلمى باشا ، وإمتدح اخلاصه وغيرته على العمل . وصدر مرسوم فى ١١ ابريل سنة ١٨٧٦ بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر ، ووضعها تحت ادارة رضوان باشا مع الابقاء على أبى بكر باشا محافظا لزيلع . فاظهر رؤوف باشا معارضة فى تنفيذ هذا المرسوم باسم الصالح العام ، وشرح أنه يعطل التجارة والأعمال الحكومية . واستشهد بانه طلب من زيلع ١٢,٠٠٠ ريال لصرف مرتبات الجنود ، ولكن هذا المبلغ لم يرد من زيلع ، ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠,٠٠٠ من العملة النحاسية ، رغم ان الحكومة العامة لم تطلب هذا النوع من العملة ، لعدم قبول الأهالى له . فأصر رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش لزيادة التداول وللعمل على ازدهار التجارة . ثم عاد واستشهد بمسألة ارسال الانسجة لعمل قفاطين المشايخ وورودها مرتفعة الثمن ، واضطرار سلطات هرر الى فرض رسوم الجمارك عليها بعد ذلك . وطالب مرة جديدة برجوع زيلع الى إدارة هرر كما كانت فيما قبل ، متهما محافظا بالجهل ، ورامیا وكيل محافظتها بالأمية ، حفاظا للايراد ، وتوحيداً للسلطة .

ولكن مصر وجدت أن كل من زيلع وهرر ملحقة بالحكومة الخديوية ، فأوصت رؤوف باشا بعدم التشبث بالحاق زيلع بهرر ، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أبى بكر باشا ، مادام كل منهما من ممثلى الحكومة . فعليهما

بالاتحاد والانفاق لما فيه من حسن تصريف للامور .

ووقع على كاهل ابى بكر باشا أمر الادارة الجديدة فى بلاد الصومال ، وظل يواصلها حسب الخطوط العامة التى رسمتها مصر لهذه الامبراطورية الافريقية المتحدة ، ويواصلها بكل نجاح وعزم .

كان بعض تجار زيلع يحتفظون بكمية من العملة القديمة المتداولة قبل مجيء المصريين فاستبدلتها الادارة بالعملة الجديدة . وشرح أبو بكر باشا أن ضريبة « الدخولية » المفروضة بجهة تاجورة لاتكفى لمرتبات الموظفين القائمين على تحصيلها ، فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه مصدراً لتضرر الأهالى . فوافقت الادارة على وقف تحصيل هذه الضريبة ، وتفويض محافظ زيلع أمر الاستغناء عن خدمات هؤلاء الموظفين .

ولم تمانع الادارة فى اختيار أبو بكر باشا للسيد محمد عمر نقيبا لتجار زيلع بعد وفاة سر تجارها السابق .

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة الطباق وعدم تمكن الاهالى من شرائه بعد دفع الضرائب الجديدة الموحدة (٧٥٪) — عملت الادارة على إيجاد حل يرضى أهالى زيلع ، ولا يتعارض مع نظام الضرائب الموحد . وكان من عادة أهالى زيلع ، ومعظمهم من العربان ، استعمال مضغة الطباق . فرأت الادارة وضع تجارة الدخان فى يد واحدة ، وأن يكون بيعه بمعرفة الميرى أو الحكومة . وأوصت محافظة زيلع بشراء الكمية اللازمة للاستهلاك السنوى المحلى (٧٥٠ قنطاراً) من عدن ، ومن أموال الحكومة ، ثم بيعه للاهالى بالاسعار المعتادة . وأحلت الإدارة نفسها بهذا الوضع محل تجار الطباق ، وحصلت على ربح يتراوح بين ٥٠٪ ، ٧٦٪ ولم يتحمل الاهالى أى ارتفاع فى أسعار الطباق[1] .

(١) كان سعر القنطار فى عدن « من أربعة ريالات إلا ربع لأربعة ريالات للقنطار المصرى خلاف نولونه ، وأسعار مبيعة هى من ٦ ريالات الى سبعة ريالات ونصف للقنطار » . انظر : تعليمات مرسلة =

وبلغ عدد الحامية الموجودة فى زيلع ١٥٠ جنديا نظاميا و ٣٠ من مجندى الصومال . وكان هذا العدد كافيا لاستتباب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل .

وتعاونت البحرية المصرية مع سلطات زيلع المحلية فى إقامة إدارة منظمة ، وفى بناء تلك الوحدة الافريقية ، التى شهد بمزاياها كل من الاعداء والاصدقاء .

(٣) - المشروعات الانشائية :

عملت مصر على تسهيل أمر إتصال زيلع بالسويس ، فرتبت خطاً للبريد البحرى يقوم كل أسبوعين ، بباخرة خاصة ، من بربرة إلى زيلع فعدن ، ثم إلى زيلع وبربرة مرة أخرى . وكان على هذه الباخرة أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزيلع وتنقله إلى عدن ، حيث تقوم بواخر الشركة الشرقية P.&O. بنقله إلى السويس وتعود بالبريد الوارد من السويس إلى عدن ببواخر هذه الشركة ، ثم توزعه فى بلاد الصومال .

وأخذت الحكومة المصرية فى دراسة أحوال المناطق المحيطة بزيلع تمهيداً لقيامها بالمشروعات العمرانية والحضارية فيها . وأرسلت أحمد نشأت بك ، معاون التشريفات ، فى مهمة خاصة اليها .

ثم عادت وأرسلت عبد القادر حلمى باشا ، مأمور ضبط مصر ، إلى كل من زيلع وتاجورة للمساهمة فى أعمال الانشاء والتعمير اللازمة ، وصدرت اليه الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

= إلى أبى بكر باشا فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ - وثيقة رقم ١٢٣ ص ٢٦١ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

كانت حركة المد والجزر تصعب أمر نقل البضائع والمهمات فى زيلع من السفن وإليها . فقررت الحكومة المصرية إنشاء سقالة فى هذا البناء ، تشبه تلك التى أنشأتها فى بربرة ، وتسهل عملية الشحن والتفريغ فى هذا الميناء الهام ، خصوصا فى فترة احتاجت فيها القوات الموجودة فى هرر إلى كثير من المهمات ، ورسمت فيها الدولة سياسة تنشيط التجارة بين الداخل والساحل .

وكان نجاح جمالى باشا فى إنشأ سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء سقالة أخرى فى زيلع . وبلغ طول هذه السقالة ٣٥٠ متراً وعرضها سبعة أمتار ، منها رصيف من الحجر ، بعرض متر ونصف متر من كل جانب ، والأربعة أمتار الباقية فى الوسط تملأ بالرمال والأحجار .

وكانت الأيدى العاملة متوفرة ورخيصة فى بلاد الصومال ، بل أن أكثر من ٢٠ ألف منهم كانوا يقيمون فى عدن ، بحثا وراء الرزق . وكان بعضهم يعمل « بالمؤونة فقط » والبعض الآخرُ بأجر بسيط ، فرأت مصر تشجيع العمال الصوماليين على العمل فى بلادهم بالأجر اللازم لهم ، بدلا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج . فكلفت عبد القادر حلمى باشا بهذه المهمة ، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان للحكومة ، ومبنى للجمارك ، وإحدى المستشفيات وبعض المخازن والمساكن اللازمة لاقامة الجنود ، خصوصا فى فصل الصيف ، الذى يمتاز بحره الشديد فى هذه المناطق .

وأرسلت مصر عددا من « عساكر الصنايعية » للمساهمة فى هذه الانشاءات ، ورسمت أمر قطع الاخشاب محليا ، والحصول على الاحجار اللازمة من الجهات القريبة من زيلع ، وإستخدام العمال الصوماليين فى كل هذه العمليات ، بالاجر اللازم .

ولقد أظهر مشايخ عربان تاجورة خوفهم من الحنفرى ، شيخ الأوسا ، لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقوافلهم ، فاصدرت مصر تعليماتها إلى قبودان

الباخرة الحربية « سنار » الموجودة هناك بتمام اليقظة لما قد يحدث . وأمرت السفينة الحربية « الصاعقة » بالبقاء فى هذا الميناء على الدوام ، للمحافظة على هذه الجهة .

وقررت الحكومة بناء استحكامات فى تاجورة ، بالقرب من السقالة البحرية ، وفى اتجاه مرمى السفن الحربية ، تسهيلا للاتصال بينها ، وبين السفن ، وتأكيداً لحماية هذه « الطابية » بمدفعية السفن « حتى إذا كان على الفرض والتقدير [أن] يحصل حركة من العربان فى البر فيكون الوابور الواقف فى الميناء بحالة تمكنه من المدافعة والحماية عن الطابية المذكورة ومن فيها من العساكر والجبخانة ويسهل النقل من الطابية للوابور ويسهل أيضا توصيل الجبخانة من الوابور إلى الطابية » .

ورأت مصر إبقاء أربعين جنديا فقط فى الطابية والاستحكامات فى شكل « حامية » — أما باقى الجنود ، ومن يصل منهم فيبقون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائرهم ، وقاية لهم من البرد فى فصل الشتاء ، والحر فى فصل الصيف .

واهتمت مصر فى هذا العهد بكل من الملح والنطرون ، وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما . فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح فى الخارج ، وللحصول على النطرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة . وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة . كما أوصت بعدم منح أى التزام للاهالى أو للاجانب باستخراج الملح ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النطرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك .

وكانت هذه التوصيات تعم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها ملاحة « الحلو » ووجود أكبر ملاحات شرق إفريقية ، المسماة

« بحيرة العسل » بالقرب من تاجورة . فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحة زيلع للمحافظة على أموال الدولة . فلم تمانع الادارة فى ذلك . وانشئت المخازن اللازمة ، وأرسلت « العينات » لمصر ، لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها فى الخارج ، خصوصا وأن أسعار الملح الصومالى كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة . وكانت الهند تعتبر من أهم البلاد التى تحتاج إلى الملح الافريقى ، ومن أكبر المستهلكين له .

ولقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة فى زيلع ، ودخول الحضارة والمدنية الحديثة ، والادارة المنظمة فى هذه الارجاء . فساد الأمن وبنيت المدارس والمساجد . وشعر الصوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين فى دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم فى مصر وفى السودان وفى شرق افريقية . ولم يقع ما يدل على حدوث أى تضارب فى المصالح بين أبناء هذه الاقاليم ، أو حتى أى سوء تفاهم بين الاقليم والاقليم الآخر . ورضى الجميع بالمساواة بينهم فى الحقوق ، ومساواتهم فى الالتزامات ، أمام القانون .

ولا يمكننا أن نتناسى أهمية زيلع فى تلك الفترة ، لهذه الكتلة الافريقية الموحدة ، إذ أنها أصبحت قلعة أمامية لها فى خليج عدن ، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الاحمر ، وقاعدة هامة ترتكز اليها فى توحيد إقليم هرر مع هذه الامبراطورية .

obeikandl.com

الفصل العاشر

هـــرر

(١) - الـوصـل إلـى هــرر :

بدأ رؤوف باشا تقدمه فى يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من زيلع على رأس القوات المصرية والسودانية متجها صوب هرر . وقابلهم على الطريق شيخ مشايخ عربان عيسى والصومال ، الذى أبدى ترحيبا بالدخول فى طاعة الحكومة هو ورجاله من قبائل المنطقة . كما وصلهم خطاب من محمد عبد الشكور سلطان هرر يعلن فيه طاعته للحكومة ، وقبل أن تصل الحملة الى جلديسة ، التى تعتبر حدا بين قبائل العيسى صومال وقبائل النولى جالا .

وجاء وفد من هرر لمقابلة المصريين ، وكان برئاسة إبن السلطان ، ويشتمل على القاضى عبد الله بن عبد الرحمن ، قاضى ثان مدينة هرر ، والحاج يوسف من أعيان البلدة ، والسيد أحمد نقيب الأشراف ، ومحمد عبد القادر ترجمان ديوان الأمير . جاءوا يحملون خطابا آخر يعلنون فيه طاعتهم للدولة الافريقية المتحدة ، وترحيبهم بقدوم اخوانهم سكان الشمال .

وهكذا نرى أن سلطات هرر المحلية قد رحبت بالاتحاد مع مصر ، ولكن عددا من رجال القبائل كانوا يعيشون فى ظلال الجهل ، ويعتبرون الحرب وسيلتهم الوحيدة للتفاهم . وتجمع عدد منهم فى اليوم الثامن من أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية ، ولم يكن من السهل الاستهانة بهم ، خاصة وانهم كانوا يتحكمون فى الطريق والمسالك ويبادرون بالحرب وكأنهم مدربين على أصولها وفنونها ، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة ويحمل كل منهم أسلحته الحربية . ولقد عاملهم المصريون بالحسنى ، وحاولوا إفهامهم الموقف وتقديم النصح لهم ، ولكن ذلك لم يجد نفعا . وظهر

تصميمهم على القتال ، فجاراهم المصريون فى هذا اليوم فى معركة صغيرة ، مكثت أقل من ثلاث ساعات ، أعلنوا بعدها طاعتهم وتسلموا الاعلام المصرية .

وفى اليوم التالى قابلت المصريين جماهير اخرى كبيرة تقطع عليهم الطريق ، وتلوح لهم بالاسلحة طلبا للنزال ، ولم يجد التفاهم معهم ايضا وارادوا الهجوم على الطوابير ، فاضطر المصريون الى نزالهم لمدة سبع ساعات ، أرسلوا بعدها يطلبون الأمان . فأصر المصريون على ضرورة حضور شيوخهم ورؤسائهم ، الذين أتوا فى الصبيحة التالية واكدوا دخولهم فى طاعة الحكومة ، ورفعوا الاعلام المصرية على قراهم .

وإستراحت القوات قبل دخولها مدينة هرر ، وأبلغها السلطان أنه سيحضر بنفسه لمقابلتها . فأرسل المصريون أعلامها لرفعها على أحد أبواب المدينة ، وعلى قصر السلطان . ورحب المصريون بالسلطان كما رحب بهم ، وتسلم كساوى التشريفة التى أرسلتها مصر هدية له ولكبار القوم والاعيان . ودخلت القوات المصرية إلى عاصمة الاقليم رسميا فى يوم ١١ من أكتوبر .

وكانت هرر هى المدينة الوحيدة التى يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربرة أو تاجورة . وبلغت مساحتها نحو ٤٨٠,٠٠٠ مترا مربعا وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح إرتفاعه بين ثلاثة وأربعة أمتار ، مبنى من الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاورة ، وبه أربع وعشرون برجا ، وخمسة أبواب سماها المصريون باسم باب الحاكم ، وباب الفتوح وباب النصر وباب الرحمة وباب السلام .

أما بيوت المدينة فكانت كلها مبنية بالحجر ومسقفة بالاخشاب والبوص على نسق البيوت المصرية ، إلا أنها كانت من دور واحد ، ولم يكن لها نوافذ لاتقاد البرد . وقارب عدد منازل المدينة عشرة آلاف ، وبلغ عدد سكانها نحو

٣٥,٠٠٠ وكانوا جميعا متمسكين بالشريعة الاسلامية حق التمسك ، على المذهب الشافعى ، كما كان أغلبهم يتكلم العربية ، ولم يكونوا يميلون إلى الاشغال اليدوية ، بل يفضلون الفلاحة والتجارة .

وكانت غدران المياه تمر إلى جوار المدينة من الشمال ومن الجنوب ، تحمل المياه العذبة الجيدة التى تتجمع من سقوط الامطار على الجبال المجاورة . وكانت هذه المياه تضاهى مياه النيل فى مذاقها حسب شهادة المصريين . وتقع المدينة على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من الشمال ومن الجنوب على بعد حوالى ثلاث كيلو مترات منها ، ومن الشرق على بعد اثنتى عشر كيلو مترا ، ومن الغرب على بعد تسعة كيلو مترات . وكان أشهر هذه الجبال هو جبل حاكم ، الذى يقع إلى الجنوب من المدينة ويشرف عليها .

وكانت طبيعة الارض طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر ، مما جعل الاقليم فى نضرة زاهرة فى جميع فصول السنة . ولقد ساعد ارتفاع الاقليم على اعتدال مناخه رغم قربه من المناطق الاستوائية . وازدهرت بالاقليم زراعة البقول وقصب السكر والقطن والحبوب والخضروات والفواكه والبن المشهور بجودته ، والذى فضله الاوربيون حتى على البن اليمنى .

أما الصناعة فكانت قليلة الانتشار ، وكانت أغلب مصنوعات الاقليم مستوردة من بلاد العرب ، ولم يجد المصريون بمدينة هرر إلّا خراطا واحدا حضرمى الأصل ، رغم وجود عدة حدادين . ولكن صناعة الأقمشة كانت متقدمة فى هرر إذا ماقورنت ببقية الأقاليم السودانية .

وكانت مدينة هرر نقطة تتوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزا تجاريا هاما فى شرق افريقية . وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى موانى زيلع وبربرة وتاجورة ، رغم قلة استخدام النقود فيها ، وتفضيل الاهالى

لنظام المبادلة العينية . وكانت قوافل التجار من زيلع وبربرة وحضرموت تحمل البن اليمنى وبعض الحرير وبرادة النحاس من بلاد العرب إلى هرر ، ثم تعود محملة بالبن الجيد والجلود المدبوغة ، وجلود النمر وريش النعام وسن الفيل . فكانوا يربحون فيما يستوردون ، ويربحون فيما يصدرون .

وكان أهالى هرر يعيشون عيشة بسيطة ، ولكن سليمة ، إذ كانوا يميلون إلى العمل والكسب والتعليم ، « حتى أن جميع الاطفال يقرأون فى الكتاتيب مدة النهار والمراهقين مدة الليل والبعض منهم يحضر علم الشريعة على الجهابذة من العلماء لتفقههم فى الديانة وحبهم الشديد لها على مذهب الشافعى حتى أن المراهق فيهم متفقه فى مذهبه » .[1] وذكر أحد ضباط اركان الحرب المصريين فى هرر : « لعمرى أنه يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالى هذه البلاد لتفقههم جدا فى مذهبهم ، لا سيما وانهم فى أواسط افريقية تقريبا[2] . »

ومع هذا فقد كان حكم محمد عبد الشكور سلطان هرر حكما تعسفيا رجعيا . فكان يمنع الاهالى من زراعة البن ، ويحتفظ بها احتكارا لنفسه ، خوفا من أن يغتنى الاهالى ويخرجون بالتالى على طاعته . كما كان يحتكر التجارة فى العاج وريش النعام ، وكانت عملته مغشوشة مضروبة فى هرر مدة أزمان مختلفة ، وكلها نحاس ، على حد قول المصريين ، أى أن قيمتها الفعلية كانت أقل من القيمة النقدية التى كانت متداولة بها . وبلغ من تعسفه أنه كان يمنع نساء الشعب من لبس النعال ، والرجال من لبس أى شىء على رؤوسهم . وكان يجلد كل من يتجاسر على تغطية رأسه ، ولو بالثوب الملتف هو فيه لوقاية رأسه من حرارة الشمس أو البرد . كما كان يمنع الاهالى من أكل الارز ، وأكل التمر ويقول « أن هذا أكل الأمراء السلاطين ومن أين لكم أن تتوصلوا لأكل

---

(١) تقرير من ضباط اركان حرب مأمورية هرر فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ – دار المحفوظات التاريخية عابدين – محفظة رقم ٣ – مستندات خاصة بالمعية نشرها الدكتور شوقى عطا الله الجمل برقم ١٣٤ ص ٢٩٣ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(٢) الوثيقة السابقة .

طعامنا ، بل كان يمنعهم من أكل أى غذاء حلو ، وما هذا إلا نتيجة جهله وتجبره وطغيانه على عباد الله » .[1]

ولكن مجيء المصريين غير من هذه الاحوال إذ أنهم قضوا على إحتكار زراعة البن ، وعملوا على محاربة البدع والعمل على تقدم البلاد واهلها ، « فاخذ الاهالى فى لبس تاج الاسلام وصاروا يدعون للدولة المصرية وابنائها الكرام حيث خلصتهم مما كانوا فيه من الظلم والاحتقار » .[2] وسنرى كيف أن استعداد أهالى هذه المناطق للتقدم والرقى لم يقل عن استعداد غيرهم من الشعوب ، وكيف أنهم استجابوا إلى تلك النظم والوسائل الحديثة التى جاءت مع إخوانهم فى الشمال ، وهدفت إلى السير بهم قدما ، إلى الامام .

(٢) – الادارة الجديدة :

ارسلت مصر شكرها لكل ضباط الحملة وجنودها بعد وصولهم إلى هرر ، وكافأت محمد رؤوف باشا بمنحه رتبة الفريق فى الجيش .

ووجدت الحكومة المصرية أن أهمية بلاد الصومال واتساعها ، وما تشتمل عليه من زراعة وتجارة تستلزم تنظيم ادارتها سعيا وراء تقدمها ورفاهية أهلها . فعينت محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هذه الاقاليم ، وأصبح لقبه « حكمدار هرر وملحقاتها » وأصبح عليه أن يشرف على بلاد الصومال جنوبى باب المندب ، وفى الداخل حتى هرر ، وألحقت بادارته كل من تاجورة ومحافظتى زيلع وبربرة . وثبتت الحكومة المصرية أبا بكر شحيم محافظا على زيلع . وأعربت الحكومة عن عدم ارتياحها لادارة جمالى باشا فى بربرة ، ووجدت أن أهمية هذه المحافظة وأهمية مينائها وسوقها التجارى يتطلب

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

الالتفات اليها . فذكرت لرؤوف باشا أنها اخذة فى إرسال المواد اللازمة لتوصيل المياه من الدوبار إليها ، وأن عبد القادر حلمى ، مأمور ضبطية مصر حينئذ ، سيقوم بالإشراف على هذه العملية ، مثلها مثل عمليات انشاء المسجد والمستشفى ومركز البوليس . وسألت الحكومة رؤوف باشا عما إذا كان يرشح أحدا من طرفه لتولى منصب هذه المحافظة ، وأوصته ببذل جهده لتسهيل الطرق وتأمين التجارة عليها ، خصوصا بين هرر وبربرة .

أما فيما يتعلق بمحافظة هرر نفسها ، فان السلطان السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولائه للحكومة الجديدة ، ولكنه غير ختمه باسم « أمير هرر » وطلب من رؤوف باشا الإحتفاظ بهذا اللقب وراثيا فى أسرته . فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وذريته فى مدينة هرر ، وقلدته منصب « محافظ هرر » وكانت هذه الوظيفة « إسمية فقط » . وطلبت منه أن ينتهج العدالة بين العباد ، ويعامل الأهالى فى المدينة بالرفق والرعاية ، عملا على زيادة العمران وتقدم البلاد .

وكانت هذه الحكمدارية متسعة الارجاء وتتطلب قيام الحاكم العام بالمرور على جهاتها . ووجدت مصر ضرورة تعيين نائب له أثناء غيابه عن المدينة ، خصوصا وأن معظم الضباط المصريين المرافقين له كانوا من الشبان . فوقع الاختيار على عبد الوهاب بك وهبى ، مدير بنى سويف ، ليكون وكيلا لمحافظة هرر ، ورئيسا لمجلس الحكمدارية فى نفس الوقت ، أى مرؤوسا لمحمد عبد الشكور فى الظروف العادية ، ورئيسا له فى الظروف الطارئة . وكان رؤوف باشا قد لفت نظر مصر إلى أنه مضطر الى الاحتفاظ بالأمير السابق وذكر أنه ينطوى على أمور غير لائقة . وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة عبد الشكور ، خصوصا فى وقت غياب رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة . وكان عبد الوهاب وهبى من رجال الحكومة المعول عليهم ، وسبق له القيام بمهمات خاصة ، وله دراية بالشئون العامة ، وعهدت اليه بادارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة ، وكلفته بالنيابة عن رؤوف

باشا فى أثناء غيابه ، وبرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والاعيان للنظر فى القضايا ، سياسية كانت أو شرعية[1] .

وأرسل الخديو فرمانا إلى أهالى هرر بدأه بشكر الله على ضم مدنهم وبلادهم إلى البلاد المصرية ، وشرح فيه سياسة الحكومة تجاه هذا الاقليم الهام ، وأكد فيه أن المرجع فى الاحكام سيكون للشريعة المحمدية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وان الادارة المصرية ستعمل على سيادة العدل والإنصاف ليستوى فى الحقوق الادانى والاشراف ، والمعاملة بالتلطيف والاستحسان وان اختلفت الأديان . ثم أعلن سروره لترحيب الأهالى بهذه الوحدة مع مصر ومع بقية الأقاليم الافريقية المتصلة بها ، وأبلغهم أنهم أصبحوا كالمصريين تماما ، ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات مثلهم : « فقد صرتم كأهالى الديار المصرية من كافة الرعايا تتمتعون بالأمن وسائر المزايا ، يتساوى الضعيف فى الحقوق والقوى والكل يسلكون المنهج القويم السوى » ووعدت حكومة القاهرة بالعمل على نشر التعليم وازدهار الزراعة وتوسيع نطاق التجارة والصناعة ؛ وحثت الاهالى على التعاون فى استخراج خيرات الارض ، وعلى طاعة الله والرسول « وأولى الأمر » منهم .

وأصبح على رؤوف باشا أن يقيم احتفالا عسكريا يجمع فيه الامير والقضاة والعلماء والتجار والاعيان ، ليقرأ عليهم هذا المرسوم ، لاعطائه الصفة الرسمية اللائقة بمثل هذه المناسبة .[1]

ويعجز بعد ذلك كل ناقد ، مهما كانت لباقته ، عن النيل من تلك الوحدة التى تمت بين القطرين ، الصومال فى الجنوب ومصر فى الشمال ، ما دام الاهالى قد رحبوا باخوانهم المصريين ، وما دام الجميع قد صمموا على أن تكون

---

(١) انظر الوثيقة رقم ١٣١ ص ٢٨٣ من كتاب الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(١) المرجع السابق : وثيقة رقم ١٣٠ ص ٢٨٠ .

لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات فى أقاليمهم الموحدة .

ولكنا نجد أنه عز على سلطان هرر السابق أنه فقد سيطرته على الاقليم ، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الادارة الفعلية الوراثية ، فضلا عما حرم منه من احتكارات كانت تدر عليه الارباح الطائلة . وظهر قصور تفكيره وتأخره عن متابعة الاحداث ، وعدم قدرته على مسايرة التطور واصراره على مصلحته الشخصية – ظهر ذلك فى تحريضه قبائل الجالا ودفعهم إلى مهاجمة المصريين ، مما اضطر رؤوف باشا إلى الخروج ومجابهة هذه الحركات وقضائه عليها وعلى محمد عبد الشكور نفسه . فتقدم إبنه الحاج عبد الله بعد ذلك بطلب الأمان والاذن له بالحضور الى القاهرة ، ورتبت له الحكومة المصرية معاشاً ، ثم اختار زيلع مقاما له ، وأوصت سلطات هرر بعدم التعرض لاملاكه ، وعدم منعه من تحويلها الى زيلع .

وهكذا أصبح اقليم هرر تحت ادارة مدنية جديدة ، دون وجود طبقات تتحكم فى خيرها . وظهر أن الاقليم قد أخذ فى الاستجابة لتلك البذور التى أخذ إخوانهم أبناء شمال القارة يبذرونها بينهم .

(٣) – المشروعات الانشائية :

وافقت مصر على ارسال كل ماطلبه رؤوف باشا من الصناع لاستخدامهم فى الاعمال الانشائية فى هرر . ووافقت على بناء ثكنات للجنود على جبل حاكم ، وعلى زيادة عدد القوات الموجودة فى الاقليم نظرا لاتساعه .

فأصدر رؤوف باشا أمرا بابطال عملة الامير وبعدم استخدام عملة أخرى سوى العملة المصرية . وأرسل عينة من عملة هرر القديمة لمصر لتحليلها ومعرفة مقدار الفضة فيها تمهيداً لشرائها من الاهالى فرأت مصر أفضلية القيام بعملية الابدال تدريجيا حتى لاتقف حركة البيع والشراء . وأخذت فى ارسال

كميات من العملة المصرية إلى هرر لكى تحل محل العملة القديمة .

وبلغ رؤوف باشا أمر وجود الفحم بالقرب من حدود شوا ، فرأت مصر أن وجوده من حق المنافع العامة ، إلا إذا وجد داخل حدود شوا نفسها . وكان على رؤوف باشا أن يحدد ذلك الامر فى أقرب وقت ، خصوصا وأن حكومة القاهرة كانت قد استعدت لعقد معاهدة مع منليك ، رأس شوا . وكلفت رؤوف باشا بفتح وتأمين الطرق بين إقليمه ومنطقة شوا لتسهيل التجارة بين الطرفين .[1]

واستصوب رؤوف باشا جعل التجارة مع الاهالى والضرائب التى يدفعونها النصف بالمبادلة ونصف بالشراء بالعملة ، خصوصا وان الاهالى كانوا غير معتادين على التعامل بالنقود . ولكن الحكومة وجدت أن هذا الامر قد ينشأ عنه بعض الارتباك ، ويتطلب إقامة المخازن فى الاقاليم . فقررت أن تجعل تجارة البن فى يدها وحدها ، تقوم بشرائه من الاهالى ، بعد أن شجعت الجميع على زراعته ، وتشتريه بالعملة ، توحيدا للتجارة مع الخارج ، وتعويدا للاهالى على استخدام العملة . اما الضرائب المحلية التى قد تفرض على المواشى والأغنام والمحصولات فان مصر قد خشيت من استحداث نظم جديدة فيها مما قد يترتب عليه معارضة من جانب الأهالى . فأوصت الحاكم العام بعدم تقرير أى زيادة مفاجئة على عوائدهم السابقة ، وبان يحصل على الايرادات بنفس الطريقة التى سارت عليها الحكومة السابقة ، مع الاستمرار فى ذلك مدة حتى يألفوا الادارة الجديدة ونظمها شيئا فشيئا .

واسرعت مصر بارسال عدد من المهندسين العسكريين للقيام بالاستكشافات الجغرافية ، وارتياد البلاد لرسم الخرائط الطبوغرافية لمدينة هرر وبقية الاقليم ، وتحديد الطرق . وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، فاستكشفوا

(١) كلفت مصر منزنجر باشا بالسير صوب منليك رأس شوا . ولكن حملته قضى عليها .

المناطق بين زيلع وهرر ، وقام كل من محمد مختار وعبد الله فوزى بوضع خريطة للمدينة وضواحيها . كما قام كل من أحمد وجدى وعبد الكريم عزت بعمل خرائط متنوعة ودقيقة . وجاءت اعمالهم مكملة لاعمال كل من عبد الرزق نظمى فى استكشاف ومسح المناطق الواقعة بين بربرة والدوبار ، ومحمد عزت فى استكشاف المناطق الواقعة بين تاجورة واقليم الاوسا .[1]

واهتمت الحكومة العامة بقبائل الجالا المحبة للحرب ، وعملت على استمالتهم وبذر بذور الحضارة فيها بينهم . ووضع رؤوف باشا مشروعا لادخال بعضهم فى الجندية ، اشباعا لنزعتهم الحربية ، واستفادة من استعداداتهم الطبيعية ، فى خدمة القانون العام . ورأى أن تحتفظ هذه القوة المحلية باسلحتها المعهودة من حراب ونبال ، وأن تصرف لهم رواتب أو ترتب لهم كمية من الاقمشة والتموين ، علاوة على دفع رواتب لشيوخهم ورؤسائهم .

وقام رؤوف باشا بالمرور على بعض مناطق الاقليم ، فوجد أن نصف الأراضى التى تملكتها كل قبيلة قد تركت مواتا دون زراعة رغم وجود المياه وخصوبة المنطقة . فأخذ فى حث الاهالى على زراعة البن ، وشرع فى تقسيم الأراضى بينهم ، وتم له إنشاء وتعمير قرى عديدة . وكان كل عمدة يدفع خمسة أبقار رسوما فيعطيه قفطانا وطاقية وعمامة وأربعة أذرع من الشيت ، ويحدد له ألف فدان من الارض المتروكة ليزرعها ، وشيخ البلد يحضر بقرتين فيحدد له خمسمائة فدان . وكان يبدأ مع كل قبيلة باللين والتفاهم والهدايا ، عملا على جذب قلوبهم ، وتحبيبهم فى الإدارة الجديدة ، وفى العمل الجاد ، والانتاج المثمر .

واهتم المصريون بانشاء المراكز على طرق المواصلات الهامة تأميناً لها . فانشأوا مدينة جلديسة عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع ، مما ساعد على انتشار التجارة وازدهار الحياة الاقتصادية .

(١) انظر الدكتور محمد صبرى . مصر فى افريقية الشرقية . القاهرة - ١٩٣٩ . ص ٧٤ .

ووضع رؤوف باشا برنامجا للمنشآت اللازمة لتجميل ميدينة هرر وتوفير الرفاهية والعمران فيها ، وقد استعان بالجند فى تشييد معظم المبانى الحكومية وبيوت الموظفين . وبالاختصار فان محمد رؤوف باشا قد أحدث ثورة اصلاحية وانشائية عامة ، مع المصريين فى اقليم هرر .

وكانت استجابة الاهالى لنداء التقدم والعمل ، أكبر مشجع للمصريين على مواصلة جهودهم .

ولا يسعنا إلا أن نذكر دليلا على ذلك التجاوب المصرى الصومالى فى ذلك العصر ، تلك الروح التى أقبل بها أبناء الصومال على الاندماج مع المصريين ، ويذكر لنا ضباط أركان حرب المصريين أن أغلب الصوماليين قد حاولوا تزويج بناتهم بالجنود المصريين والسودانيين . فشجعت الحكومة العامة هذا الاتجاه ، وحثت الجنود على حسن معاملة زوجاتهم واعطائهن الكساوى والملبوسات ، حتى أن كل هررى كانت تغمره سعادة بالغة إذا ما زوج ابنته لاحد الجند .

* * *

وكان من السهل إتمام اتحاد بلاد الصومال مع مصر ، إذا ماوفق المصريون الى توحيد كل مناطق الصومال المطلة على المحيط الهندى مع هذه الامبراطورية الافريقية . وكان ذلك بداية مشروع نهر الجوبا المرتبط بالصومال مثل ارتباطه بتاريخ مديرية خط الاستواء .

ولكن انجلترا وقفت بالمرصاد ، للمصريين ولشعب الصومال ، ولكل حركة اتحادية تظهر فى إفريقية ، وتهدف الى توحيد ابنائها ، للدفاع عن مصالحهم ، والوقوف فى وجه المستغلين الاجانب .